صلاح جواد شُبّر
الحزبيّة
والإسلام السياسي
الشيعي
دار روافد

مقالات في:

الحزبيّة والإسلام السياسي الشيعي

صلاح جواد شُبّر

الإهداء

وطني: صحيح إن الكلمة هي عُدّتُك في الملمات..

فأنت تعرف كيف تقتنص بهجة الحرف لتُلبس الكلمة عنفوانها في اللون والديباجة والأمان...

ولكن الكلمة لا تظهر قدرتها بلا شعب، فهو من يغوص في البحار ليزرع فيها اللؤلؤ والمرجان...

ويكتسح القلاع العسكرية المبنيّة ليرسم على جنباتها نقش الحرية...

تلك هي كلمة الخيال الأبدي في صحافة الانفتاح العلمي والفكري...

انقل كتابي هذا لأبي الشهيد وكل شهداء أمتي خصوصاً رضعانهم الذين انتظروا النور في أصلاب أمهاتهم بعد مخاض لأربعة عشر قرناً...

هذه العُدّة القليلة من كلمات الاسترسال الوطني كان لها أن تتراقص بين أناملي لكي أحوّلها إلى حرف وكلمة وكتاب ثم فكر ومعرفة....

صلاح

المقدمة

كان التغيير اليتيم في العراق عام 2003 أمراً ربما انظر إليه الوحيد في مسيرة التأريخ السياسي العالمي، فليس هنالك من قطر من أقطار العالم حدث بها كما حدث في العراق بلحاظ دخول دولة عظمى ثم تغيير النظام القائم وزرع حكومة ذو توجه ديمقراطي ممثلة لتركيبة المجتمع العراقي من خلال نظام حزبي متعدد ضمن مفهوم البرلمان.

وصل من خلال التغيير ذلك الأحزاب الإسلامية إلى الحكم، وتمكّن حزب (الدعوة) الشيعي من السيطرة على رئاسة السلطة التنفيذية لما يتمتع به ذلك الحزب من كيان تنظيمي وعمق في تركيبة ووجدان المجتمع العراقي من خلال صراعه ومواجهته الدموية مع النظام السابق التي ابتدأت منذ تولي البعث السلطة في عام 1968، مع أن الوقائع تشير إلى أن الصراع الحزبي السياسي الشيعي الذي قادته (الدعوة) كان قبل ذلك التاريخ بكثير إذ يعود إلى أعوام أواسط الخمسينيات من القرن الماضي.

تربّع الحزب الشيعي على حكم العراق كان أمراً يتيماً، بمعنى آخر كان هو الحدث الوحيد في مسيرة التأريخ الشيعي، بل الإسلامي منذ أن انبثق الاسم (التشيع) على مدى القرون الأربعة عشر التي تلت ظهور الإسلام. . . وبالطبع كانت حداثة الوصول إلى سدة الحكم أمراً مفاجئاً وغريباً لقادته وجماهيره، خصوصاً إذا فهمنا بأن (العدو أو الشيطان الأكبر) (كما يُعتقد) وهو أمريكا كانت المتحمسة بامتياز لوصول هذا الحزب إلى الحكم بالرغم

من الاختلاف الكبير في الإيديولوجية وفي التوجهات وفي فلسفة مفاهيم السلطة والحكم التي تؤمن بها الأحزاب الإسلامية الشيعية بالخصوص.

هذا في الوقت الذي لم تمتلك الأحزاب الشيعية السياسية (الإسلام السياسي) من مشروع لحكم العراق أو أي قطر آخر من الأقطار الإسلامية وذلك بلحاظ غياب المفاهيم الثيولوجية الفقهية التي تحملها أدبيات الشيعة والتي كانت بالنسبة إلى التشيع التاريخي يمثل خطاً أحمراً في الاقتراب منه، فضلاً عن مناقشته فكرياً وفقهياً. . . . وقد كانت وكما يبدو ثورة إيران في عام 1979 ووصل السيد الخميني (ت 1988) إلى حكم ذلك البلد الكبير المجاور للعراق هي النافذة التي فتحت ليس فقط على التحزب الشيعي، بل الفكرة الغربية الباب في التفكير جديّاً في وصول الإسلاميين إلى الحكم في كل العالم وذلك انطلاقاً من تجربة تلك الثورة التي أثبتت بأنها قادرة على التعامل مع مفاهيم الحكم بنفس الأداء الذي تتعامل معه الأفكار العلمانية إلي مارست تجربة الحكم منذ انتهاء الحرب العالمية الأولى.

غياب الأطروحة النظرية لشكل الحكم سواء أكان حكماً فئوياً أم إسلاميا أم ديمقراطياً أدى بالإسلام السياسي الشيعي الذي تقوده (الدعوة) إلى الدخول في معترك الاضطراب الشامل الذي أصاب العراق إلى الدرجة التي استقر البلد في قعر الدول المتخلفة في العالم من كل النواحي وخصوصاً بما يتعلق بجانب إدارة الموارد المالية والعلمية والبشرية، فلا يمكن مقارنة حالة العراق المتخلفة بأي قطر آخر من أقطار العالم، حتى تلك التي خرجت تواً من أتون حرب كبرى أهلية مثل رواندا أو البوسنة أو غيرها من أقطار العالم.

بالتأكيد الإسلاميين السياسيين كانوا لهم رأي وتشخيص في القول بعمق التأخر الحضاري والفكري الذي يعاني منه العراق بعد وصولهم إلى

الحكم في رابع عملية ديمقراطية مكنتهم من السيطرة على مقاعد البرلمان ومقاعد البلديات فضلاً عن رئاسة الوزراء، في أن أمريكا كانت هي السبب في عرقلة بناء العراق وتقدمه خصوصاً في شأن الخدمات المقدمة إلى الشعب، وهي حجة صارت في عداد الحجج الكثيرة التي تلوكها اليوم أحزاب الإسلام السياسي بعد أن أثبتت الوقائع عجز الكيانات الإيديولوجية عن تحقيق مطالب السلطة ومطالب الشعوب، سواء أكانت إيديولوجيتها سماوية أم وضعية، كما هما تجربتا اليسار السوفيتي وإخوان مصر في انحسارهما في عامي 1991 للأول و2013 للثاني.

وأمام عجز التشكيلات الإيديولوجية الدينية في حكم العراق برزت ظاهرة المرض السياسي المزمن في خلق (هجين) يتشكّل من (الدين + السياسة + التحزب + القبلية + الحوزويّة) علّه يتمكن في عالم التكنولوجيا المتطورة في أن يُحاكي أنظمة العالم الثالث خصوصاً تلك التي خرجت تواً من رحم نظام ديكتاتوري متسلط كما هي كل أقطارنا العربية التي نعيشها اليوم. . . . . ولكن ذلك الهجين لم يتمكن من أن يقاوم في العيش ضمن سياسة المحاصصة التي اخترعتها حالة الشلليّة الفكرية التي فُرضت عليه بسبب غياب مفاهيم الأطروحة النظرية للحكم من قبل الإسلام السياسي الشيعي. . . . . وإنما بدلها بدأت تلك الأحزاب ترى في الحكم والسلطة بأنها المنقذ الوحيد لها شأنها شأن أي حزب أو حكومة تفشل في تحقيق ما يتطلبه المجتمع من حقوق المواطنة.

هذا الجو غير الطبيعي، وجدت أمريكا نفسها بأنها في حِلٍّ من الاستمرار في فرض رأيها على ايديولوجية تدفع بالبلد إلى حافة الإفلاس والحرب الأهلية، هذا مع الأخذ بنظر الاعتبار بأن المجتمع العراقي هو من أكثر المجتمعات العربية التي تقترب ثقافته وحضارته من مفاهيم البداوة التي

كانت هي المنطلق لحالة العشائرية التي سيطرت على الحكم بشكل وبصورة تتداخل وتتحالف مع الإسلام السياسي الشيعي الذي يبدو بأنه موشور متعدد الألوان والأطياف مما ينذر بكارثة كبرى ليست سيطرة (داعش) على مساحات كبرى من البلد بآخرها، وإنما تمثل تلك الحادثة وانهيار الجيش العراق رقم واحد من أرقام الكوارث التي ينتظرها هذا البلد.

هذه المقالات كتبتها وأنا أعمل مستشاراً في وزارة الصحة في العراق ابتدأت في عام 2008 وحاولت من خلال موقعي أن أطّلع على البعض من مآسي العقلية السياسية الدينية المختلطة بمفاهيم التحزب ومفاهيم العشائرية التي حوّلت الصحة إلى واقع بائس لكامل البلد مما دفعني في أن أرفع التقرير تلو التقرير إلى المسؤولين من كافة التشكيلات السياسية الدينية التي تسيطر على واقع السلطة التنفيذية والتشريعية فلم أجد منهم اهتماماً لما يعانيه المواطن العراقي من حالة بؤس وحرمان بما يستلزمه الإنسان في العالم من حاجة صحية ومعاشية... بالتأكيد أنا لست ممن يُحمّل الإسلام السياسي الشيعي مسؤولية الانهيار في كيان الدولة، وإنما كان هدفي هو إشعار المواطن العراقي بحقوقه لأن الحق يؤخذ ولا يُعطى، وهي النافذة التي تغيّرت على ضوئها شعوب العالم وقادت ثوراتها ضد السلطة التنفيذية التي في غالب الأحيان تعيش في سبات عن سماع رأي المواطن حتى اللحظة الأخيرة التي تبتدئ بها كلمات الرئيس وهو يغادر قصره هارباً ليقول لشعبه: الآن فهمتكم......

إنني لست متفائلاً في إمكانية ربيع عربي عراقي في المنظور القريب، وذلك لغياب عوامل انطلاق هكذا ربيع الذي تتحكم به (شروط) كما هو أي حدث علمي أو طبي أو اجتماعي الذي لا يمكن أن ينطلق من فراغ أو عبثيّة، بل أن شروط نهضة الشعوب لها قانون كما هي قوانين الطب

والجاذبية والحرارة وغيرها من مسالك العلم. . . . ولكنني مما يُعزّيني هو أن العراق لا يمكن له أن يبقى كما هو عليه أبداً، هذا إذا أهملنا عامل الزمن الذي يُعتبر عنصر ضاغط على المغيّرين الاجتماعيين الذين يحسبون لذلك الحدث من حساب بلحاظ قوانين التأريخ والسياسة. . . . فالعراق يجلس على أكبر بحيرة طاقة في العالم، كما أنه يضم في أحشائه أقدم مسيرة حضارية تعود إلى أكثر من أربعة آلاف سنة في عمق التاريخ، ولا يخفىٰ على الجميع بأنه بلد قد شارك في صنع قدرات ثوريو الانعطافات الفكرية والعربية أمثال عمر مكرم (ت 1822) والأفغاني (ت 1897) والصدر الأول (ت 1980) وروجيه غارودي (ت 2012). . . وهكذا أرض لابد لها في يوم ما أن تصنع قدرها بشكل أو بآخر.

وهنا وفي مواجهتي إلى مستقبل العراق الذي بالتأكيد سوف لا يكون في حقبة عمري، وجدت بأنه لمن الحكمة أن أنشر ما كتبته في الصحف وفي الجرائد وفي المحافل الدولية والدراسات البحثية لكي يكون كتاباً يتناوله العربي أو المسلم لمعرفة واقع البلد الغريب، العراق صاحب أول تجربة ديمقراطية في تأريخ العرب والإسلام التي كانت في عام 2003 نيسان إلى أن يصل إلى الحالة المأساوية التي يمر بها اليوم إذ يعاني أبناؤه من مشاكل كبرى سلّطتها عليهم كما أعتقد غياب المعرفة أولاً وغياب الوطنية في ظل إسلام سياسي لا أستثنيه من كلا الصفتين اللتان كانتا القاصمة لظهر تلك التشكيلات الإسلامية التي فصلت عنها أعز رصيد تمتلكه وتستثمر فيه ذلك هو الشعب العراقي.

أقدّم هذه المقالات مع اعترافي بأنها ليست بما يجب أن يقال في كتاب، وإنما كما يقول المثل العراقي (حجي جرايد) آملاً من كل الوطنيين أن يعينوني على النظر في أصل المشكلة الوطنية وأزمة هوية المواطن

العراقي الذي يعيش تجاهها اليوم وهو في انحسار كامل لما يجب عليه أن تكون فيه حقوقه في المواطنة.

استميح قارئي العزيز ثانية عن (حجي الجرايد) لأن العبرة في المفهوم أكثر منه في (الحجي)... شكراً.

د. صلاح شبر

المستشار في وزارة الصحة العراقية، بغداد ٢٠١٥

salah.shubber@yahoo.com, Facebook: Salah Shubber

ورطة المنصب السياسي في الموقع التخصصي[1]

إنّ تفهّم التشكيلات السياسية العراقية التي تمثّل الوجودات البرلمانية بأنّ الموقع الذي يحتله هذا الوجود أو ذاك ما هو إلّا موقع مترف للانتماء الحزبي، ويتعامل مع الحياة السياسية ومع الواقع الوظيفي (الدولة) انطلاقا من طبيعة الفهم الحزبي الانتمائي الفئوي، وهذا الفهم غالباً ما يدور ضمن حلقات ودهاليز تختلف كلياً عن مفهوم الدولة ومفهوم الوظيفة. . . فالدولة في العرف القانوني هي الجهة التي تلتزم مسؤولية تقديم الخدمة والرفاهية للمواطن[2].

وقد نرى هنالك الكثير من الواقعية الحزبية ولكننا لا نرى نفس الحماس من الواقعية (الوظيفية) أو واقعية الدولة وذلك بسبب التداخل ما بين المفهومين مفهوم (المنصب) ومفهوم (الموظف)، ولكي نكون واقعيين فإنّه من الإجحاف أن نُحمّل إشكالات الموضوع على الكيانات الحزبية الحالية، لأنّها لم تخترع تلك الجدليّة اختراعاً، فهي موجودة ربما منذ عقود من الزمن وقد تكون أصالتها قد ترسّخت في زمن النظام السابق عندما تميّز

(1) نشر في مارس 2011.

(2) سنت القوى السياسية العراقية التي وصلت إلى العراق بعد التغيير مفهوم (المحاصصة) والذي على ضوءه صار المنصب الحكومي في مراكز تقديم الخدمات إلى المواطن تابعاً إلى الانتماء الحزبي لا إلى الكفاءة، تقريباً كل المراكز الوظيفية في وزارة الصحة (موظفيها ربع مليون) من الملاحظ حتى الوزير هي مناصب حزبية بحتة وليست معرفيّة.

(المنتمي) باعتباره الشخصية التي تُمثل الدولة أو التي تمثل (الوظيفة) وليس العكس، والذي على أساسه صار ذلك المفهوم عنواناً تتوارثه الأجيال وتلتزم به الحكومات، وهو من أحد أهمّ الأسباب في تأخّر الواقع الخدمي في العراق خصوصاً خلال الفترة التي جاءت ما بعد التغيير.

في العالم الآخر العالم المتقدّم، تعاملت الأحزاب الطامحة إلى قيادة البلد كالحزب الجمهوري والحزب الديمقراطي وأحزاب كندا وأوروبا بهذا المفهوم من المنطلق العكسي الذي يُعتبر الحزبي الجيّد هو الموظف الجيّد وليس العكس، وأنّ الحزب يتردّد ألف مرة قبل الإقدام على إناطة المسؤولية الخدميّة لشخصية حزبية إذا لم تتمتّع بقدرات كبرى في مسيرة مفاهيم (الوظيفة)، ومفاهيم (الإدارة) الوظيفية. . . . . في ذات الوقت فإنّ الحزبي عموماً في تلك البلدان لا يحمل ذات الصفات التي يتمتع بها المنتمي في العراق، فالحزبي هنالك هو من يؤمن بتطبيق برنامج انتخابي مثل تقليل الضرائب، النظام الصحي، محاربة التحلّل والإجهاض، تقليل قبضة الحكومة الفدرالية على حياة المواطن. . . . . وما إلى ذلك من مفاهيم يرفعها الحزب الغربي في سبيل تحقيق برنامجاً خدميّاً معيناً. وهو - أي الحزب - في ذات الوقت لا يحمل التوجّه العقائدي الإيديولوجي الذي يُحدّد حركة الفرد في مفاهيم (الوظيفة)، وإنّما الحزب الغربي شعاره الأول هو الإبداع في خدمة الوطن والمواطن من ناحية الخدمات وتقريب الهوة ما بين الفرد القادر وبين الفرد غير القادر على تيسير معيشته في كلّ نواحي الحياة.

في العراق، عندما فازت الوجودات السياسية في مقاعد البرلمان في انتخابات 2013 كان لها أن تختار القادرين من المنتمين إلى هذه الفئة في (الغنيمة)[1] التي تم تقسيمها ما بين تلك الوجودات (مع الاعتذار عن

(1) الغنائم spoils = booty في الاصطلاح الدولي هي ممتلكات العدو، كالبضائع التجارية التي=

التعبير)، ولم تجد قيادة تلك التشكيلات السياسية من مناص لها إلّا إناطة المناصب (الوظيفية) إلى منتمي هذا الوجود أو ذاك. . . . بالمقابل، فإنّ الفائز بهذا المنصب والذي في الواقع لا يُمثل العيّنة الفضلى (للموظف) الكفء، وإنما يمثل الأفضل في العرف الانتمائي الحزبي، وعندما بدأت فيما بعد مسيرة التعامل مع المواطن ومع أهداف التشكيلات التي أعلنها، وجد الجميع بأنّهم عاجزون عن أداء تلك الأهداف بلحاظ الواقع السياسي والخدمي للعراق والذي لا يمكن نكران تأخّره ومآسيه. . . . وأمام هذه النتيجة لم يكن أمام تلك الوجودات إلّا لوم أحدهم الآخر، بل لوم السلطات الثلاث فيما بينها وتوجيه أصابع الاتهام كلّ للآخر، بل تعدتها أحياناً في أن تتحول المعركة إلى معارك داخليه ما بين أعضاء التشكيل الواحد كلٌ يلوم رفيقه بالأمس عن أسباب التأخر الذي يمرّ بها البلد.

كيف حلّت الأحزاب العالمية هذه المشكلة. .؟ الأحزاب الكبرى حتى في الدول شبه الديمقراطية كلبنان مثلاً أو مصر أو المغرب وبعض دول الخليج وبعض دول أمريكا اللاتينية قامت بفصل الموقع السياسي عن الموقع الخدمي (الوظيفي) وذلك أنّ الحزب يستعير خدمات الطاقات الخدميّة (غير المنتمية) القادرة على أداء مهمة الخدمة الوظيفية من خلال عقد عملي يقوم به ذلك (التخصصي) باسم التشكيل الحزبي، في الوقت الذي تنعكس جودة الأداء لا على الشخص التخصصي، وإنّما على التشكيل

= يُستولى عليها في البحر في أثناء الحرب بشروط خاصة، ذلك أنه لم يكن للملكية الخاصة حرمة في الحرب البحرية في أثناء حقبة طويلة من الزمن خلافاً للقاعدة التي كانت مرعية في الحرب البرية. ففي الحرب البحرية يُعدّ الاستيلاء على أملاك الآخرين مسألة مشروعة؛ لأن الوسيلة الوحيدة لكسر مقاومة العدو هي قطع مواصلاته البحرية التي من دونها لا تستطيع أي دولة أن تعيش. أنظر: http://www.merriam-webster.com/dictionary/spoil.

الحزبي الذي استعار قدراته وخدماته، وليس أقرب إلى مثالنا من وزير الصحة اللّبناني السابق د. خليفة[1] الذي قاد أهم وزارة في لبنان وأبلى فيها بلاءاً حسناً في الوقت الذي تتميّز تلك الشخصية بقدرتها العلمية وليس بقدرتها الحزبية فقط.

أمام العراق الآن، أن يفكّر جدياً بل أمام الوجودات السياسية أن تقوّي من مواقعها من خلال الاعتماد على الطاقات الفكرية والطاقات العلمية من خارج التشكيل هذا أو ذاك بعد أن تُفكر بالموقع (الخدمي الوظيفي) على قاعدة إنّه هو الأصل، بينما تبقى الانتماءات هي التفرعات... وهذا في ذات الوقت سيخلق جواً من أجواء التزاحم على القدرات وعلى التخصصات أكثر من جو التزاحم الانتمائي غير المبرمج...... فقد تكون من أبسط الخطوات التجديديّة التي قد يقدم عليها التشكيل السياسي هو إناطة الوزارات الخدميّة المتخصصة إلى شخصيات علميّة فنيّة من خارج التشكيل الحزبي مثل الإسكان والصّحة والعمل والنفط والصناعة..... الخ، بل ربما كلّ المناصب الخدميّة، في الوقت التي يُلزم الكيان الحزبي البرلماني تلك التخصصات في خدمة توجّهات الحزب قي نظرته إلى الدولة من المنطوق السياسي والمنطوق الانتخابي.

وليس من قبيل الجديد أن نرى إخفاق (الحزبي) في العمل الوظيفي، بل إنّه واقع تجده في كل الدول سواء أكانت دولاً متقدمة أم دولاً غير متقدمة وذلك لأنّ التوجّه الفكري الإيديولوجي دوماً يقف عقبة أمام مسيرة التخصّصات العملية.......!! ماذا يعني ذلك.....؟ هل يعني أن الفكر السماوي مثلاً أو الوضعي هو من يحمل بذور التناقض مع الواقع

(1) http://en.wikipedia.org/wiki/Mohamad_Jawad_Khalifeh.

الخدمي..؟ أبداً لا أعني ذلك..... وإنّما الأفكار التي أعنيها ليست هي الأفكار المشتركة الفطرية، لأنّ الفكر الفطري التي تشترك الأديان بل دول العالم المتقدم في مضمونه هو واحد مثل الإخلاص، مراعاة الوقت، حُسن الأداء، الأخلاق الوظيفية...الخ، هذه ليست في الواقع أفكاراً إيديولوجية، وإنّما هي أفكار إنسانية وأفكار فطرية يشترك بها الكلّ سواء أكان ذلك الكلّ ملتزماً فكراً وضعياً أم سماوياً، وإنّما أعني بالفكر الإيديولوجي هو الحزب الذي يحمل نظرية خاصة به فيما يتعلق بنظرته إلى الدولة والى الوظيفة والى الأداء تختلف عما هو مبني في عقلية الفرد العادي.

فالبعض من الأحزاب الكندية مثلاً كانت لا ترى من مصلحتها أن تتطور كندا كما هو شأن حزب (BQ) الكيوبيكي[1] الذي لا يرى من مصلحته أو مصلحة حزبه في أن تتطور كندا لأنّ ذلك سيؤخر فكرة (كيبك حرة) وكلّما تقدمت الدولة المركزية كلّما تعلّق سكان المقاطعة بالحكومة الفدرالية، كلّما تأخّرت فكرة الانفصال التي يدعو إليها (الفرانكوفون) الفرنسيون الدّاعون إلى ضرورة الانفصال الكيبيكي، لأنّ عدم الانفصال سوف يؤدّي إلى ابتلاع ثقافتهم ومعتقداتهم من قبل (الانكلوفون) وسوف تذوب كلّ الثقافات الفرنسية ومبادئها أمام عملقة وقوة المسيرة الكندية الانكليزية..... وهو أمر واقع بغضّ النظر عن صحة أو خطأ ذلك الهدف والفكرة...

هذا المفهوم هو ما أعنيه بالضبط من مفهوم (الايديولوجية)، ولكنني في ذات الوقت متردّد بأن أقول بوجود تشابهات فكرية إيديولوجية مع الفكر

(1) http://en.wikipedia.org/wiki/Bloc_Qu%C3%A9b%C3%A9cois.

الكيبيكي، وقد ربما أشير له كمثال، مع أنّنا نرى بأنّ هنالك الكثير من الأفكار التي يقودها عمالقة إداريون عراقيون لإبقاء الدولة على واقعها الحالي وعرقلة خدماتها، بل محاربة كلّ توجّه حرّ انفتاحي على مستوى السوق، لّأنه يؤمن بالخط الاشتراكي للدولة لا بنظام السياسة الانفتاحية الحرّة. . . . وهذه النماذج بدأت الآن تتوحّد على مستوى العراق، وتتحوّل من أفكار فردية إلى أفكار حزبية إيديولوجية تقودها قدرات كانت في السابق تدير المؤسسات الاشتراكية والمؤسسات التي توارثها العراق منذ أكثر من خمسين سنة. . . . .

إنّني لست هنا في واقع محاربة تلك الإيديولوجيات أو الأفكار لأنّني أعتقد بأنّ لها الحق في طرح مفاهيمها والدفاع عنها وتبنّيها بالشكل المنسجم مع أطروحة الفكرة، ولكنّني ما أريد قوله هو أن الايديولجية الحزبية قد تختلف عن إيديولوجية الدولة وهذا بالضبط ما نراه الآن في واقع الخدمات التي تقدمها الدولة من خلال الصّراع ما بين الواقع الاشتراكي وبين الواقع الانفتاحي الديمقراطي. . . . .

أكرّر هنا وللمرة الثانية بأنّ التوجّهات الفكرية للدولة العراقية المتكونة من الوجودات والكيانات الحزبية الممثلة للبرلمان ليس بالضرورة أن تكون على توافق مع فكرة الدولة العراقية الجديدة بما هي عامّة، وهذا أمر ليس بمستغرب، فالصراع الفكري إن لم يبرز على مستوى المطارحات الفكرية فإنّه ليس بمستبعد أن تكون ساحته ساحة الدولة والتوظيف وتقديم الخدمات.

لا تكون مؤهلاً للثورة أيها العراقي أسوة بالفرد المصري والتونسي إلا إذا:[1]

- انخفضت نسبة **الأميّة** فيك إلى 10%، أما الآن فهي 50% والثوري يتوجب أن لا يكون أمياً. . . . . .

- أن تعرف كيف تستعمل **الكومبيوتر**. . الآن أمية الكومبيوتر(90%) والثوريون صار الكومبيوتر مادة اتصالهم. . . .

- أن تعلم أن الثورة هي لك أنت وحدك، وليس من تتمسك بأذيالهم. . . أن تستغني عن **الاتكالية**. . فالثوري هو من يعتمد على قدراته لأنه يثق بطريقه ورأيه.

- أن تتخلى عن السفسطائيات وعن **الأوهام** التي تعيشها منذ 1350 سنة، وأن تعرف قيمتك. . . . فالثوري هو من يتعامل بالوقائع لا بالمخيلات. . . . .

- أن تتخلى عن الدموع وأن تُحوّل **الدموع فكراً**، لأن عظمائنا في التاريخ من الثوريين حوّلوا تلك الدموع إلى صوت لتكون مادة للثورة في كل وقت من أوقات الظلم. . . . . . . أن تعلم أن الثوار في أرضك جاءوا ليحرروك لا لكي تذرف الدمع عليهم وتبكيهم صباح مساء.

---

(1) نشر في مارس 2011.

- أن تتعلم كيف ثارت شعوب الأرض على حكامها، وأن **تتعلم أسلوب الثورة** المناسبة للوقت والمكان، فالثوري هو الذي درس التاريخ ودرس المجتمعات.........

- أن تدرك بأن هذا الشعب (العراقي) هو في **أسفل قائمة شعوب** المنطقة في سلسلة الثقافة والاطلاع.... فإن كنت ثورياً فعليك أن ترفع مستوى ثقافتك أنت.....

- وأن تدرك أنك يا أيها الشعب **من أعنت الحكام على رقابك** ورقاب أجيالك، خصوصاً منذ 1968 والى الآن. والثوري هو من يُدرك أخطاءه ليعالجها في مسيرته المستقبلية.

- أن **تقرأ كتب الثورات الحديثة**، وأن تستلهم من الثورة الجيورجية، والاوكرانية، والرومانية، الإيرانية وأخيراً المصرية درساً ملهماً لك، وأن تتعلم كيف تتعلم.... ولا تستنكف من التعلم من ثورات الآخرين، وعليك أن تنزع من ذاتك نرجسيّتها العمياء.

- أن تُعطي من وقتك لنبذ **الكتب الصفراء** وأن تتوجه للاطلاع على أدب ثورات الشعوب خصوصاً المجاورة لك والبعيدة عنك ولا تستهين بطاقاتهم... ولا تقول أولئك كفرة وأولئك فاجرون وأولئك ساقطون.. لأن الثورة يصنعها الكل كبير وصغير وعامل وفلاح ومنحرف ومتشرد....

- انزع العجب من شخصيتك وأشعر بالخجل في أن **يُحررك الغرباء**.... وما لم تُدرك نقاط الخلل في أسلوب التغيير في 2003 فإنك سوف لن تكون مؤهلاً في أن تقود ثورة جديدة.

- تعلّم كيف **تبني وكيف تنظف** كيف تبني بيتك، وكيف تُنظف

مرافقك. . . . . وأنظر إلى الثوار في مصر نظفوا الساحة من الأحجار والأوساخ تساعدهم نساءهم.

- لا تستمع إلى من يقول لك **بالمقولة المخدرة** أن القاهرة تكتب وبيروت تطبع وبغداد تقرأ. . . إنها أفيونك. . . . . بل أبدأ بما بين يديك في التغيير. فإن تلك المقولة كاذبة لأننا شعب لا نقرأ. . . تأكدوا من ذلك. . . . . نعم هنالك نُخب ولكننا لا نقرأ. وأنت أخي العراقي لن تكون مؤهلاً لأن تقود تغييراً ثورياً إذا لم تكن القراءة زادك اليومي.

- اجعل **الفائدة العامة قبل الخاصة** ولا تقول أنني مادمت سالماً فلا يهمني ما يعانيه جاري. . . فأهم صفة من صفات الثوري الملتزم هو العمومية والمستقبلية لأن الثورة ذو عمر ممتد لا حدّ لها، فهنالك من شخصياتك من صنع ثوره قبل 1400 سنه لتثمر الآن ولتسقط عرشاً بعد عرش.

- **اترك السرقة**، فإنها ليست رجولة، واعتمد على عقلك في بناء مستقبلك. . . فالثوري ذو أخلاق ولا يسرق لأن السرقة منقصة حتى في الرأي.

- **اترك الانتقاد** أيها العراقي، وأنظر إلى عيبك قبل عيوب الآخرين. . لأن الثوري هو من يتعلم، وهو من يبحث عن العلم من الآخرين. احترم المصري والسوري واللبناني والخليجي ولا تحتقرهم ولا تقول بأنني أرفع منهم، بل ضع نفسك في موضع طبيعي.

- لا تأكل في الشارع أبداً **ولا تترك شارعك وسخاً ولا بيتك منتناً** ولا تهتم بمظهرك إلى تلك الدرجة الكبرى بينما داخلك متهرئاً. . . . . واهتم بوعيك الصحي، وتعلّم كيف تتعامل مع الصحة العامة

والبيئة... اترك التدخين والبصاق والتبول والتغوط في الأماكن العامة لأن الوطن كله بيتك.

- اهتم **بعائلتك تربوياً** واصرف وقتك معهم، وانتقي لهم أفضل المدارس والجامعات لكي تعدهم للتغيير المستقبلي.
- **لا تعتمد على الدولة** أبدا، بل اعتمد على نفسك وعلى إبداعاتك، لا تبحث عن وظيفة حكومية، بل ابحث عن مستقبلك بعلمك وشخصيتك. لأن الثوري هو من يصنع الأشياء لا أن تصنعه الأشياء.
- لا تستهين **بزوجتك لأنها طاقة** واحترمها واحترم المرأة عموماً... لأنها مشاركة لك في الثورة وفي التربية.
- لا تطيل شاربك فخراً ولا تلبس خُيلاءاً ولا تطلق كلماتك تخويفاً، بل كن محباً للآخرين لكي يكونوا ثوريين وأن يألفوك، وعندها يألفون الثورة.
- لا تعتمد على **(الألبو)** بل على من أنت وما طاقتك في البناء، وافتخر بنفسك وعملها لأن الثوري هو من يصنع للمستقبل...... لا تشجع قانون العشيرة ولا تشجع أعراف البداوة، بل استهدي بالعقل والتقدم الحضاري.....اجعل حب الوطن أولاً قبل العشيرة والبلدة والقبيلة، واشعر بأن العراق هو أمك وأنها ملاذك. وابتعد عن كل ما يحدد حبك وإبداعك وسعة أفقك.... فالثوري هو من يعيش للإنسان قبل أن يعيش لنفسه وأهله.
- **لا تتأثر كثيرا بالشعر**، واتخذه لسماعك فقط، لا لفكرك وعملك، ولا تعتمد على المسموعات، بل اعتمد على المقروئات والعقل، فالشعر هو خيال لا واقع، ولا نحتاج إلى خيالات وإنما ثوابت للبناء.

- **سافر إلى خارج العراق** وافتح دوماً عقلك لأن تتعلم من الشعوب لا أن تستهين بها.
- **اشتري كتاباً شهرياً وعلّم أولادك على القراءة خصوصاً** تلك الكتب المترجمة من الثقافات الأخرى. لأن الثورة نسق متصل بين الشعوب ولها قانونها الخاص وعلينا أن نكتشف ذلك النسق.
- استفد **من الدين برنامجاً للتهذيب الداخلي وليس لبوساً** خارجياً أخرقاً، وتعلم كيف تتعامل مع علماء الدين وأين تقتاد بهم، وكيف تستفيد من عطاءاتهم، وأين تكون التبعية والاسترشاد وكيف يمكن المزاوجه بين الدين وبين الحاجة اليومية والسياسية والاجتماعية.... فلكل الثورات في العالم حتى اللادينية لها من زاد روحي داخلي يوفره الدين....
- **لا تتبجح كثيراً بتأريخك** السابق، بل استفد منه لنفسك، مثل ثورة العشرين، وثورة النجف، وثورة تموز وغيرها... مع أنها ثورات عملاقة مهمة، ولكن طريقة فهمها يجب أن يكون ضمن التوجه الثوري التغييري.
- استفد من **المظاهر الاجتماعية المليونية** مثل الأربعين وعاشوراء وغيرها إلى تغيير الحكام الذين لم يفوا بعهدهم (هؤلاء أو غيرهم) وطالبهم بما ألزموا به أنفسهم، واضغط عليهم في التنحي ما داموا عاجزين عن تحقيق أهداف العراقيين.... فلو ثار أولئك الراكضين في تجمع طويريج على حكوماتهم وعلى نقص الخدمات في العراق لكان العراق الآن بصوره مختلفة من الكهرباء والماء والتصنيع والصحة....
- اعلم أيها العراقي بأن **فرص الثورة والتغيير أكبر عندك وفي بلدك** من

أي بلد آخر من بلدان العالم. . . . وتعلّم بأن عصر الدكتاتوريات قد ولى ولم يبق إلّا زمن الجماهير.

- لعلك تعلم بأن الله قد مَنّ عليك كثيراً عندما خلّصك من النظام السابق الدكتاتوري، وأن دول العالم اليوم صرفت لك **وقدمت لك ما لم تُقدم لأي دولة من دول العالم**. . . فقد قدمت الدول الكبرى ما قدره ربما ما قيمته خمسة مرات أكثر من ميزانية العراق لإسعادك أنت. وقد بنت الدول المانحة مستشفيات ومراكز صحية ومؤسسات كبيرة لم تقدمها إلى أي أمة من أمم الأرض. ولازالت تلك الدول على استعداد لكي تقدم لك أسس خدماتك من المدارس والمستشفيات والمعامل والجامعات. ولكن أتعلم أين صارت الأموال. . .؟ ربما تستبقني بالقول في أن تقول أنها ذهبت إلى السرقة. . .ولكنني أخالفك الرأي وأقول أنها أهدرت بسبب سوء الإدارة وسوء التدبير. . . ومثلك المعروف القائل: اللي ما يعرف تدابيره. . .

- أتعلم أخي العراقي بأن الدين الإسلامي ولا أي دين سماوي آخر قد **وضع نظاماً للحكم**. . . . . بل أنه ترك هذا الأمر في مادة ما يسميه الفقهاء (منطقة الفراغ) وهو تابع إلى الأمة التي يجب أن تبني لها نظاماً للحكم. . . . . فإن عرفت ذلك فأمامك مسؤولية البحث عن نظام ملائم لك وفي عراقك.

- **المقاهي وأماكن اللهو آفة عليك** أن لا ترتادها أخي الشاب، وبدلاً منها اذهب إلى النوادي الرياضية وتعلم ألعاب الصبر والطاقة مثل اليوغا والكاراتيه وألعاب المنافسة في الملاعب الداخلية مثل السكواش والهاند بول والمصارعة الرومانية. ولا تسمح لنفسك أن تضيّع حماسك في مقهى أو نادي لهو لأننا في زمن البناء ولسنا في

عصور الدول الأخرى التي بنت حاضرها مثل أمريكا وأوروبا التي بناها أجدادهم فتمتع بها شبابهم الآن. . . أما نحن فإننا يجب أن نبني لكي يتمتع ببنائنا أجيالنا. . . وانظر إلى شباب مصر الأبطال كيف قادوا سياسيو البلد وكيف اعتذر عمالقة وكُتّاب ووزراء أمام طاقة الشباب في التغيير.

- طالب ممثلك في البرلمان **ومن انتخبته أن يُنفذ برنامجك** وطالبه دوماً بتحقيق مطالب الناس، وهدده بأن تسحب منه التأييد في المرة القادمة. . . . لأن الثوري هو الحريص على كل رقم انتخابي أدلى به وهو مسؤول عن ذلك.

- حارب المحاصصة بكل ما أوتيت من قوة لأنها آفة كبيرة ولها تأثيرات قاتلة على النظام السياسي وعلى مستقبل البلد. وهي الغول الضخم الذي يُهدد العراق ويُهدد مستقبله.

- افصل **السياسة عن الدين دوماً**، أعني لا يتوجب أن يكون المتدين هو العارف بالضرورة بشؤون السياسة وليس العكس، وإنما السياسة هو اختصاص. . مع الاسف ليس لنا في العراق من يمتلكها إلّا القليل جداً جداً ولذلك فشلوا في التغيير منذ 2003 والى الآن. علماء الدين الاجلاء يجب تقديرهم وتبجيلهم ولا نُحمّلهم ما هو ليس من اختصاصهم مثل شؤون السياسة وشؤون الإدارة والحكم، وعلينا أن نستفيد من الأقطار التي وقعت في مشكلة الخلط ما بين الاثنين ودفعت ثمناً كبيراً. وأن نقف ضد مفهوم دخول علماء الدين في السياسة أو في المراكز الحكومية أو البرلمان أو غيرها من المراكز، بل دورهم مقتصر فقط على بث روح الفضائل في الأمة ورفع الروح الإيمانية.

- تأكد بأن **دول العالم وخصوصاً تلك التي تسبّها يومياً تقف إلى جنبك**

وإلى مشروعيّة قضيتك، فهي الآن إلى صفك وشعوبهم شعوباً إنسانية، وليسوا شياطين كما قيل لك في السابق إنهم يحملون روحاً عاطفية وانسانية أكبر من أن تتصور. وأعلم أن حكامك حاولوا ويحاولون الإيحاء لك العكس لكي يستفرد بك النظام ويشعرك باليأس في أن تلتجئ إلى أساليب إذلالك وعدم التفكير بالتغيير الثوري.

- نظامنا الحالي ليس بالضرورة أن يكون **ضد وطنيتك ورئيس وزرائنا** وربما الكثير من المسؤولين يعيشون بنفس الألم الذي تستشعره وأنهم أسراء نظام وقانون فاسد، فعليك أن تعينهم أحياناً على إيجاد المخرج للأزمة.

- **الكثير ممن تسلق الكرسي يعيش الآن في عالم آخر من المال والسرقة** والمتاجرة وذلك بسبب أن الكثير منهم ربما 90% لا يمتلك مؤهلات المركز الذي احتله، وإنما جاءت به المحاصصة والأحزاب غير المؤهلة. فأنت يا أيها العراقي انتخبته أليس كذلك....؟ نعم كذلك فأنت الوحيد الذي يجب أن تخرج نفسك من المخرج الذي أوقعت نفسك فيه، وليس عيباً أن تخطئ أيها العراقي الطيب ولكن العيب أن تبقى مصراً على الخطأ وبدون أن تحرك ساكناً، وفي دولة ديمقراطية كالعراق أمامك الآن أن تقود مظاهرة عددها عُشر معشار ما جمعته ثورة مصر لتحرر العراق من قانون المحاصصة ولتُعيد الأمور إلى نصابها الصحيح.

- تذوق طعم الحرية أخي العراقي ستجدها أنها ذو طعم إنساني عالي وأكثر من ذلك تذوق النبتة التي أنت تزرعها وليست تلك التي يزرعها غيرك.. **تذوق التغيير وأنت تصنعه بيدك** وتذوق ألم الصراع وألم المواجهة وألم السجن فإنه درجات لك.... ﴿أَمۡ حَسِبۡتُمۡ أَن تَدۡخُلُواْ ٱلۡجَنَّـةَ﴾ [البقرة: ٢١٤].....

- عليك أخي العراقي وأنا منكم أن نعترف ونقول أن **تحريرنا في 2003 ناقص**.... لماذا....؟ لأننا لم نصنعه بأيدينا، وإنما صنعه غيرنا مع الاعتراف بأننا اشتركنا في جزء ضئيل منه، ولكننا لسنا الفاعلون في أدائه... فلذلك يتوجب أن نثبت للعالم بأننا أمة لا تختلف عن المصريين العظماء أو التونسيون وأننا نملك مليون (بوعزيزيي) وأن بوعزيزي التونسي له ألف حب في قلوبنا، وهو عربي وعراقي وتونسي. فليقدم أحدنا ليحرق نفسه أمام برلمان فاسد ودولة فاسدة كما أحرق عظماؤنا السابقون في 61 هجرية وفي هذه الأرض أجسامهم في سبيل مستقبل هذه الأمة..

عذرا لك أخي العراقي في أن أكون صريحاً أكثر من المعتاد، ولكنني أقولها من حب وحرقه لي ولأجيالي ولأجيالك ولأولئك القابعون في السلطات الثلاث الذين لا يعلموا ما ينتظرهم الغد من مشاكل وعقبات.

نقاط التشابه والاختلاف
ما بين الواقع العراقي وبين الواقع المصري
في مفهوم الانتفاضة الشعبية[1]

أكاد أستغرب كثيراً عندما أدرك بأن نقاط التشابه ما بين الواقع المصري المنتفض الآن وبين الواقع العراقي بشكل لا يمكن تصوره، فقد كان العراق ومصر عبارة عن قطرين ذو شعب واحد ولكنهما متباعدين أحدهما في آسيا والآخر في أفريقيا. . . . . نقاط التشابه تلك لم أجدها في شعوب أخرى مثل الشعب التونسي المجاور الذي تواً انتفض في مسيرته الكبرى على رئيسه بن علي أو الشعب الجزائري أو الشعب الليبي القريب منه. ولكن الشيء الكبير والذي ممكن أن نسأل عنه هو جذور نقاط التشابه ما بين الشعبين والتي بالتأكيد تعود إلى جذور تاريخية وثقافية وسياسية وربما اجتماعية. . . .

النقطة الأولى: الجذور الفكرية. . . . مصر في حقيقة نهضتها الفكرية والأزهرية بدأت بمفاهيم كبيرة من العلاقة مابين أصل الفكر الإسلامي وبين قادته من العلماء أو الخلفاء أو العلماء، فمصر بدأت مسيرتها قبل أكثر من ألف عام انطلاقاً من أن الرسول الكريم هو صاحب الرسالة وأن الفكر الذي

---

(1) نشر في مايو 2011.

بدأه هو نظام إلهي فكري بحت لا يتدخل في طبيعة النظام الذي يحكمه سواء أكان نظاماً الخلافة أو نظام الإمامة أو نظام الجمهورية أو غيرها مادام الشيء الأهم الذي هو أساس الحكم (العدل) أن يتحقق. . . . . ﴿وَإِذَا حَكَمْتُم بَيْنَ ٱلنَّاسِ أَن تَحْكُمُوا۟ بِٱلْعَدْلِ﴾ [النساء: ٥٨]. . . . والحاكم ليس له أن يحكم بدون رأي جماهيري ورأي عام يتفق علية الجميع ضمن نظام انتخابي كما هو الحادث في عالم اليوم.

في مصر المشكلة الكبرى بدأت عندما انتفض القادة الفكريون الكبار مثل محمد عبدة وجمال الدين الأفغاني ثم محمود أبو رية وعبد الفتاح عبد المقصود ثم حامد نصر أبو زيد وغيرهم من الكبار والمفكرين ليقولوا للدولة ولكن بصورة غير مباشرة أن أساس الجمهورية هو الفكر الفلسفي، مع أن ذلك الفكر مرتبط بالفكر الديني ولكنه مستقل لا شرطياً عنه، بمعنى آخر أن العقل المصري لا يمكن له أن يدرك قواه وقدراته بدون توفر الفلسفة الاجتماعية والتي يُكوّنها أحياناً الفكر الديني أو الفكر الاجتماعي أو الفكر المستقل أو أنه خليط ما بين الكل. . . . وكانوا يرون أن أولى خطوات فهم الفلسفة هو الانطلاق الاجتهادي في المفهوم العام، أي التحرر من الموروثات التي تأصّلت في المسيرة الفكرية وبدون علم وبشكل من السرقة للفكر الصحيح. . . . وكان العلماء المصريون هم أول من دعا الأمة الإسلامية إلى فتح باب الاجتهاد بعد أن أغلق في حدود القرن الثالث الهجري، وهو ما أصّل فكرة الديكتاتورية في مسيرة قيادة الأمة والناس، وهو ما أدى إلى خلق المشاكل الكبرى في مسيرة الحكم والسلطة في الواقع العربي والإسلامي عموماً. . . أي بمعنى آخر أن الاشتراك ما بين الفكرين المصري والعراقي بما هو تابع إلى الواقع التراثي الديني كان ينطلق من مفهوم (فتح باب الاجتهاد).

ثانيا: الواقع الاجتماعي: يتشابه المجتمعان المصري والعراقي بأنه يتصف بأن الغالبية الكبرى منه هو الانتماء الريفي وعلاقته بالأرض وبالزرع والماء، وهو في الغالب مجتمع يبحث عن نتائج في سلسلة التطور الزراعي من البذرة إلى النبتة إلى الخضرة إلى الثمرة إلى المال. . . . . هذه الدورة هي التي يبحث عنها المجتمعان المصري والعراقي في مسيرته. . وهذه المسيرة متأصلة لدى المجتمعان. . . . . . . وعندما وصل المصريون إلى العراق في الثمانينيات اشتغلوا في الزراعة. . . . لو ننظر إلى نوعيات النشاطات التي تدور الآن في ساحة التحريرين لوجدت تشابهاً كبيراً في طبيعة اللحن ولغة البكاء. . .

ثالثاً: الطبيعة الاقتصادية: كلا الشعبين فقير يعيش في أقل من الكفاف مع قناعة مستديمة فهو صبور. . وإياك من الشعب الصبور لأنّ له جولة لا يطيقها الآخرون والحكام. . . . . الذي يسيطر على ثروة البلد مجموعة صغيرة لا تزيد عن 5% من مجموع نفوس الوطن، في مصر مبارك وعائلته، والمستفيدون وفي العراق السلطات الثلاث التي تشكّلت بعد التغيير في 2003. المتمولين وأصحاب الثراء الفاحش هم ممن قفز إلى الواقع السلطوي وليسوا من أصحاب التاريخ المالي أو الاقتصادي. انشار الفقر وانتشار العوز يكاد أن يكون ذاته، فهنالك 70% من الشعبين هم تحت خط الفقر (مع أن العراق يقول بأنهم 45%، والحكومة المصرية تقول بأنهم 50%) مع أن الحقيقة هم أكثر من 70% على الأقل.

رابعاً: الواقع الثوري: كلا القطرين العراقي والمصري مجتمع يملك رصيد ضخم من الثورات التي كتبها التاريخ بحروف من ذهب، مع أن الجيل الشبابي اليوم لم يدرك ماذا يعني تأريخ الثورات لهم، فالثورة عبارة عن صفة تلازم الأجيال بالتوريث وفي الجينات، وهي تظهر في السلوك

حتى وإن لم يدركها الانسان.. بمعنى آخر أنها صفات خارجة عن إرادة الإنسان. فالتاريخان غنيان بأسماء لامعة وقادة كبار يهتز لهم التاريخ ويبجلهم القلم والقرطاس هؤلاء دوماً لهم رصيد في المسيرات الاجتماعية للعراق ولمصر.

خامساً: الواقع العلمي والثقافي: كلا القطرين يحب الدراسة ويتوق إلى العلم والجامعات والدراسة والبحث... وهو خزين مهم لدى الشعبين في إدراك ما يتطلبه المستقبل باتجاه العلم وحب البحث والدراسة حتى بدون أن يفكر في نتائج جهود ذلك البحث، فالفرد العراقي يدخل الجامعة لأنه يحب العلم والمصري يدخل الجامعة باحثاً عن الارتفاع الفكري والنهوض الحضاري. وأكاد أقول بان كلا الشعبين يشعر بأنه مدان لتأريخ الوطنين في أن يحافظ على تأريخه الوضاء وعليه أن يحقق انتماءه الكبير وبنوته للوطن.

سادساً: حب الشهادة: وعشقها والافتخار بمسيرة الشهادة وما لهذا المفهوم من احترام وتقدير من قبل المجتمع بعكس بقية الشعوب التي ربما تفتخر بالشهداء ولكنها لا تستمر في تقييمهم وتأثيرهم في المجتمع. مثل عمر مكرم (ت 1822)[1] عرابي (ت 1911)[2] عزيز علي المصري (العراقي) (ت 1965)[3] وغيرهم من الشهداء الكبار في مصر، كذلك في العراق مثل الحيدري (ت 1920)[4] والخالصي الكبير (ت 1922)[5]

(1) http://en.wikipedia.org/wiki/Umar_Makram.
(2) http://en.wikipedia.org/wiki/Ahmed_%E2%80%98Urabi.
(3) http://en.wikipedia.org/wiki/Aziz_Ali_al-Misri.
(4) http://www.alkadhum.org/alfurat/pages/tex.php?tid=901.
(5) التميمي، خالد: محمد جعفر ابو التمن، دراسة في الزعامة السياسية العراقية، دار الوراق، 1996.

والحبوبي (ت 1933)[1] والشبيبي (ت 1965)[2] والصدر (ت 1980)[3] وغيرهم، ولا يقتصر الأمر على شخصيات التأريخ الحديث بل تجد هنالك ثمثيل للإمام الحسين ولزينب في كلا البلدين على شكل مقامات وقبور تُمثل بالنسبة إلى المصري أو العراقي وقود له في ثورته وعمله.

سابعا: **التشابه في السلوك. . . .** الفرد العراقي والمصري عفويان في سلوكهما وفي تصرفاتهما، بل أنهم مواطنون طيبون يحبون البساطة، انظر إلى أشكال المصريين وقرب التشابه ما بينهم وبين العراقيين حتى في الغضب والحب وحتى في الملابس والهندام. فالعائلة المصرية وتشابهها مع الفرد العراقي يعيش مع أبويه ومع بقية أفراد عائلته وأولادهم في مكان واحد، فلو ذهب أحدنا إلى مدينة الصدر أو إلى العشوائيات في غرب القاهرة لوجد المنظر ذاته خمسة عوائل تعيش في بقعة صغيرة لا تتجاوز 70 متر مع أطفالهم ومع أولاد أولادهم. كذلك المواطن المصري سريع الدمعة، يحب البكاء ويحب أن يعيش مع وجدانيات الإنسان والأمة كما نراها في العراق الشعب الذي يبكي دائما في أعراسه وفي أحزانه.

ثامنا: **الواقع القمعي والسجون** التي سادت في مصر وفي العراق. . . فالشعبين عانوا الكثير من مآسي السجون التي مارستها السلطات ضدهم وذلك منذ بداية القرن الماضي إلى ربما لحد هذا التاريخ في العراق، أما في مصر فلازالت منتشرة بشكل رسمي وحكومي حيث ترتبط بذكريات العراقيين والمصريين أسماء مخيفة ومرعبة مثل أبو زعبل وقصر النهاية

(1) العلوي، حسن: الشيعة و الدولة القومية، مطبوعات CEDI، فرنسا 1989.
(2) عبد الرزاق الحسني: تاريخ العراق السياسي الحديث، الجزء الأول، دار الرافدين، بيروت 2008.
(3) http://en.wikipedia.org/wiki/Mohammad_Baqir_al-Sadr.

والسجن الحربي ونكرة السلمان وغيرها..... بحيث صار هنالك في القطرين أدب يقال له أدب السجون كتبه عمالقة من المفكرين الذين اغنوا هذا الجانب من الثقافة والفكر وأصدرت لهم الكثير من الدراسات مثل كتب (الموتى يتكلمون) و(الأحياء يتكلمون) و(ذكريات سجين) و(أوراق سوداء) و(أوراق سجين).. الخ.

السؤال: إن كان كل ذلك من التشابه بين الشعبين فلماذا إذن ثار الشعب المصري ولم يثور الشعب العراقي على حكامه..؟ الجواب في المقال القادم بإذن الله.

جواب سبب إخفاق العراقيين في الثورة الربيعية...[1]

في بغداد ساحة مركزية تقع في قلب العاصمة بغداد تسمى بساحة التحرير، ولكن العراقيون يسموها الباب الشرقي، أما في القاهرة فهنالك نفس الاسم ميدان التحرير سماه النظام ساحة مبارك ولكن المصريين لم يتداولوا الاسم في كلامهم وانتقالهم، وإنما تجد الاسم الثاني فقط على أبواب المترو وعلى لافتات الطريق العام.

في العراق وفي سنة 1968 علّق النظام في ساحة التحرير 20 جثة في الهواء بعد أن أعدمهم في السجون وأخرجهم جثثاً باردة تُحركها الرياح، ثم فرض على شباب العراق وشيوخه إلى العيش والتعايش مع منظر تلك الأجساد الباردة الملتوية الرقاب والمعلقة بالحبال التي اعدموا فيها. العراقيون كانوا يصرخون بالويل والثبور للعملاء والمجرمين وأذناب إسرائيل وغيرها من الشعارات التي كانت وقود النظام في قتل أولئك الضحايا من أحرار البلد.. صفق العراقيون بمعظمهم لتلك الجثث وصفقوا لجلاديهم، وصار العراقيون يتندرون مع بعضهم البعض في أنه سيعلقه في ساحة التحرير يوماً ما إشارة إلى أن الساحة بعنوانها هو الإعدام والشنق. وكان عبد الكريم قاسم (ت 1963) الرئيس السابق قد استحدث الساحة

(1) نشر في حزيران، 2011.

تلك علامة من علامات التحرر من الاستعمار البريطاني، ولكن حكم البكر-صدام حولوها إلى مجزرة من مجازر الكرامة. . . ولم يقف العراقيون أمام هذه الظاهرة التراجيدية إلّا نفر قليل كان عليهم أن يدفعوا الثمن في السنين التي تلتها.

الفارق بين الساحتين كبير، فهذه ساحة تحرير بغداد كان لها أن تكون عنواناً للحرية، ولكنها صارت ساحة للسلخ والانتهاك، وفي مصر كان هنالك ساحة للتحرير أرادها النظام له أن تكون مُلكاً للرئيس ولكن الشعب قال له: لا أنها ساحة الشعب كل الشعب وكل الناس الثوار والشرفاء. . .

العراقيون يعتقدون وهم يتعاملون مع المصريين في العالم بأنه شعب أذابته الحشيشة وقتلت كبرياءه الشهوات فتحول إلى شعب لا يملك مقومات العزة والكرامة. . . . وقد عزز ذلك التصور هو الأفلام التي تُستورد من مصر سابقاً وكانت تحتوي الكثير من مظاهر التحلل في العائلة وفي الشخصية التي استكانت وسرق منها إنسانيتها ليتحول هذا الشعب إلى كيان يُطارد وراء لقمة عيشه وبأي ثمن من الأثمان. . . . . . لم يفتخر العراقيون بمصر، ولم ينظر لهم من باب الفخر، وحتى كُتّابهم وأدباؤهم ومفكريهم كانوا بالنسبة لنا عبارة عن أدوات من الركض وراء الشخصنة والنرجسية. . . وقد أقدم النظام السابق باستدعاء عمالة ما يقارب من 3 ملايين مصري دخل العراق ليستخدمهم في كل شيء وفي مخابراته في مقاومة بوادر الانتفاضة العراقية التي بدأت تتسرب إلى نفوس العراقيين من النظام السابق.

لم يُقدّر العراقيون معاني الفضائل والقدرات التي كان الشعب المصري يتحلى بها، بل كان يراه من الشعوب المستكينة القابلة الخاضعة للذل والهوان والابتعاد عن مفاهيم الثورة والانتفاضة. . .

وتمر السنون بعد السنين ويعيش العراقيون في جو من السطوة وانتهاك

الكرامات من قبل أعتى نظام متسلط عرفته الشعوب. . . . . فتوجه العراقيون ينظرون إلى الخارج سعياً وراء من ينقذهم من محنتهم ومن المشكلة التي ورّطوا أنفسهم فيها منذ أيام ساحة التحرير وتعليق أجساد الأحرار فيها، ثم تقبّلهم لواقع ظالم، في الوقت الذي كان الشعب المصري يعد العدة لتنشئة أبناءه وثواره لليوم الموعود. . . . . العراقيون ثاروا ولكنهم لم يشاركهم الشعب، ولم يتعاطف معهم الشيخ والطفل والأم، بل قاد الثورة شباب قلّة خرجوا بدون علم عوائلهم وأزواجهم ليواجهوا النظام بدون أي حماية تُذكر، فما كان من النظام إلّا أن استفرد بهم وسحقهم عن بكرة أبيهم وأنهيت الثورة بقتل هذه الثلة. . . . بقي المجتمع العراقي منذ 1991 في الانتفاضة الكبرى التي أسقطت المحافظات أسماً ولكنها لم تتمكن من الاستمرار في الصمود فاستسلمت الانتفاضة الجديدة بمجاميعها الصغيرة ليستفرد النظام بها وتموت كما تموت بقية الأفكار والشعوب وهو ما أدى بالمجتمع العراقي في التطلع إلى الخارج لإنقاذه من مشكلته الكبرى تلك هي النظام الصدامي الدكتاتوري.

أما المجتمع المصري فإنه لم يخرج لأنه مسيّس، أو أنه مصري، بل خرج لأنه أراد التغيير والكرامة. . . . . . تلك الكرامة التي كان العراقيون يتندرون في امتلاكها، بل كانوا يعتقدون بأنهم يمثلونها والكرامة تمثلهم ولا غير. وأن الشعوب العربية والمصريين بالخصوص شعب مات إلى الأبد.

ولكن الحقائق جاءت بالعكس تماماً. . . لم يُحرّر العراقيون أنفسهم، وإنما حرّروهم من الخارج، أما المصريون فإنهم وجدوا في أنفسهم من مثقفهم وعاميهم وصعيدهم وكبيرهم وصغيرهم وشيخهم بأن الثورة قد حانت وعليهم أن يقوموا ويواجهوا النظام الكبير. . . . وهكذا كانت ثورة بوعزيزي في تونس التي كانت حقاً وفعلاً فخراً من مفاخر الشعوب. . .

أنا الآن أقول بحق وبكل تجرد. . . . . . أن التونسيين والمصريين هم من صنع التاريخ لا العكس، وأننا إن أردنا أن نفتخر بالعروبة فإننا نفتخر بالمصريين والتوانسة لأن الرجال تُقاس بقدراتها في المواجهة. . . . .

على العراقيين أن يدركوا بأن هنالك أسلوب آخر من أساليب التغيير ليس بالضرورة أن يكون دماً وقتلاً، بل هنالك قوة أعتى من كل الدم والرصاص تلك هي قوة الجماهير التي ربما تضعف ولكنها لن تستكين. . . . إن الأمم لها قدرات ولها أعمار كما هو الإنسان، فالأمم لها في ذات الوقت أجل كما أننا نملك أجلاً في حياتنا. . . . . وعندما كنت أقرأ القرآن وأمرّ على تلك الآيات لم أكن أدرك مغزاها فيما إذا كان للأمة أجل في أن تموت في يوم واحد، وتُحيى في يوم واحد، ولكنني الآن أدركت بأن الأجل ابتدأ منذ اليوم الذي قلنا لأنفسنا أن الثورة ليست من اختصاصي، وعليّ أن أحافظ على حطام الدنيا. . . والأمة في مصر ولدت عندما قال الشعب المصري بملايينه ليسقط النظام، ذلك اليوم الذي كان هو يوم ولادة أمة، وكان كذلك عندما قرر بو عزيزي أن يقول كلمته للأمة: إن لم تكن الحياة كما أريد فليكن الموت كما أريد. . . . وإن لم تكن هنالك من ولادة ومن أمة فتيّة فلتحيا على نار حرق جسدي. . . .

لقد آن الأوان أمام العراقيين أن يدركوا بأن منطق الثورة هو عمل داخلي بحث. . . . فالولادة لا تقبل التثنية، وإنما هو طريق واحد وما على العراقيين الآن إلّا أن يفكروا كيف يمكن لهم أن يولدوا كأمة. . . . . . فالمسافة بين ساحة التحرير وميدان التحرير طويلاً إذا لم تصبغه دماء بوعزيزي وهتافات الملايين في القاهرة.

إذن هل تشعروا بالأسف من اختزال المسافة ما بين 1968 إلى 2003 أم أنكم لازلتم تعتقدون أن الثورة الحقيقية لم تُولد بعد، وأنها في رحم

الأم. .؟ إن كان ذلك فلنرى ماذا ستأتي به الأيام، ولكن تذكّروا بأن الولادة لها مدة محددة ولا يمكن للمولود أن يبقى في رحم أمه أكثر من 9 أشهر، أما إذا طال أكثر من ذلك فإن الموت المحتم هو النتيجة. . .

مأزق الإسلاميّين في فراغ الهوية[1]

بات واضحاً ومنذ أن وصلت التوجّهات الثيولوجية إلى قيادة إدارة السلطة العراقية من خلال مفهوم (الدّولة) بأنّ الحقائق الموجودة على واقع الأرض، هي غير النظريات الورقيّة الطوباوية التي كان الدينيون يبشّرون بها في عهود الواقع الماضي من السيطرة البغيضة للحكّام الذين توالوا على العراق. . . . . فالإسلاميون اليوم أمامهم مشكلة (السّلطة) والتي هي في مفهومهم العام لا تنفصل عن مفهوم (الدّولة). . . . . فالدّولة بالنسبة لهم هي السلطة والعكس صحيح، ولكنّ الفرق كبير وربما شاسع في المفهوم المنطقي والمفهوم الفكري. . . . . هذا باعتبار أنّ الإسلاميّين عموماً هم شخصيات (فكرية) وليست شخصيات عبثية كما هي الانتماءات الأخرى ماعدا اليساريون من الشيوعيين، وربّما بقايا القوميين في بداية مسيرتهم. .

إنّ هدف الاتجاهات الإسلامية على مستوى العمل الجاد الآن على السّاحة العراقية هو الوصول إلى مفهوم (الإجماع) وهو مفهوم يبدو أنّه مصطلح مذهبي يستعمله البعض من المدارس المذهبية الإسلامية الفكرية، والذي لو ترجمناه إلى الواقع فسيكون معناه (الحلّ الوسط) والحلّ الوسط لا يقبل بغير مفهوم (البقاء في السلطة) فليس هنالك في المبادئ شيء اسمه (حلول وسط) بل هنالك حق وباطل. . . . وحتّى في مفاهيم الاقتصاد، بل

---

(1) نشر في سبتمبر 2011.

إنّه مفهوم سياسي بحت لا يتّصل بالقيم الثيولوجية بغضّ النظر عن صحتها أو خطئها، وإنّما كلّ ما يعنيه العنوان الصّارخ هو البقاء في السلطة فقط لا غير...

وقد قامت الأحزاب الإسلامية عموماً في بلداننا العربية والإسلامية على مفاهيم (الحفاظ على الهوية) وهو الشعار الأساسي الذي بدأ منذ الثلاثينيات من القرن الماضي وإلى الزّمن الحالي في بدايات القرن الواحد والعشرين كما هو الفكر الإخواني والفكر الحزبي العراقي والبقية الباقية من الأحزاب العقائدية في باكستان أو في مصر أو في تونس وغيرها...... ولكنّ هذا المفهوم هو من أعقد المفاهيم التي تعيشها الجماهير، والذي لم تستعمله الأحزاب الإسلامية كرائدة له في رفعه والتّغني به، وإنّما كان القوميون قبلهم قد استعملوه وبرعوا في استعماله..... (فالهوية) وكما يُقال تأكل ولا تؤكل، ولا يقف أمام ذلك الشعار أحد إلّا هزمته خصوصاً في ظلّ الأنظمة التي توالت على الحكم في العراق.

وهنالك مرحلتان مهمّتان واجهت الإسلاميين في إدارة (عملية الهوية) إحداهما في زمن سيادة الثقافة الغربية، والأخرى في زمن الانقلابات والحكومات العسكرية..... ففي الزّمن الأوّل الذي بدأ منذ تأسيس الدولة العراقية إلى حين نهاية الخمسينات بثورة قاسم (ت 1963)، كانت القوى الإسلامية تتحرّك بضعف واضح وكان يقود التيار الفكري في الحفاظ على الهوية عموميّة الشعب، ولم يكن آنذاك مفهوم لوجود فكر (منعزل إسلامي حزبي) بل كان ذلك محظوراً لأنّ النّاس حملت مفاهيم الإسلام التي تعودت عليها في أدبيات قادتها، وهو إن الدولة ليست هي من صلب الإسلام وعنوان من عناوين الإيمان، وأنّ الدين يجب أن لا يدخل منافساً للسياسيين في الصّراع على الدولة... فهو فقط المنتقد والموجّه لكلّ ما من

شأنه أن يزعزع فكر الهوية والحفاظ عليها. . . . ولكن ما إن تنتقل الدولة العراقية إلى بداية الستينيات حتى تحوّلت مفاهيم (الهوية) إلى مفاهيم (تسويقية). . . . . وكأنّ هنالك شيئاً خارجيّاً أمام إنتاج محلي. . . . . وكانت آنذاك الحركات قد بدأت تواً في الانعتاق والعمل في الساحة العراقية باتّجاه تأصيل مفهوم الهوية من خلال انفصال مفاهيم (الأصيل) مقارنة بمفاهيم (الدّخيل) حيث كان الدخيل واضح المعالم أمام الأصيل المشوّش. . .

ولو أمعنّا النظر في تحرّك الإسلاميين في تلك الفترة لوجدنا الوضوح في أساليب العمل والحفاظ على الهوية من خلال الشعارات التي انطلقت من قبل القوميين الذين كانوا يتصرّفون وهم في الحكومة آنذاك بنفس الشعارات مع التفاوت في نقاء تلك (الهوية). . . . ولكنّ الإسلاميين عاشوا مأزق التعارض مع الموروث الديني في أنّ الهوية ليست الشيء الذي يمكن مُناقشته أو الجدال فيه، لأنّ الهوية ذاتيّة في كيان المجتمع العراقي منذ أمد ليس بالقصير. . . لأنّ الهوية لا تتبدّل، وإنّما الذي يتغير هو ظلّ الهوية، وهو ما دعا المرجعيات الدينية في الاعتراض على أصل التنادي بهذا الشعار في الوقت الذي حامت الشبهات حول أولئك الرافعين له والذي من خلاله كان هنالك أكثر من قدرة (حرباوية) في التخفي ببرقع أكثر (فضفاضية) من الذي كان سابقاً يتمّ التبرقع فيه.

وعندما تنتقل المرحلة إلى سيطرة العسكر من البعثيين وانقلاباتهم وخصوصاً ما بعد سنة 1968 ازدادت أزمة التشكيلات الإسلامية سوءاً، وصاروا يخشون الشريعة أو الإسلام بل يخشون أنفسهم من الجمهور، في الوقت الذي بدا واضحاً بأنّهم يشتركون مع القوميين في نفس النداء والشعار مع اختلافهم كما ذكرت (ظل) تلك الهوية، وهو ما أدّى إلى انفصال قطاع

ضخم من الجماهير في الإيمان بمفهوم الهوية إلى البحث عن شعارات أكثر قدرة في الفهم وهو ما سهّل على الحاكم آنذاك أن يضربهم لأنّهم بالتّأكيد لم يكونوا يعيشون فكر (الهوية)..... وإنّما هو فكر (الانفصال) وفكر (السيطرة) على الحكومة.... مع استخدام معزوفات (التكفير) لهذا أو لذاك ممّا سهّل لهم الوصول إلى السلطة التي كانوا يتقولون بها في همساتهم، وفي جلساتهم الصوفية الخاصّة بهم...

عند ذلك وأمام فشل شعار (الهوية) برز مفهوم (الحاكميّة الإلهية) كشعار آخر من شعار الحركات الإسلامية العراقية وصار هنالك رموز أخرى كبيرة مثل رمز وصيحة (الحاكميّة لله) أو صيحة (الدولة الإسلامية) وهكذا..... وهو شعار لم يتعوّده المجتمع العراقي، مع أنّ هنالك ما هو قريب قد وصل توا إلى المفاهيم الإسلامية من مصر التي كانت غارقة في صراعها المتميز حيث بدأ (السادات) بتقريب الخط السلفي الديني الذي كان قابعاً في دول الخليج ليستعمله أمام الأفكار التقدمية واليسارية التي كانت تزخر بها مصر في زمن توليه السلطة... وهكذا بدأت مفاهيم (الانفصال) تأخذ دورتها في التحوّل من مفهوم (الهوية) إلى مفهوم (الدولة الإسلامية) والذي يحمل في ذلك الوقت الكثير من القدرة على مناغاة الشباب العراقي لما له من بريق متأصل في طموحه وفي أفكاره الشبابية..... بينما لا تجد ذلك في مفاهيم من هم كبار السن سواء أكانوا من الحزبيين الإسلاميين أم من غير الحزبيين...

وهكذا تطورت الحالة إلى أن تتقدم بصورة أكثر تركيز في الشعار الذي ابتدأت به أدبيات الإسلاميين الحزبيين الطّامحين في الوصول إلى الحكم الذي يحمل مفاهيم مخفيّة أقرب منها إلى بعض التراثيات الثيولوجية التي تقول: بأن الله أمرنا أن نقيم نظاماً إسلامياً على أنقاض النظام العسكري

الموجود حالياً، في الوقت الذي كان الناس بل العراقيون يرون في ذلك خطئاً كبيراً ومناقضاً لأدبيات أولئك الإسلاميين في أقوالهم السابقة وهو أن الإسلام هو النظرية الثالثة بدلاً من الشيوعية والرأسمالية، وهكذا انطلقوا في كتابة فقه الدولة وفقه الحكم وفقه قيادة الناس في الوقت الذي كان المفكر الكبير (أقصد به محمد باقر الصدر) (ت 1980) في ذلك الوقت متوجّها إلى أمر أساسي، بل مبدئي وهو العمل على فكرة (تحرير الإنسان على المستوى الفكري والمستوى الاجتماعي) والتي لم يتطرق إلى أي من تلك المفاهيم الخاصة (بالبديل السياسي الإسلامي) في العراق، بل أنّه اتّخذ طريقاً مستنداً على تاريخ ومبادئ العقل والمنطق ملخصه أنّ الدين هو تقويم الدولة وليس بديلاً لها. . . .

في الوقت ذاته كان المجتمع يراقب حركة الهوية وحركة الدولة الإسلامية حينما وجدنا كلّ المفكرين الإسلاميين في ذلك الوقت وفي المحيط العراقي قد اعترض على فكرة سيطرة اللاهوت في أوروبا على الحكم. . . . في الوقت الذي ابتدأ الإسلاميون ينحون نفس المنحى، وعلى نفس المبادئ تماماً مع فرق جوهري في حالة محاججتهم في ذلك عندما يقولون بأنّ المسيحية نُسخت وأنّ هؤلاء يعملون في زمن النسخ، أما الإسلام فهو الأصل. . . أي أنّهم لا يعترضون على الطريقة بل يعترضون على الشرعية للمسيحية، وهو أمر أكبر من أن يُناقش، بل هو أخطر مما يتوجب الدخول فيه.

وكانت الجماهير العراقية من جهتها تعيش غياب الوضوح في إدراك معاني الصراع، في الوقت الذي كان البعث لا يسمح في كلّ ما يجري من صراعات على الساحة أن تظهر إلى العلن خوفاً من المجهول، ولو كان البعث يدرك إيجابية هذا الصراع على وجوده لكان فسح المجال على مصراعيه لكلي الطّرفين في المواجهة والنقاش. . . . لكن المشكلة هي أنّ

البعث القومي لم يملك من مفكرين أو مُنظّرين للأفكار، بل كان يملك حزبيين فقط. . . . ولو عاد الزمن بنا لكان الأمر مختلفاً ولاكتفى البعث أو حُكم العسكر من الصراع الجماهيري مع الفكر الحزبي الديني الذي كان يسود العراق. . . .

وبسبب تأخّر قدرات المنظرين البعثيين وفهمهم للواقع الفكري جاءوا بالبعض من السلفيين كما جاء السادات بأولئك السلفيين من الخليج ظناً منهم بأنّ هذا يشابه ذاك، كالمظاهرة التي خرجت في الأربعينيات من قبل الشيوعيين في العراق وشعارها (نُريد خبزاً) وهو نفس الشعار الذي رفعه البلاشفة في روسيا في زمن المجاعة. . . . جاء البعض من السلفيون إلى العراق بمساندة أباطرة البعث ظنّا منهم أن ذلك سيدخل عاملاً مغيراً وحاسما أمام التوجّه الكبير الذي بدأ يأخذ طريقه وخصوصاً بعد حركات جماهيرية لم تكن لتدعو إلى فكر الدولة ولا إلى البديل ولا إلى الهوية، كحركة الشهيد الثاني (ت 1999) الذي كان من النوع الذي قرأ تاريخ الصراع ورفع الشعار الواقعي للحالة الإسلامية، وهو أنّ يكون الدين منتقداً للدّولة فقط، بل أنّه دين جاء إلى جنب الفقراء والى جنب المعوزين والمظلومين، وهو الشعار الذي حاربه الحزبيون العراقيون من التوجهات الإسلامية بشدة لأنّه فعلاً يُسقط الشرعية في دعواهم.

إذن ما حدث الآن. . .؟ ما حدث هو الواقع المعروف هو أن الجماهير العراقية واجهت أحزابها الدينية مواجهة واقعية وجها لوجه وهي تطالبها بأن يُحددوا مفاهيمهم التي هي من المفترض أن تكون أرفع من فكر السيطرة على الحكم، لأنّهم لو كانوا هكذا لكانوا أزاحوا عنهم هالة القدسية، فالقدسية التي امتلكها أولئك الذين لم يطالبوا بالسلطة كالشهيد الأول (ت 1980) والثاني (ت 1999) بقيت قدراتهم وهالتهم الكبرى في نفوس

الناس وأفكار كل الوطنيين إسلاميين كانوا أم علمانيين يساريين كانوا أم يمينيين، بقيت تلك الصورة التي لا يتوارد إليها من شك بأنها كانت صور أرفع من فكرة الحكم، بل الحكم بالنسبة لهم (عفطة عنز)[1] وإنّما ما يدعون له هو تحرير الإنسان العراقي، تحريره من عبودية الفكر المتسلط آنذاك، بل من الفكر الديني الثيولوجي المشابه لفكر القرون الوسطى في أوروبا . .

تواجه الجماهير الآن تلك التنظيمات السياسية التي تُصارع الآخرين اليوم على أشلاء الحكم في العراق من الإسلاميين التي أعلنت عن هويتها الواقعيّة في أنهم بالتأكيد كانوا ينوون السيطرة على الحكم، ولكنها الظروف كانت أمام أن لا تكشف هويتها كما هي الآن، أما اليوم فإنّ الأمر تغيّر (متى أضع العمامة تعرفوني)[2] . . .

وأمام هذه الحالة ليس أمام الجماهير إلّا أن تقول كلمتها التي هي في الواقع ستكون من صالح كلّ التنظيمات السياسية الإسلامية التي يتوجب ولكي تتمكن من العيش في المحيط العالمي، أن تُعيد النظر بواقعها القادم، وهو أمر له أكثر من إيجابية على مستقبل الفكر السياسي الحزبي الإسلامي فيما لو أرادت تلك القوى أن تُفكر في مستقبل السياسة ومستقبل الحكم في العراق.

---

(1) قول للإمام علي في إحدى خطبه في وصف السلطة بقولة: (أَمَا وَ الَّذِي فَلَقَ الْحَبَّةَ وَ بَرَأَ النَّسَمَةَ لَوْلَا حُضُورُ الْحَاضِرِ وَ قِيَامُ الْحُجَّةِ بِوُجُودِ النَّاصِرِ وَ مَا أَخَذَ اللَّهُ على الْعُلَمَاءِ أَلَّا يُقَارُّوا على كِظَّةِ ظَالِمٍ وَ لَا سَغَبِ مَظْلُومٍ لَأَلْقَيْتُ حَبْلَهَا عَلَى غَارِبِهَا وَ لَسَقَيْتُ آخِرَهَا بِكَأْسِ أَوَّلِهَا وَلَأَلْفَيْتُمْ دُنْيَاكُمْ هَذِهِ أَزْهَدَ عِنْدِي مِنْ عَفْطَةِ عَنْزٍ).

(2) (أَنَا ابنُ جَلَا وطَلَّاعُ الثَّنَايَا، متَى أضَعِ العِمامَةَ تَعرِفُوني) كلمة استشهد بها الحجاج بن يوسف الثقفي في أول خطبة له عندما أرسله عبد الملك بن مروان كعامل له على العراق.

أبداً ليس هنالك اليوم من غموض لكل عراقي في أن كلّ الأقاويل وربما كل أدبيات الحزبيين الإسلاميين ما هي إلّا عبارة عن مناورة، ولا نقل غيرها، لأنّ عينها دوماً على الحكم فقط، وهذا بالتأكيد ليس هو واقع العراق فحسب، وإنما هو حقيقة بشرية، شاهدناها في مصر وتونس وليبيا ووو وغيرها من الدول التي لا نتمكن من أن نُسميها.

فقد بات أكثر من واضح في افتقاد الإسلاميين إلى أي من النظريات التي كانوا يعدون الجماهير بها بأنّها: إن وصلنا إلى الحكم فسنريكم ﴿مَّآءً غَدَقًا﴾ [الجن: ١٦] من خلال النظريات التي ضخّها الرب في عقولنا وفي قدراتنا..... النظريات السياسية والاجتماعية والسياسية والفكرية وغيرها مما لم يتمكن العالم بل الدول الكبرى والتقدمية من أن تصل إليها (ولأكل كلّ منا من تحت قدميه).....

إنّها ربما مأساة وربما هي نعمة من نعمه..... نعمة السماء وحكمها في أن يكون اليوم قبل (اليوم الموعود) في أن يحكم الإسلاميون في العراق أو في مصر أو في تونس... ربما هي النعمة كالقانون رحمة لهم، وليست نقمة لكي يبث الله في نفوسهم قدرة الفهم الواقعي في أن يكون الحكم بالنسبة لهم هو (عفطة عنز) لأنّهم أولاً وآخراً أنهم أناس متدينون وطيبون...

الخاسر الأكبر في مشروع تحرير العراق[1]

لا بدّ لكلّ عملية في الحياة سواء أكانت تعامليّة أو ماليّة أو بيولوجيّة أو فكريّة أو سياسيّة من توفر قطبين، السالب والموجب أو (Credit Vs. Debit) المستفيد مقابل الخاسر. . . . وبعدم توفر هذين العاملين فإن المعادلة الحياتية سوف لن تكتمل بل تبقى قدراً صعباً ومُبهماً.

كثيراً ما كُتب عن السبب وراء سعي دخول القوات الأمريكية إلى العراق، فشرّق البعض وغرّب الآخر، وبقيت التأويلات تتأرجح بين اليمين والشمال معظمها تدور حول الفكرة التي تلكأت فها مشاعرنا منذ عقود من الزمن تلك هي فكرة السيطرة على النّفط أو محاربة الإسلام كما يتقوّل بذلك الأيديولوجيين من إسلامييّهم إلى قومييّهم أو يسارييّهم وهكذا. . . . فلم يُكلّف أحدهم عناء البحث العلمي في التوصل إلى الأسباب وراء هذا التحرك المفاجئ للقوات الأمريكية واجتياحها العراق وتحويل المنطقة برمّتها إلى منطقة ذات سمات مختلفة عن الأول. . . . ذلك هو ربما سياق معظم المحلّلين السياسيين الّذين يفكرون بعقلية (الإحلال) (Preoccupied)[2] التي تركتها آثار السنين الماضية في مفاهيمنا للسياسة أو لدول العالم الأخرى.

---

(1) نشر في تموز كانون الثاني 2012 بعد انسحاب القوات الأمريكية من العراق في كانون الأول من عام 2011.

(2) http://www.vocabulary.com/dictionary/preoccupied.

لا أناقش هنا ابتداءً أسباب الاجتياح الأمريكي، ولكنني أناقش النتائج التي هي في الواقع تفسر ربما المسببات، والتي ليس بالضرورة أن تكون كما هي العلاقة بين السّبب والمسبّب، ولكنها بالتأكيد تعطي صورة ما مهما كانت محدودة، ولكنها منفذ وطريق للكثير من المحللين والمفكرين العرب أو المسلمين في أن يروا الأمور من الوجهة الأخرى التي غالباً ما تتستّر خلفها معظم الاحتمالات التي تُدمّر الشعوب في ألاعيب السياسة.

سقط الرئيس بوش الأب(1) في انتخابات عام 1993 بشكل لم يكن أي محلل سياسي في العالم يتوقع ذلك أمام خصم لا يوازيه لا في التاريخ ولا في الموقع ولا في الشخصية، وعندما سُئل الرئيس بوش الأب عن سبب تلك الخسارة المُهلكة له قال: بأنها (الميديا Media)(2) هي التي لعبت دورها في إسقاطه، ويعني بالميديا السلطة الكبرى للصحافة والتي تُعرّف ما بين السياسيين بأنهم اليهود لأنهم المسيطرون على وسائل الإعلام. . . . في الوقت الذي حاز بوش على أعلى تأييد لرئيس أمريكي من قبل شعبه قاطبة وعلى مدة التاريخ الأمريكي عندما خرج من حرب الكويت عام 1991.

وبوش الأب أميركي أصيل(3) يؤمن بالقوة الأمريكية وبالديمقراطية المتفرّعة منها، ويرى بأن الرسالة الأمريكية إلى العالم هي نشر الديمقراطية على أمم الأرض، وكان إيمانه هذا إيماناً اعتقادياً، ولولاه لم تتحرّر الكويت بل تبقى كما بقيت دول كثيرة على ما هي عليه منذ أكثر من خمسين سنة مثل قبرص(4) وغيرها. . . . . . كانت فلسفة بوش الرجل المتمرّس الذي خبر تقريباً كل المناصب الأمريكية من السناتور إلى قيادة CIA إلى

(1) http://en.wikipedia.org/wiki/George_H._W._Bush.
(2) http://en.wikipedia.org/wiki/Mass_media.
(3) http://en.wikipedia.org/wiki/Bush_family.
(4) http://en.wikipedia.org/wiki/Turkish_invasion_of_Cyprus.

نائب الرئيس سنتين إلى رئيس لفترة رئاسة واحدة وما إلى ذلك، فهو من أكثر الشخصيات الأمريكية معرفة بواقع أمريكا.

كان هذا الرجل يرى بأن إسرائيل تُشكّل عقبة كبرى في طريق الرسالة الأمريكية، وعليه أن يتخلص منها، أي أن يفصل المسار الإسرائيلي عن المسار الأمريكي في المصالح وفي السياسة، وأن يُقلّل قدر الإمكان من الأموال التي تُدفع إلى إسرائيل من دافعي الضرائب الأمريكيين[1]. . . . . كان اعتقاده هذا منطلقاً ليس بالضرورة من كرهه لليهود، وإنّما حفاظاً على المصلحة الأمريكية العليا. . . . . أمريكا الآن تدفع استحقاقات إسرائيل في العالم، وأن الكُره الذي تكنّه شعوب العالم إلى أمريكا متأتٍ معظمه بسبب الكره لإسرائيل. . . . . وهذا الرأي لا ينفرد بوش به فقط، بل أنه ربما أمر عام أدركه الكثير من السياسيين الأمريكيين، ولكنهم كانوا أضعف من أن يتخذوا أي خطوة في هذا الاتجاه. . . . . فكأن رأي بوش أن يقتحم هذا المجال وأن يُحدّد التأثير الإسرائيلي في السياسة الأمريكية، وبدلاً من ذلك كان يرى في أنه يجب عليه أن يحلّ عقدة العرب. . . . تلك هي الديمقراطية من خلال تحديث النُظُم العربية إمّا بإزاحة الحكام العرب الموجودين حالياً بطريقة ديمقراطية كما تمكّن أن يُسقط في زمنه الاتّحاد السوفيتي في عام 1991، أو من خلال تغيير داخلي كما حدث في قطر[2] وعمان وغيرها.

---

(1) أمريكا تدفع ما معدله (8.5 M) (ثمانية ونصف مليون دولار يومياً) إلى إسرائيل كمساعدات عسكرية. اقرأ التقرير التالي الصادر من الكونغرس الأمريكي:
Jeremy M. Sharp: U.S. Foreign Aid to Israel, Congressional Research Service 7-5700, RL33222, www.crs.gov

(2) Andrew Hammond, Qatar's Leadership Transition: Like Father, Like Son. European Council of Foreign Relations. (http://www.ecfr.eu/page/-/ECFR95_QATAR_BRIEF_AW.pdf).

كان على بوش أن يخوض مغامرة الدخول في مواجهة اليهود في فترة الرئاسة الثانية، وقد تسرّب الأمر إلى اليهود وعرفوا نظرة بوش إلى مستقبل المنطقة العربية، فأقدموا على أمور كثيرة أهمها هو إضعاف الاقتصاد الأمريكي من خلال سحب أرصدة ضخمة من شركات عالمية وبالتعاون مع السعودية ودول الخليج، فوصل حال الاقتصاد الأمريكي في ما قبل الانتخابات بسنة أي في 1991-1993 إلى مراحل منخفضة في الوقت الذي ساندت الصهيونية العالمية واليهود من خلال تأثيرهم المرشح الآخر المنافس بيل كلينتون وفاز برئاستين في الوقت الذي أعاد ثانية اليهود الوضع الاقتصادي إلى الوضع المعتاد حسب قدراتهم في التلاعب باقتصاد أمريكا بطرق لا مجال للبحث فيها.

وعندما حصلت الانتخابات الثانية في عام 2001 دخل بوش الابن[1] حلبة المنافسة وتمكن من أن يفوز بأغلبية بفارق قليل على منافسه آل كور[2]، وكان لبوش الابن أن يدخل في صراع لإعادة فكرة أبيه في فصل المسار الإسرائيلي عن المسار الأمريكي، وأكرّر ثانية أنّ ذلك ليس من دوافع البغض لليهود، وإنّما بدوافع الحفاظ على العلوّ والسيطرة الأمريكية... وكان عليه أن يبدأ في العراق باعتباره البلد الذي تتوفر عوامل التغيير فيه، لما له من ثقل وقدرة عالمية.

وكانت إسرائيل في ذات الوقت تعيش أياماً سوداء في منع بوش الابن من تنفيذ مخطط التغيير في البلدان العربية، لأن مشروع التحديث للدول العربية يعني إزالة نقطة القوة التي تتميّز بها إسرائيل في ديمقراطيتها ونوعيّة النظام الذي ينتخبه الشعب بعكس ما هو قائم في الدول العربية كلها.....

(1) http://en.wikipedia.org/wiki/George_W._Bush.
(2) http://en.wikipedia.org/wiki/Al_Gore.

فكانت إسرائيل ترى بأن تغيير العراق ووصول قوى ديمقراطية إلى الحكم سوف يكون البداية إلى التغيير الشامل في المنطقة العربية من خلال ثورات شعبية أو غيرها، وعندها وفي مثل هذه الحالة فإنّ القدرة الإسرائيلية سوف تضعف ولا يكون هنالك من سبب لأمريكا أن تقدّم إليها أكبر مبلغ مالي 5.2 بليون دولار سنوياً بالإضافة إلى الهبات التسليحيّة الأخرى فضلاً عن الاستحقاقات السياسية العالمية التي تدفعها أمريكا نيابةً عن الدولة العبريّة...... وهذا معناه بأن إسرائيل وعلى مدى الوقت وخلال الخمسين السنة القادمة سوف لا تتمكن من الصمود كدولة أمام واقعها وضعف نفوسها، ولذلك فإنه يجب عليها إمّا تندمج في دولة فلسطين، أو أن تدخل في حرب كبرى في المنطقة تخسرها أو تربحها وربما تصل إلى الخيار النووي[1].

وقد عملت إسرائيل جاهدة أن تقف بصورة قوية أمام مخطّط بوش الابن في تحديث ودمقرطة العراق فيما بعد إسقاط النظام الصدامي، وكان رأي إسرائيل هو الاعتماد على شكل النظام البعثي مع تبديل شخصية الحاكم أو أشباهه فقط.... كان بوش الابن يرفض كلّ ذلك، بل كان يصرّ على تحويل العراق إلى نموذج حقيقي عربي أو (إسلامي..!!) للديمقراطية.

وعندما انتهت فترة رئاسته الأولى كان الشعب الأمريكي قد أدرك قسماً من لعبة الصراع اليهودي الأمريكي، فانقسم الأمريكيون إلى قسمين: (الأصليون) من جهة ممن يدرك ماذا يعني فصل المسار الإسرائيلي عن المسار الأمريكي، أما الجهة الثانية، فهم الأمريكيين (غير الأصليين) ممن

(1) http://en.wikipedia.org/wiki/Negev_Nuclear_Research_Center.

لم يدرك اللّعبة، وبمساندة اليهود لمنع وصول بوش الابن إلى رئاسة ثانية. . . . . ويمكن لنا أن نقول للتاريخ بأن بوش الابن هو الرئيس الوحيد في التاريخ الأمريكي الذي وصل إلى البيت الأبيض بدون أصوات اليهود، وهي المرة الأولى في التاريخ الأمريكي قاطبة منذ تأسيسها[1].

ولكنه نالها ثانية وفاز بفارق ضئيل جداً، وقرّر أن يخوض غمار مشروع أبيه في تحديث الدول العربية، ربما ليس حباً بها، وليس كرهاً بإسرائيل، وإنما بسبب حماية الولايات المتحدة الأمريكية من أن تتلوث أو تدفع استحقاقات سمعة إسرائيل المتدنيّة والمشاكل التي تقوم بها في كلّ أنحاء العالم.

ولكن ما إن فاز بوش الابن ثانية في الرئاسة حتى حدث التالي كردّ الفعل وهو نوع من الانتقام الإسرائيلي الكيدي المبطّن:

- تكوين حلف مستتر يتكوّن من إسرائيل ودول الخليج قاطبة وبعض الدول العربية منها ليبيا ومنها الجزائر بالإضافة إلى تونس وبمعونة مصر.
- إيقاف كل مشاريع الاستثمار اليهودية في أمريكا.
- سحب ما تتمكن الدول العربية من أرصدة في البنوك الأمريكية.
- ضرب المصالح الأمريكية في العالم بما تتمكن.
- استيعاب كلّ القوى المعادية لأمريكا وخصوصاً (القاعدة) وتقويتها ومساندتها مالياً وعسكرياً وبصورة غير مباشرة من خلال طرف ثالث.

---

(1) Kornblut. Anne E.: The Bushes and the Jews, Explaining the president's philo-Semitism. See It on: http://www.slate.com/articles/news_and_politics/politics/2002/04/the_bushes_and_the_jews.html.

- الدخول في مواجهة في العراق مع القوات الأمريكية وقتل أكبر عدد من الأمريكيين ثم تحريك الماكينة الإعلامية الأمريكية للضغط على الإدارة الأمريكية في سحب القوات الأمريكية من العراق.
- نشر فضائح ممارسات القوات الأمريكية في العراق كفضيحة أبو غريب[1] وغيرها.
- شراء ذمم العسكريين المتقاعدين الذين اشتركوا في حرب العراق وتجييرهم ضد الإدارة الأمريكية.
- تقوية الجانب المعارض في العراق وكلّ القوى التي تحارب الوضع الأمريكي.
- زيادة عدد القوى والمنظمات التي تحارب الأمريكيين في الداخل من خلال طرف ثالث.
- عدم استقرار الوضع الأمني في العراق ومنع أي محاولة لمساعدة الحكومة العراقية الفتية في الحصول على تكنولوجيا لمحاربة الإرهاب.
- شراء ذمم البعض من أطراف الوجودات العراقية التي تشارك في العملية الديمقراطية في العراق وتوجيههم بما يمثل حصان طروادة.
- قتل أكبر عدد من الأمريكيين في العراق.
- قتل أكبر عدد من القادة العراقيين.
- تأخير كل عملية تحديث للعراق بما تتمكن.

(1) http://en.wikipedia.org/wiki/Abu_Ghraib_torture_and_prisoner_abuse.

هذا هو البعض من المخطّط الذي رسمته إسرائيل وبالتعاون مع الدول الخليجية المتضرّرة من مشروع تحديث العراق وتحديث الدول العربية التي تقوده إسرائيل والسعودية ودول كثيرة في العالم العربي وبعض من الدول الغربية وخصوصاً فرنسا والتي كانت في غزل حول المشروع مع إسرائيل ومع السعودية.

تدهور الوضع داخل أمريكا بشكل مريع وتكسّح الاقتصاد الأمريكي العملاق وكأنّه صار على حافة الإفلاس، في الوقت الذي قامت وسائل الإعلام المملوكة من قبل اليهود في إشاعة عامل الخوف من مستقبل هجمات كبيرة مثل هجمات سبتمبر 11 عام 2001 على الأرض الأمريكية بسبب ضعف قيادة بوش وبسب دخوله في حرب خاسرة في بلد ليس لأمريكا ناقة فيها ولا جمل.

وأمريكا من جهتها وهي العملاق الضخم الذي أحياناً يعجز عن مواجهة جرد صغير أو أفعى سامة تضرب به هنا وهناك وليس له من وسائل في إيقاف تلك الضربات فكانت تترنح أمام المخطط اليهودي العالمي الذي حبكته إسرائيل مع السعودية وبعض الدول العربية...... كان بوش في وقتها لا يرى من أن هنالك من خلاص أمام هذا الواقع إلّا الانحناء أمام العاصفة الهوجاء التي يقودها اليهود، وهذا ما حدث بالفعل، وقرّر قادة الحزب الجمهوري في أن لا ينافسوا بقوة في معترك الرئاسة الأمريكية التي فاز بها أوباما لأنه نوعاً من التكتيك في دفع استحقاقات المرحلة الخطرة.

وأين موقف القادة العراقيين من هذا الأمر..؟ وأين هي إيران من السيناريو..؟

ليس لي في هذه العجالة إلّا الإجابة على السؤال الأول، أمّا السؤال

الثاني فهو أصعب من أصل الموضوع الذي أتكلّم به الآن وهذا ما يجب أن نجعل له مساحة أخرى في الحديث عنه.

أمّا القادة العراقيين فإنهم بقوا كما هم عليه، أعمتهم الإيديولوجيات، وملأت بصيرتهم الأحقاد التاريخية، وأوقفت أفكارهم سفسطائيات ما تعلّموه في تربيتهم الحزبية والفكرية، وتعاملوا مع المشروع وصاروا يعملون بشعورهم أو بدون شعورهم مع الخطّ الآخر خطّ إسرائيل وخطّ الدول المتضررة من تحديث الدولة العراقية وذلك بسبب تفضيل الانتماء وتفضيل العامل الشخصي أو الحزبي على مفهوم الوطن.

الطائفي العراقي...... 1 من 2[1]

نعم تتعقّد الحالة السياسية في العراق، وتتحوّل الأمور من مرحلة إلى أخرى، ومن طور إلى آخر، في الوقت الذي أدلى كلّ بدلوه في تفسير وتشخيص الأحداث المعقّدة التي لم يسبق أن حدثت على السّاحة العراقية......

فالحدث السياسي أو أي حدث إيديولوجي دوماً ينطلق من خلفية المُحلّل، ومن الصّعوبة بأن تجد هنالك تجرّد وحياديّة في النظر إلى الأحداث التي تتداخل فيها عوامل جمّة ومتنوعة...... ومعظم الذين تعاملوا مع ملف الأنبار[2] تعاملوا معه بالنفَس الطائفي الذي في الغالب لا يُغني من جوع ولا يُسمن من شبع، وإنّما كانت تلك التحليلات لها أثر من بُعُد إيديولوجي أحياناً وسياسي أحياناً أخرى، فليس هنالك من ذهب بعيداً في تفسير الأمر وشخّص الحالة بالطريقة العقلانية الواقعية التي من المفترض أن تكون.

إنّ الطائفية موجودة والعشائرية موجودة أيضاً، والفئوية والمناطقيّة

---

(1) نشر في كانون الثاني 2012.

(2) من أكبر محافظات العراق مساحةً (ثلث المساحة الكلية) والتي صارت مسرحاً نازفاً للحكومة العراقية في المواجهة المسلحة منذ أيام التغيير في عام 2003. أنظر:
http://en.wikipedia.org/wiki/Al_Anbar_Governorate.

والثأريّة كلّها حاضرة في المحيط العراقي، وفي أحداث الأنبار أو أحداث سامراء أو الموصل. . . . . ويكذب من يقول لنا بأنّ الأمر سببه عامل واحد، مع أنّ الظّاهر هو أنّ العامل الطائفي قد لعب دوراً كبيراً في إشعال الواقع السياسي والذي عملياً يبدو هو العامل المخفيّ أو العامل الذي من الممكن أن يُستعمل في الأزمات عندما تموت الحيل وتقلّ الطّرق في مسيرة السياسة.

ولكنّ السؤال الكبير الذي من الممكن أن نسأله في هذا الوقت بالذات هو: هل هنالك فعلاً طائفيّة عراقيّة، وهل في الواقع أن الطائفيّة التي تستعر الآن هي ذاتيّة أصيلة، أم أنها طائفيّة سياسيّة. . . . ؟ أو بمعنى آخر هل أنّ أحداث التظاهرات في المحافظات السنية[1] الموصل والأنبار، صلاح الدين، بغداد الأعظمية نابعة من واقع التمييز الطائفي التي تمارسه الحكومة، وأنّ النظرة التي تحملها السلطة هو المواجهة على الأساس الانتمائي وليس على الأسس الأخرى. . . ؟

تلك أسئلة نادراً ما يناقشها أو يتطرق إليها الصحفيون أو المحلّلون السياسيون، وإنما يتقوّلون كما ذكرت في بداية الموضوع من خلفيات تكمن في ذواتهم والتي على ضوئها يضعون التحليل لتفسير أحداث التظاهرات. . . .

في العراق مقارنة بالدول الأخرى العربية أو غير العربية وحتى الغربية عندما نُريد مقارنة الحس الطائفي فيما بين الناس، أو بين التجمعات السكانية، فإنّنا لا نجد ما يمكن أن نذكره أو أن يكون وجهاً للمقارنة في تفسير نعت المجتمع العراقي بالطائفية أبداً، فالمجتمع اللّبناني أو المجتمع

(1) http://en.wikipedia.org/wiki/Demographics_of_Iraq.

الجزيري (السعودية) أو المجتمع الباكستاني أو التركي أو الأمريكي أو ما شابه من الأقطار التي تتداخل في المجتمع الوجودات الطائفية السُنيّة والشيعية فإنّ حجم وضخامة الحسّ الطائفي يصل إلى أضعاف مضاعفة في تلك الدول عنه في العراق. . . . . بل أنّ الواقع العراقي عندما نتّخذه كنموذج من نماذج الطائفية فإنّنا لا نجد فيه آليات الطائفية، لا فكراً ولا سياسة ولا تحسساً ولا شارعاً. . . . في الوقت الذي تستعر النعرات الطائفية في البلدان حتى المتقدّمة منها إلى درجة تكاد تكون مدمّرة لنسيج المجتمع. . . . . وقد عشت في أقطار كثيرة من العالم غربها وشرقها مع اطّلاعي على أدبيات الكثير من التوجّهات الطائفية فوجدت بأنّنا في العراق مقارنة لا نملك حسّاً طائفياً بعضنا مع البعض الآخر - أكرّر مقارنة - وعندما نعود إلى أواسط القرن الماضي وفي حمأة الصّراع مع البريطانيين وفي الصّراع مع الأتراك قبلاً نرى ذلك جليّاً، بل نجد بأنّ القدرات والعوامل التي تجمع الطائفتين تكاد أن تكون أكبر أحياناً من القدرات والآليات التي تجمع ما بين مكونات الطائفة الواحدة. . . . وهذا في الحقيقة قد لا تجده فقط في الطائفتين الكبيرتين السّنة والشيعة بل تجدها متأصّلة أيضاً في الطوائف الأخرى من المسيحيين والصابئة والشبك واليهود، فضلا عن الأكراد والتركمان[1] وبقية الوجودات التي يستند عليها الشكل الموزاييكي العراقي.

هنالك حوادث تاريخية ضخمة حدثت في قمّة النّزاع والصّراع السياسي أبان الحكم البريطاني والتي كان لها أن تكون القاصمة بل أن تكون ما يمكن لها أن تتشابه مع أحداث البوسنة والهرسك عام 1992 - 1995، أو كوسوفو 1998 - 2008، أو رواندا 1994 - 2007 أو غيرها من

(1) رشيد الخيون: الأديان والمذاهب في العراق، دار الجمل، بيروت 2007.

الأحداث التي بقيت وصمة عار على جبين الإنسانية في التخلي عن قيم العقل والتحكّم إلى العصبيّات. . . . . أقول في قمّة تلك الصّراعات لم تنزلق الوجودات العراقية من الطائفتين إلى مطبّ الصّراع أبداً، بل أننّا بالمقابل نجد بأنّ الصّراع أحياناً يستعر بين التشكيلات الثانوية (Sub Sections) الصغيرة التي تتكوّن منها تلك المذاهب بشكل أتعس وأشرس ممّا كان بين الوجودين الكبيرين السنة والشيعة. . . . ولنضرب مثلاً على ذلك، أحداث صراعات الشيخية والإخبارية في البصرة مع الأصولية في القرن الحادي عشر الهجري إلى بداية القرن الماضي، أحداث الكاظمية في الستينيات من القرن الماضي، أحداث صراعات فيما يخصّ المرجعية في قضية المشروطة والمستبدّة عام 1909 وغيرها من أحداث ضخمة بل دموية أحياناً في الوقت الذي لم تُسجّل لنا أوراق التاريخ بأنّ هنالك حدثاً طائفياً سنياً - شيعياً استعر وبقي يستعر ما بين الفئتين إلّا نادراً، بل يكاد أن يكون غير ذي ذكر (راجع علي الوردي في لمحاته).

ماذا يعني ذلك. . ؟ بالتّأكيد لا يعني سعة الأفق فقط. . . . بل أنّه يعني بأن الطائفتين لا تنويان بالتأكيد إلى محو إحداهما الأخرى، ويعني في أن المشتركات التي تجمع أبناء كلتي الطائفتين لهي أكبر من عوامل الاختلاف، بينما لم نجد تلك المشتركات في الصّراعات التي حدثت في مسيرة الوجودات الشيعية التي ذكرتها ما بين الشيخية والإخبارية والأصولية، والتي كانت بالأصل تنوي إلغاء الآخر. . . . . ولذلك وكلّما شعرت الطائفة أو الفئة أو التجمّع بأنّها أو أنه الأضعف في معادلة الصّراع والإلغاء كلّما ازدادت نعرة الصّراع قسوة ودموية، وبالعكس كلّما كانت عوامل الأمان (Security) أقرب إلى التفهم والتحمّل (Tolerance) كلّما ضعفت قسوة الصّراع والحروب.

وقد لا نستثني من هذه المعادلة كلّ الصّراعات الطائفية في العالم

الإسلامي وأينما تستعر الحروب، وتنشب المعارك. . . . . والشيء ذاته تراه منطبقاً على الاسم السيّئ الصيت (القاعدة) التي تعيش في أتعس الظروف من الناحية الأمنيّة فيما يتعلق بنظرة المجتمع لها وإلى كيانها واستفراديتها بالمبادئ ونظرتها إلى الناس، وكما يُعرّف في علم النفس هو أنّ المجرم أو القاتل أكثر خوفاً وافتقاداً للأمان من القتيل، وإلّا فإنّه سوف لا يرتكب الجريمة إن توفّرت عناصر الأمان (Security) في نفوس أولئك الجناة. . . . ولذلك فإنّ الرّسول (ص) يقول في إحدى روائعه والتي تُعبّر عن واقعية الحالة التي نتكلم عنها، تلك هي عندما قال: (ولا يطلب الظلم إلّا الضّعيف. . . . .).

نعود إلى أحداثنا في العراق وفي المناطق السنيّة بالتحديد والتي تستمرّ في تظاهراتها وفي صراعها مع القوات الأمنية ومع الجيش مطالبة بما تطالب به من شعارات. . . فهل أنّ ذلك هو وجه من الصّراع الطائفي. . . ؟ أو إنّه صراع من نوع آخر ولكنّه اتّخذ من البرقع الطائفي شعاراً لأنّه الأقدر على تحريك الجماهير وتعبئة الشارع. . . ؟ وهو الشّعار الذي تتناغم معه كلّ شعوب العالم شرقيّها وغربيّها، جاهلها ومثقفها، مسلمها وكافرها لاعتبارات كثيرة ليس لنا أن نناقشها في هذا الموضوع باعتبار أنّ مناقشة ذلك يتطلّب تحليلاً نفسياً وفكرياً وعاطفياً وهو أمر لا يندرج في صلب موضوعنا الآن.

إنّ الصراع الآن في المحافظات السّنية ليس صراعاً طائفياً، نعم من الممكن أن تكون إحدى عوامله الأمر الطائفي، وكذلك الأمر المناطقي والعشائري ولكنّنا أبداً لا يمكن لنا في أن نقول بطائفيّته لأنّنا عندئذ سنسرق منه ومن روحيته إشراقات الوطنية التي تتميز بها جماهير العراق. . . . . في ذات الوقت فإنّنا لا نتفّق مع طائفيّة الصّراع ومقولات المحللين (الطائفيين

السياسيين المنتفعين) بلحاظ افتقاده لكلّ المؤشرات والعوامل والخلفيات التي تتناسق ما بين المقدمات وبين النتائج... وهذا يشبه لحدّ كبير الصراع المشتعل ولو خفيّاً ما بين السود والبيض في أمريكا، والذي تحوّل الآن إلى شكل ليس للون البشرة من علاقة بالأمر، وإنّما هو صراع تسوده عوامل فكرية أكثر منها عوامل عرقية..... والصراع الفكري الحضاري هو سمة من سمات المجتمعات المتطلّعة إلى الأفضل.

في العراق نُشخّص أن أهمّ أسباب وعوامل التظاهرات بل الأحداث السياسية في كلّ مناطق العالم هو غياب عامل تحمّل المسؤولية من قبل الحكومة تجاه أفرادها ومواطنيها، كالابن الذي ينفر من تقصير أبيه في رعايته فيما يتعلّق بالملبس والمأكل والمأوى وغيرها، ويبقى يطالب بحقّه في العيش الكريم..... في الواقع لم تؤدّ السلطة التنفيذية في العراق دورها في إنعاش المواطن، ولم تبادر إلى وضع خطّة لرفع معاناة المواطن، ولم تحقّق له المطالب العادية كحقّ له، وهذا أمر مهمّ جدّاً في أن ينتفض ليس فقط ابن الأنبار بل العراق كلّه، لأنّها قضية لا تتعلّق بموضوع أكل وشرب ونوم، بل إنّها متعلّقة بالقضية الوطنية والقضية الإنتمائية.....

والسلطة فعلاً تعيش أزمة، بل أزمات أكبر من طاقتها فيما يتعلّق بموضوع تقديم الخدمات إلى المواطن العراقي، ولئن كانت السلطة البائدة قبل 2003 قد مارست الشيء نفسه مع الشّعب، فإنّها في ذات الوقت لم تسمح له بسبّ ديكتاتوريّتها العمياء في السماح لابن الأنبار أو الموصل أو النجف في أن يقول بظلمه وإغماط حقّه.... بينما في هذا الوقت فإنّ الحرّية التي يملكها المواطن هي الفروق التي ميّزت قدرة الناس والجماهير من أنباريّيها إلى نجفييّها إلى بصريّيها في رفع صوتها مقابل سلطة لم تتمكّن... أقول وأكرّر لم تتمكّن من أن تُحقق واجبها تجاه شعبها، إمّا:

- جهلاً (Non-Professional)
- أو تسامحاً (Negligence)
- أو تفضيل شيء على شيء (Priorities)
- أو ولنقل كُرهاً (Hating)
- وأيضاً لنضيف لها تمييزاً (Segregation)

هذه هي الاحتمالات التي نضعها في تحميل السلطة التنفيذية الاتّهام في سلوكها تجاه الشعب العراقي.......

كيف لنا أن نتعامل مع كلّ من تلك التقصيرات السلطوية تجاه المواطن وكيف نُحلّلها لكي نصل إلى الغاية الكبرى وهي شعور السلطة بتقصيرها والمبادرة إلى تلافيها.....؟ ثمّ إقرار عامل الأمان لكلّ عراقي تضمّه هذه الأرض الطيبة....؟

في الحلقة القادمة.....

الطائفي العراقي..... 2 من 2[1]

ليس من الصّعوبة لحكومة من الحكومات أن تجد مجالات تقصيرها في تسيير شؤون البلد، ولكنّ الصّعوبة تكمن في التاريخ وفي الوقت. . . . فالكثير من الحكومات تتأخّر في وعيها وإدراكها عن مسيرة المجتمع وعن عمق أهدافه أشواطاً بعيدة وذلك بسبب الجدليّة الكبرى التي تربط الناس بالحكومة خصوصاً في الحكومات الشرق أوسطية التي لا تعلم رأي الناس بها، ولا تعرف أين يتّجه العقل الوطني. فترى الحكومات غالباً ما تشعر بأنّها دوماً متقدّمة عن الناس وعن المجتمع في طريقة إدراكها للواقع وحاجات الوطن. . . . بينما الواقع تماماً هو عكس ذلك، فقد سمعنا كلّنا كلمة الرؤساء الفارين وهم في أيامهم الأخيرة يخاطبون شعوبهم ويقولون لهم: إنّنا فهمناكم. . . ولكن متى. . ؟ بعد خراب البصرة. . . . وربما قبل يوم أو يومين من هروب بن علي، واستقالة مبارك، ومقتل القذافي. . . . . ؟ هذا الموقف المُتأخِّر للعقل السلطوي بالتّأكيد ليس حكراً على زمننا الحالي، وإنما هو واقع عام قديم تشترك به كلّ الحكومات القديمة العربية والإسلامية وغيرها، وهذا أمر من الصعوبة إدراك الخلف سوابقه من السلف.

ولذلك يقول الاقتصادي الكبير جوزيف شومبتر (ت 1950): (تواصل

---

(1) نشر في فبراير 2012.

مع الواقع) وهي الكلمة التي غيّرت فكرة العالم نحو التطوير، بينما بقيت المدرسة القديمة التي سنّها هنري فورد الأول (ت 1947) التي أودت به إلى الإفلاس شعاراً للكثير من الخاسرين سياسياً واقتصادياً. . . . . .

في الغرب تصل كل 3 ساعات تقارير إلى الرؤساء نتائج الاستطلاع الشعبي التي تمارسها منظمات مستقلّة لا ترتبط بالسلطة، تُقدّم إلى الرئيس هذا أو ذاك والتي على ضوئها يقوم ذلك الرئيس بتغيير خططه وقراراته التي يجب اتخاذها في الشأن الاقتصادي أو الشأن السياسي، فليس من قبيل المستغرب أن تجد استقالة رئيس وزراء مثل مارغريت تاتشر (ت 2013) أو توني بلير أو كريتيان كندا، أو غيرهم وهم لازالوا يملكون مفاتيح السلطة، والسبب في ذلك هو تلك التقارير التي تصل من المنظمات المستقلة التي تتحدّث صدقاً وعفويةً عن شعبيته، وعن وضع البلد باعتبار أن الشّعبية أو الواقع الشعبي إن لم يتم تحسينه بشكل ما فإنّ الشعب يميل إلى الجانب المتطرّف في التفكير، سواء أكان التطرّف ذلك في الحقل الاقتصادي أو السياسي أو الإرهابي أو غيره من مجالات مسيرة الدولة وطريقة عملها.

ومشكلة الحكومة العراقية الحاليّة هو غياب المعرفة بالواقع، ومثلها كمثل الطبيب الذي تعوّد أن يعطي بنسيلين للكثير من الأمراض في الوقت الذي لا يريد أن يعرف بأن هنالك أكثر من خمسة أجيال من المضادات الحيوية قد تمّ اكتشافها وهي التي تقدم أفضل النتائج في علاج المرضى. . . كان رفضه رفضاً طابعه ذاتي خارج عن حدود المعرفة، بل تزمّت بنوايا طيبة وحسنة في رفض هذا الطبيب أن يُدرك أهمية التطوير في عقل وفي مسيرة عالم الطب من الناحية البحثية والاجتماعية. . . .

فالحكومة العراقية أصبحت الآن أسيرة ثوابت سجنت نفسها في داخلها من خلال مفاهيم بعضها إيديولوجية وبعضها توعويّة وبعضها الآخر

تاريخية، هذا بالإضافة إلى القصور في مقولة (تواصل مع الواقع) لشومبيتر. . . .

ما هي الأعراض الناجمة عن واقع تلك الظاهرة. . .؟ الأعراض هي التي بيّناها في ذيل الحلقة السابقة التي أذكرها مكرراً هنا لأبدأ حديثي ورأيي فيما يخصّ مشكلة الطائفي العراقي التي أبرزها هو الواقع الاجتماعي في الأنبار وفي المحافظات السنية عموماً. . تلك الأعراض هي: غياب الحرفية (Non-Professional)، الإهمال والتسامح في المسؤولية (Negligence)، الخلط في الأولويات (Priorities)، عدم الحب (Hating)، ثم التمييز والتفرقة (Segregation). . وكما ذكرت إنّ ذلك كلّه يجري ضمن تفكير النوايا الحسنة التي تمتلكها السلطة تجاه هذا أو ذاك، والتي بالتّأكيد هي نوايا ما يتضمنه المثل الصيني القائل: إنّ طريق جهنم مملوء بالنوايا الحسنة. . . . .

والآن وفي ظل غياب مفهوم التواصل مع الواقع لم تترك الجماهير والناس الوضع يمرّ بدون أن يكون هنالك استحقاقات، وهي الاستحقاقات التي يفرضها الواقع الديمقراطي الذي يعيشه العراق الآن، وإحدى تبعات سيئاته أو حسناته هو الرأي الجماهيري الذي يمتلك القدرة الكبرى في مواجهة الحكومة التي عموماً تعيش الضّعف - كل الحكومات الديمقراطية - أمام الرأي الشعبي بعكس الحكومات الديكتاتورية، فليس هنالك من شكّ في عجز الحكومات الديمقراطية مهما كانت قدراتها في أن تنظّم مسيرة واحدة حجمها عُشر ما تمتلكه المنظمات المعارضة والحركات الشعبية.

وهكذا كان أمام العراق بجماهيره أن يتحرّك ليس ضدّ الشخصيات كدولة رئيس الوزراء أو الوزراء أو التشكيلات الحزبية أو غيرها مع أنّ الكثير منهم ربما لا يستثني تلك الوجودات من المشاركة في تعاسة

الظروف، ولكنّني اعتقد بأنّ الحركة الشعبية التي تسير الآن في أجواء العراق[1] هي حركة لا تعادي السلطة بالذات، ولا اعتقد أيضاً بأنّها ترمي إلى إسقاط الحكومة وإلى الانتقام والعودة إلى الوضع الديكتاتوري السابق، لا اعتقد أيضاً بأنّ الشعارات المرفوعة هي شعارات تدلّ على واقع التظاهرات، لأنّ الشّعارات دوماً لا تعبّر عن الواقع وإنّما من يرفع ذلك الشعار، خصوصاً في داخل تظاهرة تعدّ بالآلاف وفي ظلّ واقع شعبي قروي هم المستفيدون من الاختلافات ما بين السلطة وبين الشعب، أي بمعنى آخر إنّ الخطر الذي ننتظره هو ليس من ذات المتظاهرين، وإنّما من أولئك الذين يقفزون على هدف التظاهرة كما هو الحال في الرأي الحكومي الذي في أساسياته ليس هو المواجهة أو التخوين، وإنّما من سوّق فكرة التخوين هم المستفيدون من الحرب السياسية المستعرة ما بين الوجودات..... فالحرب الآن الدائرة هي ليست بالحرب الحقيقية التي تدور ما بين طرفين متنازعين يفهم كلّ منهم أهدافه ومطالبه، وإنّما الحرب هي حرب المستفيدين من الواقع الحالي للصراع وهؤلاء ليس بالضرورة أن يكونوا من أعداء العراق وأعداء العملية السياسية، وإنّما معظمهم هم المتضرّرين مصلحياً سواء أكان ذلك الضرر تجارياً أو إيديولوجياً.

وأين الباب التي يدخل منه كلا السارقان..؟ ذلك الباب هو الدور الواقعي للحكومة العراقية بما يخصّ الخدمات والسّكن والتعليم والصحة والمحسوبية، والمنسوبية والمحاصصاتية وغيرها من مسؤوليات الدّولة وخصوصاً الدول الديمقراطية وحتّى غير الديمقراطية بل كلّ دول العالم الثاني وبعض دول العالم الثالث.....

(1) هذه هي تظاهرات الربيع العربي وانعكاساته على الشارع العراقي في عام 2011.

السلطة في العراق تعيش أوهاماً بعيدة عن الواقع من أهمها هو الخطأ في تقدير حجم حاجة المواطن العراقي من الخدمات مقارنة بما يجب على الحكومات تقديمه، وهذا هو من أهم الأسس التي افتقدتها الحكومة في التقدير وفي العمل، وبذلك فتحت الباب واسعاً أمام مشكلة المعارضة الشعبية في الأنبار أو في غيرها. .

وقد يسأل القارئ السّؤال المنطقي عن السّبب في خنوع الجنوب (الشيعة) وعدم المبادرة إلى التظاهرة والانتفاضة وهذا ما يعني ضمناً بأنّ الحركة الأنبارية هي حركة طائفية وهو قول يتضمن سلاح فعّال لكلي الطّرفين خصوصاً الجانب الحكومي التي ومن خلاله تتمكّن من أن تنفي عن نفسها الصّفة التقصيرية في تقديم الخدمات. . . . . والسّبب في خلوّ الساحة من المتظاهر الجنوبي أو بالتّحديد الشيعي ليس بسبب أن الحكومة الحالية يرأسها شيعيّ، وإنّما السّبب هو إرث تاريخي منبعه أنّ الشيعة هم من أكثر الشعوب أو الطوائف صبراً على الظلم من قبل حُكّامها، وهذا أمر ربما تجده في الكثير من الأدبيات التاريخية التي أرّخت لهذه الطائفة، هذا بالإضافة إلى عوامل أخرى كثيرة في الوقت الذي لا نستثني أيضاً العامل الإنتمائي الطائفي للبعض منهم كما هو شأن أية طائفة من الطوائف التي تُكوّن الوجود الشعبي، بينما الطائفة السُنيّة بالمقابل ومن خلال تاريخها الذي يتميز بأنّهم كانوا دوماً وخلال قرون من الزمن الحاكمين في الوقت الذي لا يعرفون هناك طعم المعارضة أو الصبر على الحاكم. . . . .

وأمام هذه الواقع فإنّني لا أرى من حلّ لمشكلة التظاهرات الأنبارية والتي بالتأكيد ستتلوها التظاهرات المحافظاتية الشيعية الجنوبية يوماً ما وفي اللّحظة التي سينفذ صبر التاريخ وعندها تنتفض بشكل درامي هائل يؤدّي بهذه الحكومة أن تصرّح كما صرّح بن علي: فهمتكم الآن. . . . .

من أهمّ ما يجب على الحكومة أن تعمله هو معرفة الطريقة العملية لتقديم الخدمات للشعب أنباريّيها ونجفيّيها. . . . بالتأكيد الحكومة صرفت الآن ربما أضعاف مضاعفة من المال ومن الجهود في سبيل تحسين الوضع الخدماتي للمواطن في الأنبار أو في الموصل كما تدل على ذلك موازنات الوزارات، ولكن هنالك فرق كبير في الصرف عما هو في طريقة الصرف، فالمال عموماً يتحوّل إلى نقمة ما لم يحسن التصرّف في إدارته وهذا بالضّبط ما وقعت في شراكه الحكومة العراقية بكامل وزاراتها، فاستشرى بذلك الفساد المالي بشكل لا يكاد يصدّق إلى أن اعتبر العراق الدولة ربما ما قبل الأخيرة في تسلسل الدول الأولى في الفساد في العالم، وهو شأن لا يقبل الشكّ في أنّ السبب الرئيسي في كل ذلك هو الخطأ في إدارة مال الحكومة، فتحوّل إلى جيوب حفنة منتفعة من الناس بدل أن يتحول إلى الشعب والى طبقات المحتاجين. . . .

المشكلة الكبرى هو أن الحكومة لا تعلم بذلك أو أنّها تعلم ولكنّها عاجزة أمام تغيير الواقع ولكنني بالتأكيد أذهب - بحسن النوايا - إلى الرأي الثاني وذلك من خلال خبرتي في وزارة الصحة. . . . وهكذا وأمام واقع هدر المال العام تعطّلت مشاريع الدولة وتأخّرت حاجة المواطن، وتحوّلت الدولة إلى دولة تحكمها البيروقراطية التي تغيب فيها عوامل التطوير والمعرفة.

فلو افترضنا جدلاً بأنّ السلطة التنفيذية قد وفّرت لأهالي الأنبار ما هو ضمن حقوقها فيما يتعلّق بالخدمات السكنية أو الصحية أو الاعمارية أو التعليمة فبالتّأكيد لن تجد لا في سوح الرمادي ولا في سوح البصرة من يدعو إلى التظاهرة أو إسقاط الحكومة، وأيضا سوف ترى بأنّ الطائفية أمر يستهجنه الشعب بل ينأى عنه لأنه من الأمور التي يستحي منها الإنسان وتأبى نفسه في أن يكون ذلك له نعتا.

إن المتظاهر الأنباري أو البصري أو النجفي أو الموصلي في غالب الأحيان يجد صعوبة بأن يقول بما يطالب به، بل يجد ذلك نوعاً من الضّعف لأنّ الشعب العراقي لم يتعود في مسيرته السياسية أن يتظاهر لمطلب غذائي أو لمطلب مالي أو سكني، فهو يجد في ذلك منقصة له بل ضعفاً واستجداءاُ، بعكس الشعوب الغربية التي جُلّ تظاهراتهم هو المطالبة بحقّهم المادي من العيش ومن الغذاء والدواء والتعيين والتعليم. . . . . فلم نسمع لا قبلاً ولا خلال الحُقب التي عشناها فيما بين ثورة 1958 والى حين التغيير بأنّ هنالك من تظاهرة كانت قد اجتازت شوارع العراق شعارها: نريد خبزاً، أو نُريد صحةً، أو نريد تعلمياً، أو وظيفةً. . . بل جلها، وإنّما كلّها تنادي بالكرامة. . . . . نعم بالكرامة والعزّة و. . . . من مسمّيات أخرى تتضمّن في معانيها الخبز والمال والتعليم والتعيين.

هكذا هو الواقع العراقي والذي على ضوئه كان لأهالي الأنبار وبسبب إبائهم واستنكافهم في المطالبة بخبز أو دفتر أو عمل تراه يرفع شعارات تقترب من هذا ولكن بلغة يفهمها البعض بأنّها طائفية، بينما جوهرها هو المطالبة بحقه من دولته التي رفعت شعار المشاركة في المال والحكم والسياسة.

وخلطة سحرية، بل بسيطة جداً على حكومتنا القيام بها وهو الابتعاد عن النفس الانفعالي والنفس التاريخي الايديولوجي، وإنّما عليها أن تفكّر بما هو أبعد من ذلك من خلال النّظر إلى قصورها في مشكلة تقديم الخدمات إلى المواطن من خلال الاستفادة من تجارب الشعوب وتجارب الدول التي تقدّمت كماليزيا والبرازيل وسنغافورة وغيرها من أمم الأرض التي استقرّت وأوجدت لنفسها محلاً في سياقات مسيرة الانسان. . . . .

ابداً ليس من الصحيح أن تكون الفكرة الإيديولوجية والخلفية التاريخية

هي المتحكّمة في عقول السّاسة الأعزّاء من أعضاء حكومتنا الموقّرة، بل يجب عليها أن تنظر إلى الإناء المملوء إلى نصفه، بل علينا أن نتعامل مع الأنباري أو البصري أو الموصلي بالنفس الأبوي والنفس الاستيعابي ونشعره بأهمية الوطن في المفهوم، وإنّنا كلّنا شركاء واقعيون بعد أن استباحه الآخرون وصار الوطن لا يعني لهم إلّا السّيطرة والقتل. . . . .

وأمام هذه السلطة بالتّأكيد مهام كبرى وصعبة ومضنية عليها أن تُحقّقها لكي لا تقول أخيراً إلى شعبها: فهمتكم فهمتكم. . أو (It's too Late).

السُنّة التاريخية.....
وفوز (أوباما) في الانتخابات الأمريكية[1]

هنالك من الأشياء التي تحدث في العالم، أو معي شخصياً تبدو بالنسبة لي بأنّها مُخطّطة سلفاً، إمّا من قبل مُخطّط يجلس خلف الكواليس، أو أن هنالك يداً أو قوى غيبية تُدير رحاها، والتي عموماً هي القوى أو (السُنن الطبيعية) والتي تشبه القوانين التي تتحكم بمسيرة الإنسان على الأرض. . . فليس من قبيل الصدف أن يكون هنالك شخص واحد فقط في أوروبا يتمكّن من أن يوقف الغزو النازي في الحرب العالمية الثانية عام 1945 ذلك هو ونستون تشرشل (ت 1965) الرجل البسيط المتواضع الذي كان يعيش في بلدة صغيرة في بريطانيا لكي يكون قائداً فقط في ذلك الوقت بالذات والتي بعدها رفضه الشعب البريطاني بمجرّد انتهاء الحرب الثانية فعاد إلى قريته. . .

ونفس الشيء ينطبق على أحداث عالمية كبرى لو اطّلعنا على مجريّاتها لأصابنا العجب. . . . فلولا كارتر[2] الرئيس الأمريكي لم يكن هناك ثورة في إيران عام 1979. . . . فهل أنّ القدر جاء به لتحدث هذه الثّورة. . . .؟

---

(1) نشر في نوفمبر 2012.

(2) أول رئيس أمريكي بعد الرئيس ولسون، نادى بمفاهيم حقوق الانسان و حق الشعوب في تقرير مصيرها.

لا أعلم. . . . . ولولا صدام وغطرسته لم يصل العراق إلى ما وصل إليه من تحوّلات، وما إلى ذلك من أحداث أحياناً يقف العقل الإنساني عن تصوّرها ومتابعتها. . . . وهذا ما حدا بالكثير من الفلاسفة أو علماء الطبيعة وعلماء الّلاهوت والتاريخ أن يعتقدوا بأنّ هنالك قوانين تتحكّم بمسيرة التاريخ. . وإنّ اكتشاف تلك القوانين - إن أمكن - سوف يفتح أمام الإنسان الطريق جلياً لقراءة توقّعات التغيّرات التي تحدث في مسيرته من خلال شروط خاصّة. . . . كما هو أمر الاكتشافات الطبيعية التي تمّت خلال القرنين الماضيين والذي تغيّرت تبعاً لذلك حركة الإنسان والشّعوب، في الوقت الذي يعترف أولئك العلماء بالصعوبة البالغة في اكتشاف قانون التحكم بالإنسان، أو قانون حركة التاريخ وذلك لأن نتائجه لا تُقاس بالسنين وإنما بالقرونً. . . . . . ومن منّا عاش القرون لكي يُراقب ما سيحدث ويسجّل النتيجة. . .؟ وهو تماماً بعكس اكتشاف القانون الطبيعي الذي يحتاج إلى نوعية خاصة من الملاحظة. . . . ولكنّه اليوم وفي عصر التكنولوجيا وانفتاح العلم وتقارب المعارف الفكرية والتكنولوجية والتاريخية بين البشر بدأت الأزمنة تتقارب في طبيعة التحليل المنطبق عليها من حيث العلاقة بين سرعة الحدث وبين التقارب التكنولوجي والعملي، وهذا ما أدّى إلى أن تتغير الأزمنة فيما يخصّ قربها في استخلاص النتائج التاريخية. . . . فالقانون عندما يضرب ضربته فإنّ نتائجه تكون من خلال الزّمن المُحدّد والمكان المحدّد، فمن الصّعب جداً أن يراقب برنارد شو (ت 1950) أو توينبي (ت 1973) في وقته متغيرات التاريخ والمجتمع في العراق ويربطها بأحداث أوروبا وأمريكا ليستنتج منها قانون يضعه إلى صف قوانين التاريخ وقوانين الإنسان. .

استغربت كثيراً من خلال عملي في الصحة وخلال أكثر من ثلاثين عاماً

في دراسة الجانب التأريخي (للصحة) وفي ظل توجّه الشعوب والأمم نحو فكرة إشاعة روح الأمان (Health Security & Insurance) لصحة هذا المخلوق، ووجدت أنّ التاريخ غالباً ما يرفع ويُثيب تلك الشخصية التي تتحرك في نطاق تحسين صحة الإنسان (المجتمع)، وليس صحة الفرد. . . . . بمعنى آخر (صحة المجتمع) وتحويل هذا المفهوم إلى حقّ يمتلكه المواطن كما يمتلك حقّ التجنّس، وحقّ العيش، وحقّ الكلام وإبداء الرأي. . . . هذا المفهوم مفهوم (حق المواطن بالصحة) هو من أهم أفكار تحضّر الإنسان في توفير بيئة للشعوب تُمكّنها من رفض فكرة النزاعات والحروب والخصومات ما بينها ومع غيرها. . . .

وقد وجدت أنّ (السماء) أو ربما قانون الانتخاب الطبيعي أو تلك السُنّة التاريخية تردّ شرطياً على تفعيل القانون بتقدير تلك الشخصية التي قامت بتحويل الصحة إلى مفهوم إنساني من خلال ما يُسمّى اليوم (النظام الصحي). . . . . فهذا مهاتير محمد الزعيم الماليزي[1] ورجلها القوي مع دكتاتوريته (المُلوّنة) فإنّه اكتشف آليات ذلك القانون من خلال تطبيق (النظام الصحي) للشعب الماليزي وقال ما معناه: لا معنى لماليزيا بدون قانون تأمين صحي، وهكذا كان عندما ردّت عليه السنة التاريخية بأن انتخبه شعبه لمرات عديدة (أطول رئاسة لشخصية آسيوية). . . . نفس القانون انطبق على الرئيس البرازيلي لويس دا سيلفا[2] تلك الشخصية الكبيرة التي جاءت لتقرّ قانون النقابات العمالية البرازيلية الصحي وهذا ما نقل تلك الدولة كي تكون رائدة في مسيرة أميركا الجنوبية، ومرّت سُنّة أخرى وفاز بانتخابات الرئاسة البرازيلية آنذاك. . . . وأمامنا شافيز[3] (ت 2013) ومع مآخذنا عليه لم

(1) http://en.wikipedia.org/wiki/Mahathir_Mohamad.
(2) http://en.wikipedia.org/wiki/Luiz_In%C3%A1cio_Lula_da_Silva.
(3) http://en.wikipedia.org/wiki/Hugo_Ch%C3%A1vez.

تستثنه تلك (السّنّة) من إعادة انتخابه لأنه صنع لأمّته قانوناً صحياً، وبجوارنا الآن (رجب طيب أردوغان) إذ انتخبه شعبه لثلاث مرّات متتالية ثم صار رئيساً بعد أن قال: أنّ التأمين الصحي هو هدفي الأول في تركيا، وفعلاً أنقذ الشعب التركي، فردّ إليه ذلك الشعب الجميل بأن جعله رئيس الدولة أيضاً. . . . . وبجوارنا على الحدود الشرقية إيران وقادتها الذين عملوا ولا زالوا على إقرار هذا الأمر (الشرطي). . . ثم ننتقل إلى (كلينتون) الرجل الذي أرادت له السُنّة التاريخية (والصحية) في إعادة انتخابه مرتين. . . وقبله مُعلمه إبراهام لنكولن[1] (ت 1865) لتعمل النظرية عملها في انتخابه مرة أخرى. . . . وهكذا تنتقل النظرية (التاريخية الصحية) إلى كلّ رئيس عالمي أو عربي وضع لشعبه ضماناً صحياً. . . . . . كما أنّ هناك رؤساء عرب لم تستثنهم تلك السُنّة مع تماديهم في الديكتاتورية فبقي الصراع قائماً إلى الآن ولم يسقط ذلك الرئيس لأنّ السُنّة لا تستثني أحداً، الكافر والمؤمن والظالم والطاغية والمُغيّر أيضاً. .

وأخيراً ها هو (أوباما)[2] الرجل المُلوّن الذي وصل إلى البيت الأبيض في عام 2007 وكانت من أولى أهدافه هو تطبيق (نظام صحي) سليم كأصعب مهمة مع أصعب شعب فيما يتعلّق بهذا الأمر، فحقّق شيئاً كثيراً في إقرار خطوات شجاعة نحو (النظام الصحي الصحيح) فكافأته الأيام والسماء بل السنة التاريخية بإعادة انتخابه للمرة الثانية رئيساً في البيت الأبيض في عام 2009. . . .

وكلّ ما ذكرته في السطور قبلاً لا يعني شيئاً أكثر من أن أقول لسلطتنا التنفيذية والتشريعية في العراق أليس هذا الدرس التاريخي أكثر من دليل كي

(1) http://en.wikipedia.org/wiki/Abraham_Lincoln.
(2) http://en.wikipedia.org/wiki/Barack_Obama.

تبادروا إلى إقرار ذلك....؟ لأنّه سُنّة تاريخية مُصغّرة وليس من العسير دراسة أبعادها إن كان هنالك من التاريخيين من يُحبّ الخوض فيها أكثر ممّا خضتها في مسيرة حياتي الصحية وفي مختلف دول العالم..... نقول هذا بلحاظ أنّ الانتخابات القادمة لعام 2014 على الأبواب وبطاقة التأهل لكلّ رئيس تنفيذي كما تبدو في سُنن التاريخ هو إنقاذ حياة كل طفل وإقرار حالة من الأمن الصحي لكلّ عراقي من خلال إقرار نظام صحي...

أم أن هنالك زهد في رئاسة ثانية...؟

مفهوم الاحتلال والتحرر.....
كردستان مثلاً..[1]

تستعر اليوم الكواليس السياسية في العراق وخارج العراق وتتأزّم الأحداث أمام الخوف من مواجهات مسلحة ما بين القوة العراقية المرابطة في أطراف كركوك وبين القوى الكردية المسمّاة البيشمركة[2] ويخشى من أن تستعر فلا يعرف أوارها ولا نتيجتها ولا كيفية انطفائها. . . فالحرب التي دارت ما بين الجانبين في العصور السابقة كانت من مآسي العراق التي تركت إرثاً ضخماً وكبيراً على مجمل السياسة العراقية والتي لا زلنا نعاني منها إلى اليوم.

إنني لا أرغب أن أقول أيهما هو المحقّ وأيهما المبطل، فهذا ربما يحتاج إلى قضاة أكبر عقلاً مني، وأدرك بعداً من قدراتي. . . . وربما من قدرات الكثير من السياسيين، ولكنّني أحبّ أن أشير إلى هذه النقطة لكي أكون واضحاً من البداية بأنّني لست مع ولست ضدّ طرف، ومهما قيل عنّي بأنّني شيطان اخرس أو ما شابه، فإنّ الأمر عموماً هو أكبر من رأي الفرد الواحد أو تحليل العقل الواحد. . .

في الأربعينيات من القرن الماضي دخل ماوتسي تونغ (ت 1976)

---

(1) نشر في ديسمبر 2012.

(2) http://en.wikipedia.org/wiki/Peshmerga.

وحرّر بلاده كلّها، وبقي هنالك جيب صغير (فرموزا) اسمه اليوم (تايوان)[1] تحصّن به تشانغ كاي شيك (ت 1975) الرئيس الصيني السابق فتوقّف ماو عن المواجهة مع عدوه اللّدود، وهكذا هو الأمر مع هونغ كونغ[2] إلى أن جاء اليوم الذي قدّمت به بريطانيا دُرّة تاجها وهي هونغ كونغ صاغرة ذلك البلد إلى الصين وهي مُعتذرة في الوقت الذي قبلت الصين بأن يكون لهذا الإقليم وضع خاص بسبب التربية الغربية التي تربى عليها أهل الإقليم وصعوبة التجانس مع الشعب الصيني، وهكذا عادت هونغ كونغ جزءً من الصين مع ضرورة الحصول على فيزا للصينيين عند رغبتهم زيارة تراب وطنهم.....

لا زالت تايوان أيضاً دولة قوية صناعيّة مُتطورّة لها قدراتها ولها علاقات قريبة جداً مع جسم الصين الكبير وتتعامل معها الصين بكلّ حرّية واستقلالية في الوقت الذي طُردت تايوان رسمياً من الأمم المتحدة وحلّت محلّها الصين الشعبية وذلك في السبعينيات من القرن الماضي...... وفي كلّ مرّة يرفض الصينيون أن يفرضوا على التايوانيين الانضمام إلى جسم الصين الكبير، بل أن الصين لو أرادت أن تسترجع تايوان فما عليها إلّا أن تؤشر لها بإصبعها فتسقط أمام عظمة وقوة سطوتها النووية أو قدراتها التسليحية.... وكذلك الأمر مع هونغ كونغ. ولكنّ الصين أرادت أن تضرب مثلاً عالياً من التحضّر بأنّها تركت هذا الأمر عائداً لهم، فإذا أراد التايوانيون العودة إلى الصين أو حتّى شعب هونغ كونغ فذلك هو فقط من اختصاصهم وعلى الصين أن تُفكر بقبول إرجاعهم إليها أو لا.... لأنّ الابن العاق ليس بالضرورة أن تكون له من فرصة للغفران أو المسامحة...

(1) http://en.wikipedia.org/wiki/Taiwan.
(2) http://en.wikipedia.org/wiki/Hong_Kong.

وهكذا بدأت الأحزاب التايوانية الآن بالسعي وبجدّ في حملاتها الانتخابية لرفع شعار العودة إلى الصين وهو مطلب جماهيري قوي يطالب به التايوانيون، وعندها كما قلت قد تقبل الصين بالأمر أو لا.

هذه الحالة قد تجدها في الكثير من مناطق العالم الأخرى وقد لا نجد لها أي خبر في الصحافة لأنّ أخبار الحرب أو ما هو سيء هو المُسيطر على واقع الصحافة والإعلام. . . فمثلها تجد بأنّ (بورتوريكا)[1] لا زالت تطالب أمريكا بضمّها إليها منذ ربما أكثر من خمسين سنة وهي الآن تحت الوصاية الأمريكية فقط، ولا تفكر أمريكا أن تضمّها لها في المستقبل القريب أيضاً. وكذلك الأمر مع الكثير من الدول المحيطة بأمريكا. . . . . هذا من جانب، من الجانب الآخر لا تُمانع الدول الكبرى الحضارية في أن يفكر أي جزء أو ولاية أو قومية أو طائفة في انفصالها إذا أراد شعبها ذلك. . . . فهي لا تُعارض الأمر ولا تعتبره قدحاً في الوطنية أو حُباً في الخيانة. . . . . . فهذه (كيبك)[2] الفرنسية في كندا قد أقدم شعبها لأكثر من محاولة لانفصالها عن كندا، ولم تمانع الحكومة الفدرالية في ذلك، فقالت للمطالبين بذلك: ليس لدينا أي اعتراض لقبول انفصالكم ولكن من يقول بأنّ انفصالكم هو مطلب جماهيري أو شعبي. .؟ فما عليكم إلّا أن تحصلوا على تقريبا 60% من أصوات الناس وسيكون لكم الحق في ذلك. . . كما هو الأمر عندما قرّرت الولايات التي كانت قبل أن تصبح كندا فدرالية كبرى كانت لا تقبل بانضمام أي من الولايات مثل (Newfoundland & Labrador) إلّا بحصول موافقة الأغلبية من الشعب 60% وعندها ممكن أن تنظر كندا في قبولهم أو لا. . . . . وهكذا هي الكثير من المستعمرات الفرنسية والكثير من

(1) http://en.wikipedia.org/wiki/Puerto_Rico.
(2) http://en.wikipedia.org/wiki/Quebec.

المستعمرات البرتغالية التي قرّرت أن تبقى كما هي بعيدة عن مشاكل الصراعات والأزمات.....

ويحسبني بأنّ رأي الإنسان (الكيبكي، أو التايواني، أو النيوفنلندي، أو غيرها من الشعوب) حتى وإن كان مخطئاً في الاختيار. فإنه هو الوحيد الذي يتحكم في مستقبله، وعليه إن اتخذ قراراً خاطئاً عليه أن يتحمل وزره، مثلما قرّر الفرنسيون في كيبك أن يطالبوا بالانفصال فسبقها ذلك مغادرة الشركات الكندية الولاية فماتت الولاية جوعاً بسبب الكساد الاقتصادي، فاضطرت الحكومة المركزية الكندية أن تُخصّص مبالغ ضخمة إضافية لمعالجة حالة التأخّر الاقتصادي..... بالمناسبة تُعتبر كيبك من أهم المقاطعات الكندية في قبول اللّجوء للعراقيين.

وهكذا تحولت قضيت تايوان وهونغ كونغ وكيبك إلى قضية حضارية أكثر مما هي قضية مبادئ أو قضية خيانة أو عمالة أو ما إلى ذلك من شعارات جوفاء..... ولئن حاربت أمريكا في القرن الثامن عشر قوى الانفصال من قبل إبراهام لينكولن (ت 1865) فإنها الآن بدت لا تهتم بذلك، بل إنّ الأمم الآن تتسابق كي تكون تحت القيادة الأمريكية والقانون الأمريكي..... وباستفتاء أقامته بعض الجمعيات (المُشاغبة) في كندا ظهر بأنّ حوالي 55% من شعوب الولايات المحاذية لأمريكا مثل البرتا، وكاليغاري. وساسكاشوان، واونتاريو لا يمانعون بالانضمام للعلم الأمريكي ومغادرة كندا....

إنّ الوضع في إقليم كردستان في ظل التوتر العسكري والاجتماعي لا يخدم أياً من الأطراف، بل ربما يخدم البعض من السياسيين وربما كلّ السياسيين فقط... لا أعرف ولكنّه بالتأّكيد لا يخدم الشعب العراقي بعربه أو بأكراده...... فانفصال الإقليم كلياً لو فرضنا جدلاً وروده فإنّني لا

أرى من جدوى أن تهتمّ الحكومة المركزية لهذا الأمر وتقف حجر عثرة أمامه، ما دامت هنالك إرادة شعبية كردية من قبل أهل الإقليم، فإن كان هنالك من سوء اختيار فسوف تدفع الشعوب الكردية بل الشعب العراقي برمّته استحقاق تلك الخطوة غير المحسوبة والتي هي فعلاً غير محسوبة (رأي شخصي بحت) وأعتقد بأنّ القادة الأكراد قد تنبهوا لها ربما أخيراً خصوصاً في ظلّ عراق ديمقراطي والتي تحولت إلى ميزان آخر بحيث كان تهديد الانفصال الآن بيد الحكومة المركزية، بدلاً من امتلاك الأكراد له في السابق، فمن كبريات التهديدات التي ترفعها اليوم الحكومة المركزية هو بأننا نريد لكم الانفصال كما انفصل اليمن الجنوبي سابقاً والسودان أخيراً وإقليم تيمور الشرقية في أندونيسيا(1) قبل عقدين وهكذا.

فقوة العراق أو قوة الدولة الجديدة كردستان - إن حدث - لا تُقاس بحجم الأرض ولا بثروتها النفطية ولا بحدودها. . . . نعم كلّ ذلك له حساب في ميزان القوة القطرية للعراق أو لأية دولة أخرى، ولكنه ليس الأساس وليس هو الذي يكسب العراق قوة وقدرة وسطوة واحتراماً، وإنّما الذي يكسبه ذلك هو القدرة العقلية والفنية والمعرفيّة التي يتمتع بها العراق وأبناؤه، وكذلك الأمر ينطبق على الإقليم الذي اجتاز مرحلة رائعة في بناء مؤسساته التحتيّة والتي وصلت إلى مرحلة متميزة وكبيرة وهو ما يجب أن يفتخر به لا فقط الكرد بل كلّ العراقيين، وهي إشارة واضحة تقول بإمكانية بناء العراق وأن ذلك ليس هو الشيء المستعصي.

فليس هنالك من رأي للقادة الكرد ولا القادة العرب في قضية غير سياسية مثل مسألة الانفصال. . . بل هو مطلب شعبي بامتياز مهما دافع

(1) http://en.wikipedia.org/wiki/East_Timor.

العروبيون أو العراقيون أو الكرديون أو غيرهم عن عراقيّة الإقليم أو العكس. . . إنّها قضية واقعية تنتمي إلى التحضّر، فهي أولاً وآخراً ليست سياسية، بل إنّ السياسة ركبت الموجة ووجّهتها إلى ما تراه مناسباً لخدمة مصالح معينة معظمها انتخابية أو شخصية. . .

ولا أعتقد كذلك بأنّ الشعبين العربي والكردي يتقبل الآن وبعد التحرير في 2003 أن تُعاد نفس المقولات ونفس النغمة النشاز في مصطلحات الوطنية والخيانة، بل يجب كما أرى على القادة وخصوصاً القادة من الجانب العربي أي الفدراليون أن يبتعدوا بالقدر الممكن عن مطب الصراع مع أية ولاية أو محافظة تريد أن تجد طريق معيشتها وحكمها بيدها. . . . فهو قرار تابع إلى ذات الإنسان. . . ونظرته إلى مستقبله ومستقبل أبنائه. . . . فالولايات المتحدة انفصلت بعد اتحادها ولكنها أيضاً اتّحدت ثانية لأنّ قرار الاتحاد والانفصال لم يعد اليوم شعارات ولا لافتات أو أقاويل ومزايدات وإنما الأمر اليوم هو من يقدم الأكثر لهذا الشعب. . . . . أو من يقدم المزيد من الغذاء والدواء والمعرفة والتقدم واحترام الإنسان. . . . . هذه هي مقاييس اليوم، وهي التي تتحكّم الآن بمفاهيم زمن ما بعد العولمة. .

انظروا إلى فيتنام التي دخلت لأكثر من عشرين سنة في حرب دموية نازفة مع فرنسا أولاً ومع أمريكا ثانيةً، وإذا بها اليوم تترجّى الدولة التي حاربتها بالأمس حتّى تبني معها علاقات تجارية وثقافية وعلمية، فسلاح اليوم غير سلاح الأمس. . . .

فلئن أقرّ أي من المركز الفدرالي أو الكرد في الانفصال والاستقلال سمّه ما تُسميه، فإنّ ذلك قرار له تبعات عميقة على مستقبل أجيالنا سلباً أو

إيجاباً وعلى القادة العقلاء دراسته بدقة متناهية وعقلانية. وعلى الحكومة المركزية أن تتعامل مع هذا الملف بكلّ شفافية وبُعد نظر، وأن لا تعتقد بحقها في امتلاك الإقليم أو امتلاك غير الإقليم، بل أن المالك هو ذات فرد العراق كردياً كان أم عربياً أم شبكياً أم آشورياً. . . . . . وهو الوحيد من يُقرر أن يبقى مع هذا التآلف الحكومي القائم حالياً أو الانفصال عنه.

هل لي أن اسأل الأخوة من الجانبين أن يقرأوا تاريخ الحضارات وأن ينبذوا تاريخ الغزوات البدوية الهمجية التي تعودنا أن نمارسها أحدنا ضد الآخر تحت مسميات تعصبية جاهلية. . . . . ؟

دار دور...[1] انتخابات المحافظات 1 من 2[2]

ليس هنالك أكثر ما يُفرح (حكومة) انعزاليّة من أن يهمل المواطن الذهاب والاهتمام بالورقة الانتخابية، وليس هنالك أكثر ضرراً على الوطن من أن يبتعد المواطن عن المشاركة في الانتخابات والوصول إلى صندوق الاقتراعات والمشاركة بصوته ورأيه في شكل الحكومة المحلية أو الحكومة الفدرالية. وتصرف الحكومات الديمقراطية العالمية مبالغ ضخمة جداً لتحقيق هدف مشاركة المواطن في هذه العملية التي هي في الواقع تمثل المؤشر الواقعي للثقة ما بين السلطة وبين الشعب.

انطلقت في الآونة الأخيرة حملة المحافظات الانتخابية في العراق وبانطلاقها نكون قد حققنا وبهذا الجو المتلاطم من الصراعات الانتمائية والصراعات الشعبية خطوة مهمة على طريق الواقع الديمقراطي للعراق ما بعد 2003، في الوقت الذي بدا للمحللين السياسيين بأن الشعب لم يعد كما كان في الانتخابات السابقة يثق بأن العملية الانتخابية ستُغيّر من حاله إلى الأفضل. . . . نعم قد تتصارع الوجودات والكيانات السياسية فيما بينها على مجلس المحافظة أو غيرها ولكن ذلك لا يعني بأن النتائج هي من صالح المواطن العراقي، وإنما نرى رجل الشارع العادي أبداً لا يثق بأن

(1) دار. . دور هي أول كلمة يتعلمها الطالب في المدرسة الابتدائية.

(2) نشر المقال في فبراير 2013.

الناتج مهما كان ديمقراطياً سيصب في مصلحته بسبب الإرث الذي تركته الانتخابات التي أجريت في ما بعد 2003 والتي شارك بها الناس ربما بنسبة مميزة ولكن لم تُغيّر تلك المشاركة من حقيقة بقاء الأمور على ما هي عليه من السوء، ومن نقص الخدمات وتكريس الفئوية والطائفية والحزبية. . . . فلسان حال العراقي اليوم يقول بأن السلطة كانت قد جيّرت صوتنا لصالح هذا الكيان أو ذاك ولم تتمكن من تغير هدف الانتخابات إلى الأفضل.

المشكلة الكبرى التي يعيشها العراق اليوم هو فقدان الثقة ما بين الطرفين السلطة والشعب وهو من أكبر، بل من أقسي ما يمر به بلد من البلدان، بل أنه الطريق السالك إلى تأخر البلد ونمو ديكتاتورية تحت مُسميات متنوعة فردية، حزبية، طائفية، فئوية عشائرية. . . . . وغيرها من المسميات المعروفة لبقيّة سياسيي العالم.

غالباً الانتخابات في العالم المتقدم، بل في معظم الأحيان وبالتحديد الانتخابات الخدميّة والتي تتمثل بانتخابات البلديات وانتخابات الولايات والمقاطعات فان التبدل يكاد أن يكون حتميّاً وتبادليّاً ما بين الأحزاب المتناحرة وذلك لسببين أولهما هو أن الخدمات عالم حدوده السماء، وأن المواطن دوماً ينظر إلى الأفضل، ثانياً: أن الانتخابات هي العملية التي تنقل المجتمع إلى طريق الطموح وهو علامة الثقة المتبادلة ما بين الحكومة وبين المواطن. . . . . . في العراق وبسبب اليأس المتأصل الذي لازم المواطن من خلال محاولتين انتخابيتين سبقتا هذه الفترة والتي لم يجد فيهما التغيير المطلوب، والتي كان رد الفعل السلبي من قبله هو العزوف عن المشاركة في هذه الانتخابات (أعني بالمواطن هو رجل الشارع العادي ولا أعني الحزبي المنتفع من السياسة المحاصصاتية والسياسة الحزبية وهو الرقم الكبير الذي قد يتجاوز 95% من نسبة العراقيين).

ولو سارت الأمور على هذا المنوال فان العراق سوف يعود ثانية إلى واقع متأخر جداً لا يختلف في ناتجه عن واقع النظام الحاكم قبلاً مع الاختلاف في طبيعة انتزاع الصوت الانتخابي من المواطن العراقي. . . . . بالتأكيد هذا الكلام ليس من باب التشهير أبداً، ولا من باب محاربة طرف أو وجود حزبي أو الاستهانة بعمل الحكومة أو غيرها من الشعارات التي يطلقها البعض في هذا الوقت من جو الانتخابات، ولكنني أريد من ذلك في أن أشير إلى الخطورة التي تنتظر العراق بل أي قطر من جرّاء الانفصال ما بين السلطة وبين الشعب، وهذا إن حدث فإنه يُعتبر المسمار الأول في نعش البلد ومستقبله، وهذا معناه بأن العملية التغييرية وكفاح المناضلين ودماء الشهداء ستتحول إلى رقم مُهمل في بناء المستقبل.

ما الحل إذن. . . . . . ؟ هنالك نقطتان أساسيتان:

أولا: يجب أن نعترف بأن اللوم الأول يقع أولاً وآخراً على الحكومة حتى وإن كانت بريئة من ذلك، وهو ما يعني بأن على الحكومة أن تكون آخر المنتفعين من عملية انتخابات المحافظات. . . . . بالتأكيد كلامي هذا فيه الكثير من المثاليّة وغير الواقعيّة. . . . أعرف ذلك. . !!، ولكنه الواقع، الذي غالباً ما يكون مثالياً في نظر الكثير من الناس، ولكنه بالتأكيد هو الحل الوحيد في العملية الجراحية المعقّدة. وهذا معناه بأن على الحكومة أن تسحب كل مرشحيها، (أقول كل) بسبب الفشل الكبير الذي منوا به في الدورة السابقة على أقل التقادير في إنعاش الناس وفي تقديم أبسط البسيط من الخدمات لهم، وهو واقع إن اختلفنا فيه، فإنه لمن الصعوبة أن يكون لنا حديث معها. والشواهد على ذلك أكبر من أن تُحصى أو تُعد.

ثانياً: أن تعمل الحكومة من خلال لجان الانتخابات ومن خلال عمل مبرمج إلى وضع المعايير الانتخابية للمرشح قبل الترشيح، وهذا ينطبق على

كل الوجودات الحزبية أو غير الحزبية التي ترغب في المشاركة بالعملية الانتخابية، ماذا يعني ذلك.....؟ يعني في أن يكون هنالك مقياس لمؤهلات المرشح في احتلال منصب مجلس المحافظة كما هو الأمر في احتلال مركز وظيفي أو علمي أو دراسي...... ومن تلك المؤهلات هي:

- السجّل الانجازي الذي يتمتع به المرشح، واعني من ذلك المشاريع التي كان قد قام بها أو نفذها في السابق، سواء أكان ذلك على المستوى الحكومي أو التجاري أو الشخصي.... فالمرشح لكل المجالس الانتخابية في الغرب يتوجب أن يكون قد أنجز على الأقل خمسة مشاريع كبرى، وسُجّلت باسمه باعتباره العقل المُخطط والمُنفذ لها..... ولا أعني السجل الانجازي هو الشهادة الجامعية، فهذه لا تعني بالنسبة لي، ولا للعمل الذي يُرشح نفسه له شيئاً، لأنه قضية شخصية بحتة تماماً، وإنما أعني بالسجل الانجازي هو: بناء مشروع اقتصادي في العراق، أو في الدولة التي كان لاجئاً فيها... مثل إنجازات (بل كيتس) أو (شوارتنيكير) أو ما دونهما مثل تحقيق عمل علمي مثل (البرادعي) أو (العوا)، قيادة صراع نضال ديني مميز مثل (القس توتو) في جنوب أفريقيا، أو تحقيق إنجاز سياسي مثل (ابراهيم توكوفيتش) في كوسوفو أو (علي بيكوفيتش) في البوسنة.
- الخلفية الشخصية والقدرات الاجتماعية التي تؤهله لهذا المنصب وهو ما يُمكنه من أن يمتلك القدرة على تحقيق مشاريع المحافظة الاقتصادية والخدمية، فلو كانت مؤهلاته ضعيفة في معرفة الشركات مثلاً، أو في اللغة الانكليزية أو الإعراب في العربية، أو فقدان الشجاعة، فإنه بالتأكيد سوف لا يكون قادراً على تحقيق مطالب ناخبيه، أو هدف

الحكومة في إقرار مطالب المواطن. وهنا لا بأس بأن نُشير إلى قضية مهمة جداً، وهو التاريخ النضالي للشخص الذي بالتأكيد هو نوعاً من الفخر والاعتزاز له، ولكنه أبداً لا يُعتبر نوعاً من الصفات التي نتحدث عنها هنا، لأن هذه الصفة ليست هي ملكاً له، وإنما هي ملك الأمة التي ضحى من أجلها. وهو تاريخ له دور ما قبل التحرير، أما ما بعده، فالكلمة هي للقدرة على إعادة بناء العراق فنياً.

- الواقع الاجتماعي وسعة اطلاع المرشح بواقع محافظته وحاجاتها وتركيبتها العلمية والاقتصادية وما إلى ذلك. . . . فمن الصعوبة أن يكون أعضاء محافظة عراقية تُعتبر الأولى عالمياً في العمق الفكري مرشحين لا يملكون القدرة العملية والفكرية التي تتميز بها تلك المحافظة، بل أن الكثير منهم ليس له من معرفة لا بتاريخ ولا بالعمق التي تحلتها في العالم الإسلامي. كما في نفس الوقت فإن الإرث العائلي أحياناً مهم جداً، خصوصاً إذا كان ذلك الإرث مُنطلقاً من أسس علميّة وجهادية، فولاية (ماسوشوست) الأمريكية التي تُعتبر الأولى في عدد الجامعات، وهي التي تضم أرقى جامعة علميّة في العالم (MIT) غالباً لا تستثنى عائلة (كندي) من احتلال مركز الولاية في كل انتخابات بلدية، وهو ما يتوجب أن يكون مجموعة من تلك العائلة في أعضاء مجالس الولاية تلك، وذلك لأن المعرفة التي يملكها ابن تلك الولاية بما هو مناسب لواقع العلم ولواقع التقدم الفكري له دور كبير على مستقبل تقديم الخدمات إلى بقية المواطنين. . . . وأكرر فإنني وفي محافظتي أجد من العسير عليّ أن أستوعب غياب أسماء العوائل المتميزة القادرة التي قادت الصراع منذ ربما قبل بدايات القرن الحالي أو غياب الأسماء العلمية من العوائل المتميزة.

- وهو المهم.. أن يُقدم المرشح برنامجه الانتخابي ومشروعه الذي ينوي عمله أو تحقيقه فيما لو وصل إلى منصب عضو المحافظة، وهذا البرنامج ضروري جداً بل أساسي، وبعدمه فإنه ليصعب على الناخب أن يعرف مدى قدرة المرشح على تحقيق مطالبه فيما لو وصل إلى المنصب ذلك.. مثلاً من المشاريع المهمة التي يتوجب على المرشحين أن يقدموا رؤيتهم فيها هي:
  - تحقيق الأمن للمواطن.
  - تحقيق الصحة المتكاملة.
  - تحسين الطرق والخدمات والكهرباء والماء والبوليس.
  - اكتساب رؤوس أموال إلى المحافظة.
  - تنشيط الحركة الاقتصادية.
  - خلق معاهد تربوية لأبناء المحافظة.
  - الاهتمام بالعجزة والمعوقين العاطلين عن العمل.
  - برامج للمرأة وتشجيعها في المبادرة إلى العمل والإنتاج.
  - معالجة ظاهرة الجيل الشبابي ومشكلة الغزو الفكري الغربي التكنولوجي.
  - زيادة المكتبات العامة ومعاهد الثقافة والجامعات ومراكز البحوث.
  - برامج الرعاية الاجتماعية والفقراء.
  - مشكلة السكن.

وغيرها من المئات بل الآلاف من المشاريع المهمة جداً التي يطمح إليها المواطن العراقي في الاستفادة منها التي يجب أن يمتلك المرشح رؤية واقعية لحلها ومعالجتها بدلاً من تحويلها إلى شعارات سياسية أو شعارات انتخابية فحسب.

دار دور..... انتخابات المحافظات[1] 2 من 2

إنها نكبةُ المقاييس فينا   أن يُقاس الخزنوب بالتفاح

لا أعرف كثيراً من الناس في مصر أو سوريا أو في لبنان أو في كندا أو حتى في الولايات المتحدة الأمريكية، وإنما كنت أمرّ بتلك الدول مرور الكرام، فالدول العربية مصر وسوريا ولبنان أزورها أحياناً، وربما الأولى كل خمسة سنوات، أما سوريا فكل سنتين ولبنان ربما كل ستة أشهر، أمريكا وكندا مع أنني عشت فيهما للدراسة والثانية للاستقرار والعمل، فقد كنت شغوفاً في العملية الانتخابية التي تحدث في تلك البلدان ربما لسبب حرماننا من ذلك في بلدنا العراق في أيام النظام السابق، وأن العراق لم يشهد أبداً واقعاً انتخابياً ولم يستذوق الشعب ماذا يعني أن ينتخب ممثليه الذي يعتقد بأهليّتهم وقدرتهم في تحقيق طموحاته، أو ربما لسبب آخر ذلك هو الصفة الحضارية لعملية الانتخاب والشفافيّة في المنافسة الإنسانية التي تستعر ما بين المرشحين والتي تُعبّر عن قدرة صبر وتحمل يتركان لدى الإنسان شعوراً بالأخوة والأمان في ظل أعداء أصدقاء وهو ما يُلقي بظله على راحة الإنسان وعلى طريقة نظرته إلى المجتمع.

صادفت وأن زرت مصر أيام نظام مبارك وكذلك سوريا في زمن ما قبل الأحداث، وحاولت من خلال ذلك أن اكتشف المعادلة الحضارية في

---

(1) نشر في مارس 2013.

الانتخابات بعدما وضعت أسسها في ملاحظاتي في أمريكا وكندا والتي كانتا بالنسبة لي تُمثلان حالتان إنسانيتان مرموقتان خصوصاً الوضع الأمريكي الذي بحق يُعتبر قمة الخلق البشري في طريقة التعامل مع مفاهيم الاختلاف.

كنت حريصاً في كل من تلك الدول الأربعة اثنان غربيتان واثنتان عربيتان أن أتابع الأسماء المُرشّحة لنيل مقاعد برلمان البلديات، مع أنني كما قلت في البداية لا أعرف في مصر إلّا ربما عشرة أشخاص كلهم ربما عراقيون ولا أعرف من المصريين إلّا ربما خمسة على أكثر التقادير، فكل ما أعرفه هنالك فقط 15 شخص وهي لا تمثل إلّا نسبة لا تكاد تُذكر في منطوق المعرفة بالناس. في سوريا كذلك، في كندا ربما الحال أفضل في معرفتي بالأسماء التي كانت تُصارع في الوصول إلى المراكز الانتخابية، كذلك في أمريكا حيث كان الكثير منهم ممن عرفتهم أثناء دراستي وعملي في السوق الاقتصادي وفي الصحافة وغيرها.

في مصر تمكنت أن أعرف ربما من عدد المرشحين أسماء قرأت عنها أو سمعت عنها أو تبادرت إلى ذهني من عمل اجتماعي أو كتباً أو بحوث أو ما إلى ذلك. في سوريا ربما تمكنت أن أعرف ثلاث أحدهم كاتب كبير معروف على الأقل بالنسبة لي والثاني أستاذ جامعة والثالث سياسي معتدل.

في العراق أنني من واقع اجتماعي معروف، والناس هنا تقريباً لها صلة الواحد بالآخر من خلال التركيبة العشائرية أو البيئة أو العلائق المذهبية أو غيرها مما هو بالنسبة لي أنه يتوجب من المفترض أن أعرف من أسماء المرشحين على الأقل بنفس نسبة مصر وسوريا وربما كندا البلد الذي عشت به 25 سنة. أي ثلاثة مرشحين أو أربعة إن لم نقل عشرون أو خمسون وهو المتعارف عليه من شخصية لها مركز حكومي متقدم وكاتب واجتماعي

وأستاذ جامعة وسياسي، فقد كان لي أن أعرف ذلك العدد خمسين أو ما شابه. ولكن صدقوني لم أعرف من تلك الأسماء ولا حتى اسم واحد، فقط واحد في بغداد، وأيضاً ولا اسم واحد في الحلة، وأيضاً ولا اسم واحد في الديوانية، والأدهى من ذلك في مديني النجف لم أتمكن من أحصل إلّا على اسم كان صديقي منذ السبعينيات انزوت صورته بخجل خلف مزبلة من مزابل الطريق فاستوقفت السيارة التي كنت أقلها وقلت للسائق توقف لكي أصدق عيني بما رأت، وبالمناسبة التقيت ذلك الشخص في حفل زفاف كنت قد دُعيت له فرويت له الحادثة التي أرويها الآن فقال: يا سيد هذوله كالوا شنسوي أنت بعد رويحتي[1] ليش مترشح وتخلصنا. . . . . . . كلتلهم يابه تره الناس أهنا مو زواج[2] يعرفون كل شيء والنجفي نجفي ومفتح باللبن[3]. . . . . . . كالو لا، كلام الليل يمحوه النهار.

وهكذا كنت أدور على المحافظات على الأقل الأربعة بغداد الحلة الديوانية النجف لا أعرف بالضبط أسماء أولئك الذين عليهم أن يفتحوا عين التاريخ ويفتحوا أوراقه لكي يسجل العراق مجدداً في عمق مسيرته الكبرى.

بالتأكيد العملية الديمقراطية ليست حكراً على اسم أو عشيرة أو سياسي أو ما إلى ذلك وأن جمال تلك العملية هو أن يكون هنالك أمل للناس كل الناس من البسطاء إلى الأثرياء في كيفية الوصول إلى المراكز الترشيحية الحكومية وهو أهم نقطة من نقاط ايجابيات العملية الديمقراطية التي جاءت بها عملية التغيير ما بعد 2003. فماذا يعني ذلك. . . . . .؟ ما ذا يعني في أنني لا أعرف أن هؤلاء المرشحين ولا اسم واحد إلّا اللهم محافظ إحدى

---

(1) تصغير لكلمة روح.

(2) كلمة تطلق على الشخص المغفل أو الساذج.

(3) مثال يضرب للشخص النبيه (مفتح باللبن).

المنافسة، وذلك من خلال السجل الانجازي، ومن خلال العمل الاجتماعي والعمل الفكري والخدمات الاجتماعية التي يُقدمها هذا المرشح أمام أنظار قادة ذلك التشكيل . . . فليس من المعقول أن يحصل الإنسان على شهادة الدكتوراه خلال فترة زمنية واحدة، ويختزل البكالوريوس والماجستير والبحث . . . . كذلك المرشح يجب أن يكون معروفاً من خلال عمله ونشاطه وبحوثه ومؤلفاته وحواراته وكل ما يتعلق بمركزه الذي يرمي الترشيح له، فالأسماء التي اكتشفتها الثلاث في المرشحين المصريين أو السوريين إثنان منهم مؤلفين وثالث سياسي والرابع فنان مشهور . . . . . . هذا الواقع العراقي بما هو موجود لو بقي كما هو فهذا يعني بأننا ننتظر كارثة كبرى، ونتحول بعدها إلى كيان تقوده طبقات شعبية لا تملك من المعرفة والقدرة الفكرية ولا العلمية شي، بل أن كيان الأمة سيكون مُفرّغاً من طاقات أبناءه ومن العلماء والمفكرين ومن الذين يُعوّل عليهم قيادة المجتمع في هذه المرحلة الخطرة من تاريخ العراق.

إنني أستغرب من الأحزاب الفكرية الإيديولوجية التي هي الآن في قلب الحدث الانتخابي عجزها أن تجد من بين أبناءها أو من بين أبناء المجتمع العراقي وتُرشحه لكي يُحقق أهداف المجتمع بما يتعلق بالخدمات أو التعليم أو غيره.

إن هذا الإفلاس يُعتبر أمراً ليس من النوع الذي يتوجب السكوت عنه، بل هو إشارة صريحة إلى سيطرة التيار العشوائي الذين ينعقون مع كل ناعق . . . . . أقول قولي هذا مع اعتذاري إن كنت خدشت مشاعر أياً من الأسماء التي في الواقع لا أكنّ لها أي موقف سلبي، وإنما العتب الكبير هو على الوجودات الحزبية والتنظيمات التي تعمل على الساحة السياسية والاجتماعية.

فالأمة حينما تُفرّغ من قادتها ومفكريها سيكون أمامها مواجهة سُنّة تاريخية صعبة، تلك السُنّة تتضمن أحد ثلاث احتمالات:

الاحتمال الأول: أن تُغزى هذه الأمة عسكرياً من قبل عدو خارجي كما حدث لنا في عام 2003.

الاحتمال الثاني: أن يقتل أحدهم الآخر وتتحول إلى غابة من المجرمين ﴿وَإِذَآ أَرَدْنَآ أَن نُّهْلِكَ قَرْيَةً أَمَرْنَا مُتْرَفِيهَا﴾ [الإسراء: ١٦]. . . . .

الاحتمال الثالث: أن يقفز إلى السلطة مجرمون ويسيطرون على الأمة والبلد ﴿أَكَـٰبِرَ مُجْرِمِيهَا﴾ [الأنعام: ١٢٣].

إننا يبدو قد جرّبنا الخيار الأول والثاني وأيضاً جرّبنا الخيار والسنة الثالثة فما بقي أمامنا إلّا أن نُعيد دورة التاريخ ثانية ونبدأ من حيث بدأت الأمم في بناء مُكونات وجودها وهو ما أطالب به كل الأحزاب والتشكيلات الفكرية خصوصاً الأحزاب الدينية منها التي تعتبر العمل الفكري أساس قوتها، وهو ما يدعوها إلى إعادة النظر في اختيار مرشحيها لملأ مقاعد المحافظات.

تشكيل دولة القانون..؟
أيهما الأقرب الثيولوجي أم السياسي[1]

دولة القانون اسم مُضيء في عالم السياسة العراقية في حُقب العقد الأول من القرن الواحد والعشرون. . . أسسه رئيس الوزراء الحالي نوري المالكي الذي حمل شعلة التأسيس في عباب الموج الهائل من تلاطم الأحزاب والتشكيلات التي اجتاحت العراق أبان انتخابات 2010 في الوقت الذي يطغى على الوضع العراقي سمة (اللبننة) وخلفياتها المعقدة. . . . . والتي تتجاذب أطراف القوى المتحكمة بالوضع العراقي خلفيات متنوعة صعبة التمازج.

بالتأكيد السيد المالكي قدم أنموذجا فريداً في سني حكمه من قدرة وتفهم للواقع العراقي المعقد، وقد ثُنيت له الوسادة من قبل الكثير من قادة القوى المحلية والدولية فضلاً عن الإقليمية العربية. . . . . وتمكن من أن يمسك بالعراق بقبضة ظاهرها الديمقراطية وباطنها الفئوية الممزوجة بالفردية. . . . مع أن المفاهيم الكبرى التي سادت العراق أبان التغيير كان يُستثني في عمليات التغيير من الركون إلى الوسائل التوليتارية كما هو مبدأ الإدارة الأمريكية في تعاملها مع السياسات العالمية ومع تفهمها لدورها في بلدان العالم حيث تعتقد أن الشعوب تنمو في ديمقراطيتها كما ينمو الصبي

---

(1) نشر في حزيران 2013.

الصغير، وعندما يكون هنالك من عائق (هرموني) متأصّل في كيان ذلك الشعب أو ما شابه فان الأمر سيؤول إلى الفوضى والعملية الديمقراطية لا يمكن لها أن تجد سبيلها، ويستلزم من الأمريكان أن يغادروا هذا الجسد ذو النقص الوراثي المتأصل كما غادر الصومال في أبان الثمانينيات ليتحول إلى بلد ذو كيانات متعددة ودول متناحرة.

دولة القانون تشكيلاً جاء ليس كحاجه فكريه يتطلبها العراق، وإنما هو ضرورة سياسية، والفرق واسع ما بين الاثنين، فالأحزاب التي حققت إنجازاً ملموساً في العالم لابد وأن تحمل في طياتها نظرية فكرية أو على الأقل نظريه براغماتية تتمحور حول تطلعات تلك النظرية.... وإنه لمن الواضح أن دولة القانون فيما لو آل الأمر إليها فإنها ستصطدم بفراغ فكري كبير يؤدي بالتالي إلى تفكيكه وانحساره عن الساحة كما هو خيار حزب (الديمقراطيون الجدد NDP)[1] الذي جاء إلى الساحة الكندية في أبان التسعينيات في جو من الركود الاقتصادي وازدياد الفقر وسيطرة الأحزاب المحافظة على زمام البلد...... فجاء (الديمقراطيون) بفلسفة لا تختلف كثيراً عما جاءت به دولة القانون في النقطتين التي ذكرناهما وهما: غياب النظرية الفكرية، والتركيبة السياسية الانفعالية....... ولكن الذي حدث هو أن ذلك الحزب بعد أن سيطر على الساحة لم يتمكن من أن يستمر في نهجه، وسقط في أول أزمة سياسية عصفت بالبلاد (أزمة كيبك) مع أن الأزمة تلك لا تمسه بالذات، وإنما أزمة بلد عموماً، والذي كان سبب السقوط هو الغياب الواضح للنظرية الفكرية للحزب.......

دولة القانون شُكّلت على أنقاض أو أنها نتاج رحم تجمع آخر أصولي

(1) http://en.wikipedia.org/wiki/New_Democratic_Party.

ذلك هو تجمع الدعوة أو (حزب الدعوة)[1] (الشق الأصل)... وهو الحزب الذي قاد قوة المعارضة منذ مجي حزب البعث إلى الحكم في 1968 والذي أحيى نظرية المعارضة الدينية لحكم البعث في العراق، في الوقت الذي كان نفس الحزب يتعامل سياسياً مع الشق البعثي اليساري بمنطق التحالف....... هذا إذا غيّبنا المسميات الدينية في العملية التزاوجية لبعث سوريا مع (الدعوة).... ولو أمعنا النظر في مسيره الحزب لوجدنا أن الفكر الثيولوجي الذي طغى على أدبيات الحزب وعلى عنوان شخصيات يفتقد في عناوين السياسة.. وهو وإن اعتقد البعض بأنه منقصة في المسيرة ولكني أخالفهم في التخريج لإيماني بأن السياسة عنوان مفصول عن الثيولوجي لا في الممارسة فحسب، وإنما في المبادئ أيضاً... وهو ما أدى إلى الرفض العالمي للمفاهيم الأصولية التي يرفعها أي حزب بغية الإمساك بزمام السلطة في أي بلد من بلدان العالم... بل ترك تلك المفاهيم تموت في ممارستها اليومية للحياة اليومية وظهورها بالمظهر اللاعقلاني في عقول ليس أبناء الشعب فحسب، بل في عقول منظري تلك الأحزاب فضلاً عن منتميه......

من رحم الخلفية (الدعوتيّة) وجد رئيس الوزراء بأن الوقت قد حان لإعلان تشكيلة جديدة تتجلبب بالوجه الديمقراطي القانوني الذي تفهمه المجتمعات والنخب الدولية بالإضافة إلى الشعب العراقي الذي يعتقد بأنه من الشعوب الساذجة في كسب بطاقته الانتخابية......... وكأن المثال الذي يُراود السيد الرئيس مع قادة (الدعوة) هو التلازم التأريخي لكلا الخلفيتين الاجتماعية والحزبية الدينيتين منذ حقبة العشرينيات من القرن الماضي ولحد الآن...... المشكلة المتأصلة هو أن السياسيين كما يقول

(1) http://en.wikipedia.org/wiki/Islamic_Dawa_Party.

برتراند رسل (ت 1970) بأنهم أذكى الناس في فهم الماضي بدرجه أقرب إلى التزمت. . . فلم يتوارد إلى ذهن مؤسسي تشكيل دولة القانون بأن التغيرات السياسية اليومية الآن وفي هذا الوقت لهي أكثر ألف مرة من تغيّر عقد من الزمن في الأربعينيات أو الخمسينيات. . . فمشكلة السرعة والتطور التكنولوجي غائب بعضاً ما عن أذهان القادة المؤسسين لدولة القانون، فقد كانوا يراهنون على الماضي بدرجه أكبر من مراهنتهم على الحاضر. . . . . فهم الأبرع في أن يعيشوا ماضياً بينما الأضعف أن يواجهوا حاضراً. . . .

ولادة دولة القانون لم تكن طبيعية بالمعنى المعروف، وإنما هي عمليه كانت أقرب ما نقول أنها لعبة سياسية في زمن لا يمكن وفي ظرف وفي مناخ من الصعوبة أن تديم اللعب لوقت طويل، فكلما تقادم الوقت كلما ظهرت خيوط اللعبة، في الوقت الذي لا تملك دولة القانون من قدرات وطاقات في أن يُحوّلوا اللُعب تلك من صورة ما إلى صورة أخرى لأن قادة التشكيل تعبّدوا بالماضي ووجدوا فيه الخلاص في نظريتهم السياسية التي بنوا عليها فترة القفز إلى أعتاب الحكم. . . .

لسنا هنا في معرض تقييم الأداء السياسي ونتائجه، بقدر محاولتنا اكتشاف الطرق العلمية للتغيير في هذا الكيان المدلل الذي نحبه لا لأننا نعتقد بأن إخوانيّاتهم هي الأقرب لنا، وإنما لإيماننا بقدرة هذا الكيان على إنقاذ العراق من المحنة التي يمر بها الآن والتي استعصت على الكثير من السياسيين في مجاراتها والخروج بنتائج مرضية لمعظم الأطراف. . . . . إننا وقبل أن نتكلم عن وسائل التغيير التي يتوجب إتباعها في القيام بالمهمة الكبرى علينا الاضطلاع بها في مسيرة العمل السياسي لدولة القانون. . . . . علينا أن نسأل أنفسنا ونقول لماذا دولة القانون، ولماذا لم نُعوّل في آلية التغيير مثلاً للكتلة الكبرى أو الكتل الأخرى. .؟ ولماذا هذا الإصرار على

هذه التشكيلة السياسية. . .؟ وهل أن ذلك فيه نوع من الانحياز لهذه الفئة، فئة (الدعاة)، أو فئة دولة القانون. . .؟ الجواب بالتأكيد قد لا يبدو جلياً للكثير من الناس بسبب الاضطراب الفكري الذي تعيشه المجتمعات والقوى السياسية المهتمة بالوضع العراقي، بحيث صار الحديث اليوم ليس من هو الوطني المخلص، وإنما من هو القادر على حسم الأمور. . . فصارت الوطنية والإخلاص قضيه ثانوية في منطق الحسابات السياسية العراقية، وحلّ محلها مبدأ البلطجية والشقاوات حسب المنطوق الشعبي العراقي. . . . . هذا الجو من الاضطراب الفكري خطر. . . . . . . وخطره يكمن في الشللية التي يعيشها المواطن العراقي تجاه مستقبله وتجاه مصير أجياله من أفراد عائلته. . . . .

إن المواطن العراقي يتوجب أن يتحمل جزءاً من تبعات العملية السياسية، ويتحمل جزءاً من واجبه في التغيير المنشود إن كان في دولة القانون أو في مكون سياسي آخر. . . . إننا نهتم بدولة القانون لأسباب أهمها هو. . . . .

- الوطنية التي يتمتع بها الشخصية الأولى في التشكيل، وأعني بذلك رئيس الوزراء الذي يُعتبر أنموذجا في الوطنية التي لا يشوبها غبار.
- الاستقلالية وعدم التبعية التي تُعتبر من أهم صفات الضرورة للقيادة والتي تفتقدها أو تفتقد بعضها المكونات العراقية الأخرى.
- وثالثاً والتي هي أهمها هو الزهد في المنصب الشخصي لرئيس الوزراء وهي نقطه هامه جداً في الحسابات السياسية فضلاً عن الحسابات النفسية والدولية.

لماذا التغيير. . . .؟ التغيير سُنّة في الكون تنطبق على قانون الحياة

بمجمله، وهي من باب السنخيّة للنجاحات في أعمال الإنسان. . . . وحينما تجد هنالك من إحباط في عملية الإنجاز عليك أن تفكر أولاً في نقاط التأخر التي تُعرقل مسيرة العمل، وتُفكر بالمقابل بالتغيير لما هو معرقل أمام نُقاط الايجابيات التي تتأتى من جراء تلكم العملية. .

دولة القانون وبحكم انتماءها الفكري إلى تيار (الدعوة) التي لا غبار عليها أمام عملقة المسيرة الكبرى التي قادتها منذ تأسيسها في سنة 1957 ولحد الآن من أن نقف صامتين إجلالاً للقدرة الفكرية (النظرية) التي تتمتع بها ويتمتع بها قياديي ومؤسسي تلك المسيرة التي كانت الدماء وقودها والأفكار سراجها والعقل والمنطق مادتها. . . . . . أمام ذلك الصرح ليس لنا في ذلك ما يخالف ذلك الإقرار، ولكننا لسنا من الذين يتعبّدون بالماضي بالدرجة التي تؤثر على الحاضر، بلحاظ المبدأ العملي الوطني، ولكننا نُقر ونقول بأن الإبداع الإنساني ورفاهية المواطن العراقي في هذا الظرف هو المحك الذي تُقاس عليه الأفكار أو المبادئ. . . إن الولادة التي تمخضت بها (الدعوة) إلى الوجود في فرز تشكيلة دولة القانون ليكون العنوان السياسي فيها الكثير من التحدي الذي يتوجب على دولة القانون الانتباه له والنظر إليه من زاوية خاصة ثم دراستها ومن ثم علاجها. . . أهمها هو (المرشحين) (النخبة) التي ارتأى رئيس الوزراء أن تكون عنواناً له في حملته الانتخابية والتي معظمها كما اعتقد أن تم اختيارهم ضمن دراسة مستفيضة بغية إحداث التنوع العام في القائمة التي من المفترض أن تُمثل شرائح المجتمع العراقي لا شريحة (النخبة الدعوتية). . . . إنه كان أمام السيد المالكي أن يدخل معركة الانتخابات بقائمة (الدعوة) كما هو بعض القوى الأخرى الإسلامية مثل الحزب الإسلامي والصدريين وحركة الدعوة وبعض التشكيلات الدينية الأخرى. . .

إنه لمن الجليّ للكثير من المطلعين السياسيين على الوضع العراقي أن يرى في خطوة إلغاء مشاركة الآخرين في الترشيح لنيل مقاعد ممثلي الشعب والاقتصار على (الدعاة) فقط قضيه تتقبل احتمالات كثيرة... أهمها:

- إخفاء الصفة الأصولية (Fundamentalism) للتوجه.
- صعوبة السماح لشرائح أخرى في العمل السياسي.
- رفض الاحتكار للحزب الواحد وتأكيد المقولة السياسية بأن العمل السياسي معناه المشاركة.
- خلق درع واقي لحفظ حزب النخبة في حالة النكوص لو حدث في الخسارة.
- التربية التدريجية لحزب النخبة من تقبل الرأي الآخر من أولئك الآخرين الذين شاركوا في المعركة الانتخابية جنباً إلى جنب معهم في الصراع من أجل نيل مقاعد البرلمان.

هل هذه هي الأسباب التي توفرت لدى السيد المالكي وحزبه في اتخاذ خطوة المشاركة لبعض النُخب والعقليات النيّرة والتي تمكنت من تعبيد الشارع العراقي وتقديمه هدية سهلة إلى قائمته...؟ فهل هنالك أسباب أخرى لقبول مبدأ قبول المشاركة للشخصيات والقوى الأخرى في قائمته....؟ أم أن هذه الأسباب هي الوحيدة التي قادت دولة القانون إلى اتخاذ هذا الموقف.....؟ بالتأكيد هذه هي الأسباب بسلبياتها وايجابياتها وتنوعاتها وتعقيداتها...... مع اختلاف الرؤى وتعقيدات المنظار فيما بين صانعي القرار من قادة دولة القانون والتي غالباً ما تكون نتائج كل من تلكم الاحتمالات من مخارج واقعية وعملية.... فركوننا للفرض الأول على سبيل المثال (إزالة صفة الأصولية عن دولة القانون) فان ذلك يفرض

على التشكيل أن يُعيد ذلك الفضل إلى أصحابه الذين بادروا إلى المنازلة بأسماء تكنوقراطية مثلاً أو مهنية لخوض الانتخابات. . . . . فأفضل أو أقل ما يمكن إعادته إلى تلك النخبة من المثقفين هو احترام توجهاتهم المستقبلية في رسم سياسة دولة القانون. . . وللحق أقول أنني لا أعرف إن كان ذلك قد تم أم أنه لم يتم. . . ربما وجدنا أن الفضل قد أعيد إلى تلكم الشخصيات على شكل كلمات شكر أو وعود بمناصب أو ربت على أكتافهم وتقدير لمجهودهم. . . . .

ولكن الشيء الرئيسي الذي لم أره ولم أتحسسه كمراقب للساحة العراقية هو انعدام التأثير الذي تركته مشاركة تلكم الشخصيات على مواقف دولة القانون في مجال الإستراتيجية، فليس هنالك من بصمات على أداء عمل دولة القانون، فالصورة لم تتغير عما قبل الانتخابات عنها فيما بعد النجاح في الانتخابات فالآراء بقيت نفسها والتوجهات لازالت كما عهدناها. . . . . فالحزب أو التشكيلة التي لا تتطور ولا تتغير في زمن الأزمات فإنها الأعجز أن تتغير في زمن الدولة المستقرة. . . . .

فقد وجدنا أن هنالك الكثير من الأفكار التي كان الحزب العتيد قد أقرها في مسيرته وفي أدبياته باتجاه المسيرة المضنية الطويلة بقيت هي المتحكمة في تحكيم قراراته وفي مسيرة شخصياته وهذا ما أدى إلى عزل تلكم الشخصيات التي استعان بها الحزب لكي يكونوا شركاء له في المسيرة الانتخابية. . . . . عزلهم عن مراكز القرار وليس عزلهم عن مراكز الوظيفة. . . .

أين نُغيّر في دولة القانون......؟

- الابتداء بالمقربين.... عدد الدعاة في خارج (الدعوة) ربما أضعاف مضاعفة من الدعاة الذين في داخلها.. تلكم الشريحة يتوجب إعادتها إلى داخل الدعوة.... وإعادتهم سوف لن يكون بقرار رسمي... أو مرسوم رئاسي حزبي..... وإنما بتغيير مواقف وآراء وأدبيات دولة القانون... لأن معظم تلك الشخصيات كانت قد غادرت (الدعوة) بملأ إرادتها، ولم يكن قراراً حزبياً في الاستغناء عنهم.. وهذا يعني أنهم لن يعودوا إلّا طوعاً من قناعاتهم، وهذا لن يتحقق إلّا بتقديم ضمانات في إزالة (دكتاتورية القرار والشخصية) وفسح المجال لآرائهم ونظرتهم نحو مستقبل هذا الحزب بالاتجاه الوطني والاتجاه لما يخدم مستقبل العراق لا مستقبل الأسماء..

- أن تتحول (الدعوة) من حزب (نُخبة) إلى حزب (حالة): تضم القدرات والنخب العملية والسياسية والاجتماعية، ويكون شأنه شأن أي حزب من الأحزاب الأخرى في العالم، مثل المحافظين والعمال وأحزاب الوسط وغيرها من التشكيلات التي تتوالي الآن على حكم البلدان المتقدمة... وأن تكون الأفضلية للقدرات التي تمتلكها تلك الشخصيات لا للمسميات الأخرى التي تتبعها الآن في طرق الأفضلية والتي أثبتت فشلها الذريع وأدت إلى توالي الانتكاسات الكبرى على العراق...

- إلزام الديناصورات التي تحكمت بمسيرة زمن الصراع السلبي خلال السنين المنصرمة الأربعين بأن يتمتعوا بإجازة عمرية مع تقديم كامل الشكر والتقدير لهم لما قدموا في هذا الطريق الممل العسير.... تلكم الشرائح التي سميتها ديناصورات.... من المفترض أن يكون لهم

رأي في عالم السياسة في العراق على المستوى الاستشاري وليس العملي لأنني أعتقد، بل يعتقد معي الكثير من قادة الأحزاب بأن منظري الثورة هم تماماً الوحيدون الذين لا يتمكنون من صناعة دولة حكم ديمقراطي متقدم. . . . ولذلك فان الثورييّن الآن في دولة القانون وفي تشكيلة (الدعوة) هم من أكبر العقبات التي يواجهها العراق في مشكلة تكوين الحكومة سواء أكان ذلك على مستوى الائتلاف (الشيعي) أو الائتلاف (الوطني) لأن المشكلة الكبرى الآن في تشكيل الحكومة هم (الشيعة) مع التجني على كلمة (الكبرى) ومع التحفظ على (الشيعة). .

- إنه لمن الواضح لمسيرة السياسة الدولية أن مفهوم (الحرس القديم) لكل الأحزاب التي مرت بها والتي تمر بها (الدعوة) الآن هو غياب الأمان لمستقبلهم ومستقبل نظرتهم الحزبية للتشكيل الذي بدؤوه. . . فمثلهم كمثل من أراد أن يبني معملاً لكومبيوتر (آي بي أم) ولكنه اكتشف بأن هنالك كومبيوتر(لاب توب) في الأسواق فبنى نظرية فكرية له بأن الكومبيوتر السابق أفضل. . (وفعلاً هو أفضل من بعض النواحي) ولكن حالة الخوف من أن يتوجه الناس إلى النوع الثاني يُحتم على صاحب المعمل أن يجتهد في تسويق رأيه الأول. . . . شخصيات (الدعوة) والذين بلا تجني نقول بأنهم قادة دولة القانون هم من عناصر الحرس القديم، وأنهم المسيطرون على صناعة قرار دولة القانون. . . . وأن السيد المالكي قد يكون أسيراً لقرارات الحزب ربما بالمعنى السلبي للتبعية.
- فصل المسارين الحزبي الدعوتي عن المسار السياسي لدولة القانون وإلغاء التناقض في اصطدام القرارات التي تصدر من الطرفين والتي

تُعتبر حالة طبيعية في عملية التزاوج غير المتكافئ بين الأطراف التي ترمي إلى تحقيق هدف سياسي موحد، بل على السيد المالكي أن يستفيد من تجربة حزب العدالة والتنمية حيث ألغيّ الحزب السابق الذي كان آرباكان بالإضافة إلى اردوغان من قادته وتمكن من أن يخلق حزب واحد لتحقيق هدف واحد ذلك هو العدالة والتنمية ليرأسه هو بنفسه فأصبحت آراؤه وأجنداته معروفة للجميع، وتحرر من الازدواجية في الانتماء والمصالح والصراعات والتستر على الوضع كما هو جاري الآن في كواليس دولة القانون (والدعوة).

- التحلي بالنظرة الواقعية تجاه المجتمع العراقي والتخلي عن الخلفيات التي كانت سائدة سابقاً في تفهم حركته واتجاهاته والتحرر من النظرة التي تقول بأن (الدعوة) مطلوب رأسها من قبل كل الأطراف بمن فيهم أمريكا والغرب بالإضافة إلى المقولات الأسطورية في أن المجتمع العراقي لا يريد غير (الدعوة)، وأن (الدعوة) تنتظر الفرصة للانقضاض على الآخرين مثلما يتهيئون هم للانتقام منها والخلاص من دورها في تغيير المجتمع. . هذه المقولات التي يرددها القادة من كلا التيارين (الدعوة) ودولة القانون والتي لا تقال إلّا في المجالس الخاصة لعبت لعبتها الكبرى وسارت في تيار المقولة: الكل أعدائي والكل يريد رأسي.
- البحث عن الشخصيات القادرة على رفد العراق بالعلم والتكنولوجيا وتفعيل جانب الأفضلية للعمل والعلماء والتكنوقراط بدل الالتزام بالجانب الشخصي الضيق وتحويل مؤسسات رئيس الوزراء إلى معمل منتج من خلال الاختيار الدقيق لكل مفصل من مفاصل إدارات السلطة التنفيذية لكي يتمكنون من تقديم الرأي الصحيح لقيادة الدولة إلى

مرؤوسيهم ومن ثم الوصول إلى القيادة العليا المتمثلة بالسيد رئيس الوزراء. تلك الشخصيات قد يكون الكثير منهم في الداخل كما أن القسم الآخر يعيش في الخارج انتظارا للفرصة المناسبة لكي يعود إلى العراق حتى يساهم في مسيرة البناء التي تنتظره والتي كان يحلم بها منذ فترة طويلة قد تتجاوز أحيانا 3 أو 4 عقود من الزمن.

○ تغيير أساسي في تركيبة دولة القانون وفي برنامجه الوطني وبرنامجه الاقتصادي والصحي والخدماتي يقوم بكتابته متخصصون لهم باع طويل في تشخيص حاجات العراق كدولة، وأن لا يكون الكلام من باب التهريج الإعلامي، وإنما من باب النظرة العلمية الحرفية... فمثلاً يجب أن تكون لدولة القانون رأيها المفصل بمشروع (صحة العراق) ورأيها في مشروع (النفط) ورأيها بمشروع (الخدمات والسكن) وما إلى ذلك... ذلك الرأي يتوجب أن لا يقتصر على الكلمات العامة التي نقولها في الصحف أو في المؤتمرات الإعلامية، وإنما يتوجب أن تكون هنالك خطة واضحة المعالم كتبها أخصائيون فيها تفاصيل المشاريع تلك، عارفين بما يتوجب أن يكون في مدد زمنية محددة..... إن الأحزاب التي وصلت إلى الحكم في الدول المتقدمة سواء أكانت قبلاً في المعارضة أو في سدة الحكم في الغرب تعتمد في إستراتيجيتها لكسب النخب العلمية حولها على تلك الرؤى العلاجية لحاجة البلد مسطرة ومكتوبة في أرشيف خدمي.... وهنا ونحن في معرض الحديث عن بناء العراق تكنولوجيا يستلزم أن تراعي دولة القانون السمة العلمية بدل السمة الخاصة في انتقاء الشخصيات التي تنتمي إلى الدولة في بناء المشاريع العلمية والاستثمارية.

○ تفهم الدور الأمريكي جيداً في العراق والتحرر من النظرة السابقة التي

نشأت على نغماتها أجيالنا في التحفظ بل العداء للسياسة الأمريكية في جميع مجالاتها، وأن تكون تلك الدراسات مستقلة واقعية لا تتخذ من نظرية المؤامرة قاعدة لها في النتائج..... كما يُفترض بأن تكون هنالك لجنة أمريكية - دعوتية أو دولة القانون (سواء أكانت دولة القانون في الحكم أم خارجه) لجنة دائمة هدفها تفهم أحدهما للآخر بعيداً عن نطاق العمل السياسي، بل لاكتشاف مصالح مشتركة ما بينهما.

وما دور الشخصية (السيد المالكي) في هذا التغيير.......؟ للسيد المالكي كرازما مميّزة بين القادة الآخرون العراقيون والعرب... أهم ما تتميز به شخصية المالكي الشجاعة والقدرة في هضم الأفكار....... هذه القدرة قلما تجدها في سياسيينا العراقيين، مع أن الساحة العراقية خصبة ببعض النماذج ولكنها بعيدة عن شخصية المالكي..... أقول شخصية المالكي ولا أقول شخصية أو رئاسة دولة القانون لأنني أؤمن ومعي العراقيون بأن الرمز عنصراً ضرورياً في قيادة هذا البلد..... لأن العقلية العربية والعشائرية وأسلوب (الخيمة والعصا) لازالت تتحكم في تفكير القطاع الكبير من أبناء الوطن، ولذلك يتوجب أمام مجتمع يفتقد في حياته اليومية إلى ثقافة المؤسسات إلى اعتماد القدرات الشخصية للقائد لأنها تعالج الإرهاصات التي تعتمل في ذهن المواطن العراقي.... السيد المالكي خير من يقود التغيير، فلو لم يكن هنالك غورباتشوف من الداخل لم تتمكن أي قوة عظمى في العالم من أن تقوم بما قام به في عملية التغيير الكبرى لوجه العالم...

المالكي اليوم هو غورباتشوف التغيير في العراق لو أراد ذلك، وهو الشخصية التي بإمكانها أن تنتحي ما قام به رجب طيب أرودوغان في تركيا

من تحويل تركيا إلى قوة كبرى في المنطقة فضلاً عن التطور العملي والاجتماعي التي تتحلى به تلك الدولة. . . . هذا الدور هو بالضبط ما يبحث عنه المواطن العراقي في هذه الأيام الصعبة التي يمر بها من تأزم الشخصية وتناقضها.

ولكي يتمكن المالكي أن يمارس العملية التغييرية عليه أن يكون رجل العراق أولاً لا رجل هذي الفئة أو تلك، فالكل يريد للمالكي أن يُحسب عليه، ولكن المشكلة التي يعيشها الآن هي الانتماء التاريخي الذي يعتز هو به لأنه هو الذي صنع منه هذه التركيبة الحديدية. . . . . قد يتبادر إلى ذهن المالكي أن حكم الوفاء يلزمه أن يأنف من أن يُغيّر الاسم من الداعية النشط المخلص المطيع إلى شخصية أخرى عراقية. . . وقد يُساءل نفسه قائلاً وهل العراقي المخلص غير الداعية الملتزم. . . . ؟ نعم قد يكون هنالك من قول يمكننا أن نقوله في هذا المقال، وكما يقول الشاعر. . والجرح يُسكنُه الذي هو أألم. . . . . . .

على المالكي أن يقوم بمهمة واحدة وهو يمتلك تلك الشعبية الكبيرة التي ظهرت في الانتخابات وهو سلوك نفس طريق رجب طيب اردوغان في أن يخرج حزبه من رحم (النخبة) إلى فضاء الوطنية العراقية الواسعة، لكي يضم في كيانه الكثير من القدرات والطاقات الوطنية التي يزخر بها العراق. . . فإن تمكن من ذلك فإن الطريق سيكون مُعبّداً أمامه لكي يحتوى معظم التيارات الدينية لكي تلتف حوله كالمجلس الأعلى والتيار الصدري وبقية التيارات وسيتمكن من أن يحصل على الغالبية في مجلس البرلمان وأن تتحول بقية القوى إلى أحزاب معارضة وتبتدئ الظاهرة الصحية في الدول الديمقراطية التي تضم قوى حكم زائداً قوى معارضة. . . والتي لا أعتقد على ضوء هذا التشكيل أن هنالك قوة أخرى قادرة على منافسته على مستوى الإمساك بزمام الحكم في العراق. . . . .

ولكن السؤال الكبير الذي يفرض نفسه في هذه الظروف هو هل من المعقول أن يسمح له حزبه في سلوك هذا الطريق...؟ وهل أن تجربة (الجعفري)[1] ستتكرر ثانية...؟ وهل ستتقبل الديناصورات النخبوية بالقبول بهذا الحل...؟ وهل ستُفهم خطوة المالكي بأنها خطوة وطنية أصيلة لمستقبل البلد....؟ بالتأكيد فإن النفي على السؤال الأخير سيكون الجواب التقليدي الذي سيواجهه المالكي.... فهو الشخصية التي اضطرته روحة الوطنية العالية في ضرب المليشيات من الطائفتين في صولة الفرسان... وتثبيت الاستقرار في البصرة وإعادة الروح العراقية إلى ربوع البصرة.... أن المواجهة مع الحزب الأم (الدعوة) سيكون تماماً كصولة الفرسان لكن في حلة أخرى من حُلل التغيير الوطني الضروري التي يجب أن يحل في العراق...

ومن سينتصر.....؟ بدون تردد نقول بالتأكيد المالكي، فليس أمام النخب الدينية إلّا الانصياع لكرازما المالكي وحضوره الدولي والإقليمي فضلاً عن تأييد المرجعيات الدينية في العراق وخارج العراق التي ضاقت ذرعاً بالممارسات الحزبية الدينية....

ولكن هل يعملها المالكي....؟... أعتقد أنه يحتاج إلى إقناع والى ثوابت والى تطمينات تقوم بها كل الأطراف وخصوصاً الجسم الشيعي والجسم الوطني في العراق ولا أعتقد أن هنالك من الأحزاب ستعيش عقدة الالتفاف حول المالكي في مسعاه الكبير ولا يجد أمامه من المعارضة إلّا الجيوب الصغيرة المنتشرة هنا وهناك ليتحول العراق إلى وجه آخر من أوجه

(1) تعاون حزب الدعوة مع الأطراف السياسية العراقية المحلية والدولية في إزاحة أمين سرها ورئيسها وهو الدكتور إبراهيم الاشيقر (الجعفري) من منصب رئيس الوزراء عام 2006.

الديمقراطية الجديدة في ظل وجود قائد صارم شجاع وكتلة بشرية ضخمة من الشعب ومن مكونات الأحزاب المتعددة التي ستجد فيه المنقذ لهذا العمل الوطني.....

هذه بعض الأمور التي تحتم علينا في المرحلة الحالية التفكير بها في نطاق التجديد داخل دولة القانون.. ونحب أن نؤكد مجدداً أن الأفكار التي سطرت هنا تحمل مبدءاً فيه شيء من البراغماتية السياسية التي قد لا تنسجم بالضرورة مع المثالية الفكرية التي قد تكون من ثوابت عالم الأفكار وعليه فإنني أتحدث باتجاه السياسة الواقعية لا باتجاه السياسة المثالية.

الإسلاميون...
هل هم الأفضل في الحكم[1]......!

كنّا في الستينات من القرن الماضي شباباً متحمسين، تتملّكنا الرغبة الكبرى في النظر إلى مستقبل العراق، هذا البلد الكبير الغني بكلّ شيء، تلك الرغبة تفرض علينا السؤال التالي: ماذا لو جاء الإسلاميون إلى الحكم..؟.... كيف نتوقع أن تكون الحياة هنا..... في الوقت الذي كان يقول الشهيد الصدر الأول المؤسس (ت 1980) بأنّه لو أُعطينا دولة بقدر البحرين[2] لصنعنا منها المعاجز.... كنّا مندفعين في تصوّر قدرات الفكر الإسلامي على أن يُحوّل التراب إلى تبر، والهواء إلى طاقة، والبترول إلى قوة.. كنا نحلم وننسق بل نبني على أحلامنا تلك التصوّرات التي نعيشها يومياً كطفل يتصور بأنّه يمتلك جبلاً من الشوكولاتا فما هو صانع به...؟

لم نفكر أبداً في كيفية واقع الأنظمة السياسية الدينية[3]، ولم نراجع التاريخ، بل إنّنا كنا نعرف جيداً تاريخ الأنظمة الإسلامية التي ابتدأت منذ

---

(1) نشر المقال في أغسطس عام 2013.

(2) أصغر دولة عربية (33 جزيرة)، عالمياً تسلسلها 198 بين دول العالم، حجمها 765 كم مربع يابسة، أما مع المياه فسيكون حجمها 8267 كم مربع.

(3) http://en.wikipedia.org/wiki/Islamism.

أيام الخلفاء الراشدين ثم إلى الأمويين والعباسيين، وبعدهم العثمانيين ثم ما بينهما من السلاجقة والدول الأيوبية وغيرها من المماليك إلي أسماء الدول التي كانت في الأندلس وغيرها، وكنّا نعلم جيداً حجم المأساة التي كان يعاني فيها الإنسان، المأساة المروّعة التي لا يمكن أن توصف في حجم الظّلم وسحق قيمة البشر، وقيمة المبادئ، وهذا أمر نجده ربّما في كلّ تلك الدول الإسلامية، ولم نر فيها من الاستثناء أبداً، وليس أمامنا أن ندخل في تلك التفاصيل لأنّها ستكون مثار نقاش في الوقت الذي أمامنا التاريخ الذي يفخر بهم كما يفخر الطبري (ت 923) وابن الأثير (ت 1233) والبقية الباقية ممّن كتب مواد التاريخ في أن الحاكم الفلاني قتل أو أحرق في يوم واحد كذا ألف إنسان، أو أن الخليفة الراشد أحرق كذا رجل لأنّهم امتنعوا عن أداء زكاة المال أو ما إلى غيرها من قصص ربما لا تقلّ مأساة عن قصص العصور الوسطى الأوروبية. . . بل أحياناً تتجاوزها بكثير.

كنّا نعلم كلّ ذلك ونعلم بأنّ السّبب هو انحراف الحاكم وليس انحراف أصل الفكرة الدينية، ونضرب مثلاً واقعيّاً في استباحة سبط الرّسول الحسين (ت 61) وغيره من أمثال مالك ابن نويرة (ت 11) أو صاحب واقعة فخّ (ت 169) أو غيرهم من الشخصيات التاريخية التي تمتلئ بهم كتب السيّر، ولذلك كنّا نعتقد بأنّ الدّين شيء والمتدينين شيء آخر، وأنّ هؤلاء السفاكين ما هم إلّا شواذ في مسيرة التاريخ ومسيرة الفكرة الإسلامية. . . . . وعليه فإننا من الواجب أن نصحّح المسيرة الإسلامية وننقذ الاسم النقي للإسلام من خلال إثبات العكس، إثبات رحمة الدين ورحمة الفكر السماوي منطلقين من مبدأين أولهما أن أولئك القتلة جاءوا في فترات لم يتمكن الإسلام من تغيير نفوسهم، ثانيهماً هو الصراع على السلطة وكلا الأمران هما السبب في كلّ ما حدث. . . . وإلّا فما هو الدافع الذي دفع شخصية أن

تنحر ابن بنت الرسول في أعتى واقعة تاريخية في الوقت الذي لم تكن تلك الشخصية لها من القدرة على احتلال قرية من قرى الكوفة. . .

وهكذا يمرّ التاريخ وتمرّ السنون ونحن نصارع ونصارع. . . . . وندعو إلى حكم الإسلاميين في الوقت الذي كنا نتوعّد الناس والمجتمع بأنكم سترون منّا ما لم يتحقّق في الأحلام، وطن غني، حكم عادل، قوة طاغية. . . . والذي من خلاله سنقضي على الفقر وسنحقّق حلم كل مواطن ليس في العراق فحسب، بل كل مسلم في شرق الأرض وغربها. . . .

ويصل الإسلاميون إلى الحكم في العراق المتمثّل ربما بأنقى وأنصع حركة إسلامية[1] عرفتها سوح الجهاد وسوح الكفاح في تراث مسيرة عمرها ربما أكثر من ألف سنة. . . . فلم يتبادر أبداً هنالك من شكّ في نقاء ونصاعة ومسيرة الحركة لا من الناحية الفكرية ولا السلوكية. . . ولكن أين هو الوعد الموعود وأين هو ما كنّا نطمح إليه في أن نعيش أحلامنا في بناء وطن إنساني. .؟ فهل كل ذلك هو أن الآخرين أرادوا لنا أن نقع في المطب. . .؟ أو أن الأعداء منعونا في أن نحقق أحلام الناس. . . .؟ أم ماذا. .؟

وكذلك يصل الإسلاميون إلى الحكم في مصر وفي تونس وفي الطريق لهذا القطر أو لذاك. . . فأين إذن المشكلة. .؟ هل أننا فهمنا التاريخ مغلوطاً أم أننا لم نقرأه جيداً. . .؟

لا أعتقد هذا؟ ولا ذاك. . . . . .

إنّها مشكلة الحكم. . . . . إنّها مشكلة كبرى من مشاكل الإنسان، لا

(1) أعني بها حزب الدعوة الإسلامية الذي حكم منذ عام 2003 والى الوقت الحالي بشخصية رئيس السلطة التنفيذية أي رئيس الوزراء.

مشاكل الأديان. . . . إنّه لمن الخطأ أن نعتبر أنّ المشكلة هي مع الدين، بل أنها مشكلة ذات الإنسان سواء أكان متديناً أم علمانياً أم كافراً. . . . . إنني لا أعتقد بأن هنالك ما يُسمّى حزباً إسلامياً جاء بفلسفة للحكم مختلفة عن فلسفة الآخرين من العلمانيين[1]. . . فمبادئ الحكم هي واحدة سواء أكانت في العراق أو في مصر أو في أمريكا، بل أن الإسلامي عندما يحكم فإنه أقرب إلى الابتعاد عن مبادئ غير المبادئ التي تعوّد على تسطيرها من قبل القادة الدينيين. . إنهم كانوا يقولون للحسين (ت 61) بأنّنا ندخل الجنة بقتلك[2]. . . . . إنّهم يعتقدون بأنّ الله قد جعل الأرض والناس تحت سلطتهم. . إنّه مفهوم تكاد تلمسه لدى الكلّ من الدينيين السياسيين، سواء أكانوا دينيين مسيحيين أو يهود أو كونفوشيين أو إسلاميين. . إنّها معادلة واحدة بل هي ذات الفكرة وذات الدلائل. . والتاريخ والناتج يقول بذلك صريحاً وخلال أكثر ربما من ألفي سنة كلّها تقول: عندما تحكم باسم الدين فأمامك إمّا أن تكون كما يريدك الحكم ومبادئه التي لها قوانين خاصة لا يمكن الحياد عنها. . . . . أو أن تكون ديكتاتورياً عاتياً. . . .

ولكن هل لي أن أقول بانّ الدّين يدعوني إلى أن أكون سفّاكاً للدماء إذا تعارضت مبادئ السماء مع مبادئ الناس. .؟ لا أبداً ليس هذا ما يحاول الآخرون السياسيون أعداء الدين نشره بين الأمم في قولهم بأنّ الدين عندما يحكم تكون هنالك دماء. . .

إذن ماذا يجب على الإسلاميين أن يسعوا إليه. . . . . .؟ هل يتركوها للعلمانيين والبقية الباقية من التوجّهات الفكرية والسياسية التي تعمّ البلد،

---

(1) http://en.wikipedia.org/wiki/Islamization.

(2) كان قادة و ربما الجنود الذين خرجوا إلى قتال الحسين أكثرهم من الملتزمين دينياً، كما حارب أبيه علي أيضاً في النهروان ممن كانوا يُعرفون بأصحاب الجباه السود.

وأن يهتموا هم في الجوامع والصوامع..؟ لا أبدا ليس هذا هو ما يجب العمل عليه.. وإنّ ما يجب العمل عليه ومن خلال النظرية الفكرية الانسانية، في أن الحزب الإسلامي لا يجب إن يحكم إلّا بما اتفق الناس عليه، لا بما هو مسطّر في أدبياتهم.... لأنّ الأدبيات الدينية هي ربما كلّها عبارة عن أفكار فقط، وليس هنالك ما هو مؤكد سماوياً في وجود أدبيات دينية للحكم... نعم هنالك من يؤكد العكس ولكن تلك الفئة لم تتمكّن وإلى الآن وفي ظلّ اتساع العلم الفقهي إثبات ذلك من الناحية الثيولوجية..

وهذا معناه بأنّ الإسلاميين أمامهم الساحة مفتوحة كي يصارعوا الآخرين من المنافسين السياسيين بحجة السياسة والانتخابات... ولا علاقة للدين وأسطورته الحاكميّة مع كلّ مفردات السياسة والحكم من شيء، تماماً كما فعل أردوغان[1].. جاء بمُثُل إسلامية شخصية لأفراد إسلاميين لتكون قاعدة لتطبيق مفاهيم علمانية أقرّتها مسبقاً دساتير دولة، فتمكن من أن يستعمل القدرات الإسلامية التي تتميز بالصدق والمثابرة والإخلاص والتدين في تطبيق المبادئ التي هي مبادئ حكم (كافرة كانت أم علمانية أم محايدة).

فقوة الإسلاميين في الحكم هو الصدق والعلم وقوة التطبيق والإخلاص مع الناس، وليس هنالك من اتفاق مسبق ما بين الناس وبين الإسلام في أن يوصلهم إلى الحكم إلّا من خلال تلك المبادئ الإنسانية الكبرى والتي أهمها هو المعرفة والقدرة والطّاقة والصّدق والنقاء والترفّع عن الماديات... ووووو.

(1) http://en.wikipedia.org/wiki/Justice_and_Development_Party_(Turkey).

فلا تتعبوا أنفسكم أيها الإسلاميون في شعاراتكم فإنّها أولاً هي لنا قبل غيرنا، فإن كنت إسلامياً فأمامي نموذجاً من نماذج العقل الإنساني عاش مع الحكم وهو يقول له يا صفراء... يا بيضاء.... هكذا فهم المجتمع الإسلام، وإلّا فلا... وبالتأكيد فإنّنا بشر وليس لنا أن نقول ذلك ولكن لنا أن نتعلم من الآخرين.

كيف نعين المالكي[1] للفوز بالانتخابات القادمة 1 من 5
القيادة وأزماتها

أزمة التربية القيادية. . . . . . ليس هنالك أبلغ ممّا قيل في شأن السلطة عندما وصفت بأنّها (عقيمة) لا تُورّث لأحد حتى وإن كانوا ذوي قربى، ومقولة (لو نازعتني فيها لأخذت الذي بين عينيك) ليست ببعيدة عن الواقع، فلا يمكننا الآن بأن نفكر بأنّ السلطة في هذا الزمان تحوّلت إلى (عفطة عنز)[2] كما ذكرها قائلها وهو بالتأكيد كان يعنيها. . . .

ويمرّ العراق اليوم بأزمة كبرى قد لا يستبيّن ذلك للمواطن العادي، ولا للتكنوقراطي، وكذلك المثقف العراقي المجرّد. . . . وأعني بالمجرّد هم أساتذة الجامعات والكُتّاب والمؤلفين ومن أصحاب القدرات الأخرى الفكرية التي تمتلئ بهم سوح العراق، وإنما الوحيد الذي يُميّز تلك الأزمة ويشعر بعمق ثقلها هو المثقف السياسي الوطني صاحب التجربة. . . . . ومثل هذه الحالة كمثل المرض الدقيق المخفي في الجسم الذي لا ينتبه إليه الآخرون ممّن يعمل في المختبرات أو في بقية مراكز البحوث كمرض الالتهاب الرئوي الخاص الذي يقتل المصابين بمرض

---

(1) نشرت السلسلة ابتداءاً من ديسمبر 2013.

(2) قول الإمام علي في إحدى خطبه، راجع شرح نهج البلاغة، ابن أبي الحديد.

(الايدز)[1] والذي يعتقد الكثير من الناس بأنّ سبب الموت هو الفيروس، بل بالحقيقة هو هذا الطفيلي الموجود في الرئة الذي لا يجلب أي انتباه له من قبل الأطباء غير المتخصّصين في ذات المرض.

وأزمة العراق المتأصّلة هو خلوه من القيادات السياسية المتنورة القادرة على أن تحمل لقب (القائد)... نعم هنالك قدرات كبرى في العراق من الذين يمتلكون القدرات الشخصية أو (شجاعة العسكر) الذين لهم باعٌ طويلٌ في قيادة انقلابات، أو سفك دماء، أو جحفلة العساكر وما إلى ذلك، فالعراق ومنذ الزمن البعيد وربّما منذ تأسيسه لم يألف إلّا هذا النوع من القادة السياسيين لا غير، ابتداءاً بحمورابي وسرجون ومروراً بالحجاج وانتهاء بصاحبنا الآخر الذي تهاوى في 2003.

فالعراق لم يعرف ربما إلّا قائداً واحداً أو اثنين يمتلك قدرة على قيادة البلد سياسياً ومعرفياً في مسيرته التي طالت لأكثر من خمسة آلاف سنة منذ ما قبل كتابة التاريخ والى الآن، أي ما قبل التحرير في 2003.... هذا مقارنة بالمستوى العالمي لصفات القيادة وقدرات النفس..... ولذلك تأسّست فكرة القيادة على الظلم والقوة وكُتبت أدبياته على هذا النهج (إنه يحتاج إلى الظلم الضعيف) فالقائد يجب أن يكون دموياً، وبقدر ما يأكل من لحوم الناس عدداً فهو في عداد الناس قائد ملهم..... وليس لنا بحاجة إلى إثبات ذلك لأنها حقيقة تاريخية لا غبار عليها.... فمن يُفكر بقيادة عقليّة وأخلاقيّة وعلميّة فأمامه الجامع والحسينية... فالحاكم هو فقط من يبني السجون ويسلب لقمة العيش ويُحوّل الناس إلى قطعان تسير خلف حاجته اليومية.

---

(1) http://en.wikipedia.org/wiki/Pneumocystis_pneumonia.

لم تُعلمنا مدارسنا ومناهجنا الدراسية والشارع الاجتماعي والدراسات العليا على تبني مفاهيم القيادة أو زرعها في نفوسنا، ولم نجد ذلك أيضاً في أدبياتنا وفي تاريخنا الطويل. . . . . فالقيادة في التاريخ العربي إمّا أن تتأتّى من (العشيرة) أو من (الغزو) و(الانقلابات)، في الوقت الذي تمتلئ الأساليب التربوية الغربية بمفاهيم تنمية الصفات القيادية في الأطفال والكبار، يعلمونهم أن القيادة لا تُعطى بل تُكتسب وتؤخذ، وأنها بيد من ينشدها إن اتّبع الطريق الموصل إلى مفرداتها. . . . . . بل أنّ المجتمع غالباً ما يقتل في ذات الإنسان طموح القيادة، وكأنّه مفهوم عام تربّى عليه أجيال العراق (حسدوا الفتى إن لم ينالوا سعيه/ فالقوم أعداء له وخصوم) وكأنّ القائد هو دوماً يجب أن يتحول إلى عدوّ للآخرين. . . .

وقد أثّرت هذه الفكرة، بل بُنيت في عقليّة المعارضة العراقية في زمن النضال السلبي، وتحوّلت شخصيات الكثير من المعارضين السياسيين إلى نسخة داخلية ثابتة في تبني مفهوم الحاكم (السيف)، وهي نمت في شخصياتنا أوتوماتيكيا وبدون شعورنا، مع أنّنا من أوائل الرافضين لها، بل نعيب على الآخرين وممّن يفكّر بها لا فقط ممارستها. . . . . . وقد تحوّل هذا الأمر إلى واقع سيكولوجي نجده مرضاً مُزمناً لدى كلّ الحكام الذين مروا على حكم العراق منذ القدم، وعندما أقول القدم أي ما قبل التاريخ، ولم يتمكن الإسلام عندما انطلق في ثنايا الأمة أن يُغيّر من واقعهم لأنه يبدو بأنّه مرض نفسي وليس حاجة تربوية أو سلوكية. . . . فأحدهم كان يجلس على الصلاة وتبتل لحيته من دموع عينيه في الوقت الذي لا يتورع أن يبني المعارضون لحكمه في داخل إسطوانة حتى الموت. . . . إنها سيكولوجية مُتحكّمة بشكل مُتجذّر في عقول الكثير من العراقيين السياسيين الذي عاشوا وتربّوا في ظل النظام البعثي وفي ظلّ الأنظمة التي سبقته. . . . . فمعظم

العاملين على الساحة السياسية العراقية اليوم هم ربما من مواليد لنقل 1945 أقل أو أكثر بقليل، يعني بأنّ الوعي السياسي قد تكوّن إبّان هذه الفترة من الحكم (قاسم، العارفيان، البكر، صدام) وهي الفترة التي تأصّلت فيها فلسفة الانقلابات العسكرية والقوة وروح التسلط... وهكذا نما الكثير من العراقيين وبدون شعورهم على فكرة الحكم الذي عرفوه من خلال تجربتهم ومعيشتهم لأحداث الساحة المتلاطمة المُعقدّة إلى أن تحوّل الأمر إلى ما يشبه القانون الذي يقول بأنّ السياسة هي طريق وسخ ومُضلّ، بل خطر على شخصية الإنسان، وأن السياسي يجب أن يكون شراً بدون مبادئ... وذهبت هذه الفكرة ليست فقط على مستوى التسطيح في الشارع، أو في الأدبيات السياسية وإنما انعكست على الفكر الثيولوجي والفكر التشريعي والفقهي..... وكانت ردود الفعل الكبرى لصفات الحاكم هو العزوف عن الدنيا، وبما أن ذلك مستحيلاً في الواقع الإنساني الفطري، فلذلك فإنّ الشخصية الوحيدة التي لها تلك القدرات هو الشخصية (المعصومة) أي تلك التي فطرت تكوينياً على رفض حبّ السلطة وهم المعصومون من الأئمة، بل ذهب البعض إلى أن يكون نوابهم كذلك كما صرحت بذلك نظرية (ولاية الفقيه) وكما ذهبت أيضاً إليه نظرية النايني (ت 1936) في (وصاية الأمة على نفسها)....

وهكذا صار التلازم شرطياً بل وجوبياً ما بين الحاكم وبين القوة الغاشمة... وتحوّل إلى مفهوم شعبي، وهو أن السياسي أو الحاكم مُتّهم في تدينه أو في إيمانه أو في مفاهيمه الإنسانية أو الفكرية، مع أن الناس أحياناً لا ترى في ذلك الاتهام منقصة بهم، لأن الحاكم هو المعفي فقط من سلوك طريق الأخلاق والمبادئ والصدق.

بهذه العقلية المُعلنة أحياناً والمخفيّة أحياناً أخرى نشأت القوى

السياسية عموماً، ونشأ القادة الذين بدأوا العمل الحزبي في الصراع مع الديكتاتور المقبور الأخير مع فرق في أنّ القوى غير الإسلامية ترى بأن (الغاية تبرر الواسطة) أما الإسلاميون فإنّهم يرون في ذلك مفهوماً مشابهاً ولكنه يحمل ذات المعنى (تقديم الأهم على المهم) أو نظرية (تزاحم المصالح) أو نظرية (مجهولة المالك) أو نظرية (الاستنقاذ) أو ما إلى ذلك من مفاهيم كثيرة من الممكن لغير السياسيين الاطلاع عليها في مفاهيم الوجودات الإسلامية الحالية إمّا من خلال السلوك، أو من خلال الأدبيات. . . . . وهذه المفاهيم بالتأكيد هي مفاهيم لا تمتّ إلى واقع الإنسانية بشيء ولا إلى مفاهيم العقل مهما قيل عنها ومهما وُصفت أو شُرحت تبقى كلها مفاهيم عبارة عن ترسيخ لحالة الديكتاتورية الفكرية التي تسود عقول السياسيين في خلال تلك الفترة من الزمن، أي في أواسط الستينيات من القرن الماضي وإلى حين السقوط المفاجئ في عام 2003.

هذه النخبة من السياسيين هم الآن المتصدّون لواقع الحكم في العراق، وهم العاملون في السياسة وفي الأحزاب وفي الوجودات البرلمانية وغيرها، وهم العيّنة التي من المفترض أن يخرج منها الرئيس أو القائد الذي يقود العراق سياسياً كقائد (دولة) وقائد (سلطة). . . . . أما إذا كان البعض يتحدث عن شخصيات أخرى كانت مُنزوية هنا وهناك وتريد أن تقفز إلى السلطة وفي هذه الظروف فإنّه بالتأكيد واهم، فزمن (الفلتات) (كانت بيعة أبي بكر فلتة) لا وجود له في هذا الوقت، ولا يمكن الركون إليه أبداً أعني في هذه الظروف وبالتحديد في عراق الآن وفي الانتخابات القادمة.

نعم من الممكن أن يفوز هذا الرئيس أو ذاك برئاسة الوجود الحزبي الذي يقوده ثم يدخل سدّة المنافسة إلى أن يصل إلى الحكم كما حدث لرئيس (حزب الدعوة) إبراهيم الأشيقر أو نوري المالكي، وهذا ممكن بل هو المتوفر، ولكننا لا نتحدث عن هذه الظاهرة لأنها ليست بالظاهرة

السحرية التي تفرز القائد، وليس أدلّ على ذلك الواقع القيادي أكثر مما نعيشه اليوم منذ التحرير، وربما منذ الانتخابات الأخيرة ممّا يترك إنطباعاً غير قابل للطعن في عدم نجاح هذا الأسلوب في انتقاء القيادة وكفاءتها في بناء هذا البلد وفي هذا الظرف بالذات. . . . . وأرجو التأكيد هنا على التخصصيّة المنفردة في واقع العراق الجغرافي، وفي إحداثيات الزمن، وفي متطلبات القيادة. . . . . . هذا من جانب، أما من الجانب الآخر فقد تمكن الرئيس المقبور السابق من أن ينتزع القادة التاريخيين من بين ثنايا الشعب يلاحقهم بل ويقتلهم إلى حين وصل الأمر إلى غياب القياديين السياسيين الفعليين.

إنّ الكثير من الناس يتوقع من القادة الحزبيين أو القياديين الفئويين أن يكونوا أملاً لهم في قيادة العراق المستقبلية، ولسنا في معرض تقييم أولئك القادة أو الطعن بهم لأنهم شخصيات متميّزة وطنيّة جزاهم الله خير الجزاء لما قدّموا من عمل حثيث في طريق ما يؤمنون به بغضّ النظر عن نتائج ذلك العمل. . . ولكننا من المنظار العلمي الواقعي السياسي العالمي، ومن خلال المقاييس المتعارف عنها في تقييم شخصية القائد أو شخصية الإنسان عموماً فإنّ كلّ ذلك خاضع إلى المقاييس العلميّة والواقعية لقدرة الإنسان، وهذا لا يتحقّق إلّا من خلال تاريخ حياته في البحوث التي قدّمها أو الانجازات السياسية، أو الاجتماعية، والشجاعة التي أحرزها لبناء الوطن.

فمن الصعوبة في هذا الوقت أن نعتمد مقاييس النضال أو مقاييس حُسن النيّة كمعيار للقيادة، فصفات التاريخ الجهادي والسجون والتشريد ليست لوحدها تُقرّر الصفات القيادية التي يتطلبها العراق الآن، نعم من الممكن اعتمادها كتكملة للصفات الواقعية (الانجازية) والتي أعني بها المشاريع التي تحققت من خلال قياديّته، ثمّ الانجازات الخدميّة التي حققها هذا القائد أو ذاك. . . وأمامنا نلسون مانديلا (ت 2013) المَحرّر الكبير

والشخصية التي يُفتخر بها والذي انتخبه شعبه بسبب نضاله، ولكنه عرف نفسه جيداً وأدرك بأنّه ليس هو القادر على بناء وطنه، وأن تأريخ النضال غير تاريخ البناء، فقال لشعبه بأنه عليه أن يرحل وهو في أوج قوته ليس في بلده فحسب بل في كلّ العالم إلى أن تحوّل إلى رمز من رموز الانسان الحُرّ في هذا القرن. . . . . ومثل مانديلا كثيرون في العالم الغربي، فهنالك (بريستون مانك)[1] الشخصية الكندية الكبيرة التي تربعت على عرش حزب المحافظين بعد أو وحده مع جناحه المنشق، وعندما أتم التوحيد قال لأعضاء قيادته: إنني رجل توحيد ولست رجل قيادة وهكذا برز هاربر رئيس الوزراء الكندي الحالي. . . وغيرهم كثيرون في مسيرة الأمم. . . . وكأنّ المقولة بأن (المُلك عقيم) محيطها يقتصر على عقليات دون أخرى، وقد يكون ذلك جزء من التراث البدوي الذي نمت الشعوب على منهجه وفلسفته الشعوب العربية كما يبدو لي. . .

ولقد كان لي ومنذ أكثر من سنة أن أضع بعض المعايير للقادة العراقيين المرشحين إلى قيادة الواقع العراقي والدولة من خلال الانجازات التي يمتلكونها والمؤهلات التي يحملونها، فقد وجدت صعوبة كبرى في إدراك التاريخ الانجازي للسّاسة العراقيين (بهذا الجانب، جانب الانجاز) نعم هنالك شخصيات تمتلك 10% انجاز، وهنالك شخصيات تمتلك 20% وهكذا. . . . ولم أجد هنالك من قدرات واقعية لشخصيات سياسية مرشحة لكي تحمل صفة القائد الذي تنساق له القدرات العراقية طوعياً من خلال التاريخ العملي والتاريخ الفعلي على مستوى التقديم والانجاز، وربما هنالك من هذا القبيل ولم أطّلع عليه فعندئذ سيكون التقصير من جانبي وأتمنى على الآخرين إعانتي في تشخيص الخلل. . . . . أي بمعنى آخر

(1) http://en.wikipedia.org/wiki/Preston_Manning.

يمكن أن يتميز السيد الشهيد الحكيم (ت 2003)[1] الذي اغتالته الأيدي الأثيمة بتاريخ إنجازي ضخم بغض النظر عن اختلافنا أو موافقتنا لتلك الانجازات أو التوجهات، ولكنه فعلاً كان يملك تاريخاً إنجازياً يمكن له أن يُصاول مع الآخرين من قادة الدول في امتلاكه لذلك.

ماذا نحتاج في القائد....؟ إنني لا أعتبر القائد هو ذلك الذي ينتخبه حزبه أو فئته أو قوميته فهو بالتأكيد ربما قائد في محيط تلك الفئة، إننا لا نتحدث عن ذلك، وإنما نتحدث عن قائد للعراق، ومن الخطأ اعتماد قيادة الحزب والتعويل عليها في إفراز قيادة العراق.... فالدول العريقة في الديمقراطية لا تُعطي لذلك الأمر من شأن في واقع الانتخابات الوطنية، بل أن القائد الحقيقي هو من ينتخبه الشعب مباشرة، وليس الحزب بغض النظر عن ترشيح حزبه له أو ترشيح البرلمان..... في العراق نحن لا نحتاج إلى من ينتخبه حزبه، فصدام (ت 2006) أو القذافي (ت 2011)، وبينوشيت (ت 2006) حصلوا ربما بنسبة الأعلى في العالم في عدد الذين صوّتوا لهم، ولكنه في واقع الأمر لا يُمثل نسبة فعلية واقعية.. نحن لسنا مع ذلك، وإنما نميل إلى الرأي الشعبي الفعلي الذي يتفاعل معه الشعب، وليس التشكيلة الفئوية أو الحزبية..... كما حدث مع الانتخابات المصرية التي أظهرت فارقاً ضئيلاً جداً في نسبة الأصوات ما بين المرشحين في الانتخابات بعد مبارك وهو الشيء الذي عمّق الانقسام الكبير في صفوف الشعب المصري، وهو دلالة لا تقبل الشك في أن الانتخاب المباشر هو الطريقة الفعلية للقيادة الحقيقية..... وهنا من الممكن أن نقول بأن مُرسي لا يُمثل إلّا نصف زائد واحد مع أنه يملك نسبة الـ 100% في داخل حزبه..... ونحن هنا لا نتكلم عن إمكانيّة التحقيق من عدمه، بل نتكلم عن صفات القائد الواقعي الشعبي والذي أعنيه في مقالي هذا.

---

(1) http://en.wikipedia.org/wiki/Mohammad_Baqir_al-Hakim.

كيف نُعين المالكي للفوز بالانتخابات القادمة 2 من 5 التحزب...

إنّ الإسلاميين غالباً هم المرشحون لحيازة قصب السبق في الواقع العراقي الآن، وهي سمة ليست مقتصرة على العراق، وإنما في كل البلدان العربية، بل إنّها هبّة بدأت منذ أيام أحداث الثورة الإسلامية في إيران في سنة 1979 والتي نراها ليست أمراً إسلامياً فقط بل هو موجة الدين بشكل عام استعرت في كل بلدان العالم الشرقي والغربي، في الوقت الذي كان الدين رمزاً فقط من رموز الدولة، ولقد كانت المفاجئة الكبرى في أحداث التغيير في عام 2003 في العراق أن برزت القوى الإسلامية بقدرات كبرى لم يتوقعها الإسلاميون أنفسهم وبذلك لم يكن أمامهم من خيار إلّا مسايرة واحتواء الموجة الإسلامية العارمة التي لم يحسب لها حساب بدلالة أن الإسلاميين لم يُهيئوا قواهم للمرحلة ما بعد سقوط صدام.

وهكذا كانت الأحزاب الإسلامية التي بدأت في عملها في العراق تتخذ طابع التسييس في شأن التعامل مع الأحداث وانضوائها في واقع البرلمان العراقي...... لم يكن للأحزاب العتيدة الإيديولوجية الفكرية الإسلامية مثل (الإخوان) و(الدعوة) نصيبها في الواقع الاجتماعي إلّا قليلاً، بينما أثبتت القيادات الشعبية الدينية قدرة أكبر على الكسب الشعبي والسياسي من الأحزاب التقليدية الدينية..... ولكن الشيء المفاجئ الآخر الذي أفرزته

العملية الانتخابية الأخيرة هو اكتساح التيار غير الحزبي أي المُسيس غير الديني وهو تيار (العراقية علاوي)[1] وحصوله على النسبة الكبرى في عداد المرشحين، ولكن السجال القانوني كان له أن يحل الأمر سلمياً في تعريف كلمة (الكتلة الأكبر) وماذا يعني ذلك، في الوقت الذي كانت تلك المفاجئة كبيرة ليست فقط للإسلاميين، وإنما لذات (الكتلة العراقية) (غير المتحزبة) التي تفاجئت فعلاً بعدد الأصوات التي حصلت عليها ومقاعد البرلمان وهي 91 مقعدا من أصل 325 مع أن تلك الكتلة كانت من الهشاشة بمكان بحيث أن المتوقع كان يرى ذلك لابد وأن جاء من خلال التزوير، وفعلاً فلم تتهيأ لا القوى الغربية ولا المحلية ولا الواقع العراقي للمشهد الجديد الذي برز وبشكل مفاجئ للجميع مع إدراكي شخصياً بأنّ القوى بأجمعها (المتناقضة والمتوافقة) المعنية بالشأن العراقي كان يريد بل يرى بأنّ المصلحة في هذا الظرف أن يحكم الإسلاميون لأسباب كثيرة جداً لسنا في مجال التعرض إليها الآن. . . .

مع أنّ المنطق (العقلي) والتسلسل التاريخي وتجارب الشعوب يقول بأنه من الضروري أن تتحول القوى الإسلامية إلى (معارضة) بدلاً من أن تتحول إلى (حاكمة)، وقد كان متوقع لها أن تتحول إلى معارضة رصينة، بل قوية متماسكة أمام أداء الكتلة (العراقية) الهش والتي لم يتوقع لها المحلّلون السياسيون أكثر من سنتين قبل أن تسقط أمام ضربات المعارضة الإسلامية بأحزابها وعمق انتشارها وحسن اختيارها للمناسبات الاجتماعية والدينية. . . .

(1) http://en.wikipedia.org/wiki/Iraqi_National_List.

ولعله وللمرّة الأولى في التاريخ تتفق كلّ دول المنطقة ومن ضمنها الغرب في أن يتسلّم الإسلاميون رئاسة الوزراء في هذه المرحلة من واقع العراق. . . ولو حدث العكس لكان الواقع التاريخي اليوم مختلفاً عن الشيء المعروض أمامنا اليوم. . . . . وهكذا كان أمام الحزب الإسلامي العتيد (الدعوة) أب الأحزاب الإسلامية الشيعيّة أن تكون هي المرشحة لاختيار رئيس وزراء بسبب الميل الذي أبدته الكتلة الصدرية (بيضة القبان) في العمليّة الإفرازية الانتخابية الداخلية وذلك بسبب الإرث التاريخي البارد ما بين آل الصدر وبين آل الحكيم مما كان للمالكي أن يبرز إلى واقع الأحداث كرقم مهم وقوي في مقابل منافسه الآخر العراقي العقل، الغربي الثقافة والتجربة، عادل ابن السيد عبد المهدي المنتفجي. . . . وهكذا وصل المالكي إلى حيازة إرث مُشتت صعب متباين الآراء ذو توجهات مختلطة من الصعب السيطرة عليها في ظل الواقع العراقي الحالي.

وأمام هذه الدراما لم يكن الضحية في مثل هذه المأساة إلّا الحكومة التي تعطّلت أعمالها تماماً. . . . . تعطّلت في الواقع الخدمي، وشُلّت بشكل كبير من خلال القيادات السياسية التي تحكّمت بمسيرة الدولة من الوزارات ومن المؤسسات الحكومية المنتشرة بسبب التعارض ما بين المصلحة الشخصية والحزبية للكيانات السياسية من جهة، وبين المصلحة الحكوميّة (الدولة) من جهة أخرى، في الوقت الذي اعتبر البعض - خطئاً - بأنّ العراق هو المالكي أو بأنّه هو (الدعوة)، وكلما حاول المالكي أن ينهض بهذا نكص ذاك، فتخلخل الحمل بصورة حتى تحولت السلطة التنفيذية إلى حكومة أزمات، وليست حكومة تخطيط وعلم استراتيجي، في الوقت الذي كانت القوى الأخرى المتحالفة مع الائتلاف العراقي أي المالكي في دولة القانون أو التشكيلة الإسلامية عموماً تعيش أوقات رخاء

بسب تحمّل المالكي ثقل الرأي الشعبي بسبب انحسار القدرة التخطيطية والعملية البنائية للدولة، مع استمرار الغمز والتقليل من قدرات حكومة المالكي من قبل أطراف المتحالفين مع (الائتلاف)، فشمرت تلك القوى عن ساعديها جهداً خفيّاً في تعطيل مشاريع الدولة ومشاريع الحكومة بسبب النزاع الذي استعر ما بين أطراف الائتلاف العراقي مع رأس السلطة التنفيذية المالكي على خلفيّة ضمان مستقبلها السياسي، وذلك من خلال أولاً حيازة ما تتمكن من أموال الدولة إما من خلال المشاريع الوهمية أو من خلال تركيز سلطاتها في المواقع العراقية والوزارات في حالة تخلي المالكي ذاته عنها، لأنّهم لا يثقون سياسياً به ويعتبرونه بأنه استمرار لإرث الصراع الذي عُمره أكثر من 25 سنة بدءاً من إيران في بدايات الثمانينيات واستمر إلى حين السقوط، وكذلك الحال ينطبق على تشكليه السيد المالكي ذاتها غير المتجانسة والتي سوف نتحدث عنها بشيء من الإيجاز، ولكن بدون الذهاب عميقاً في مفاهيم ذلك الجو المحموم.

وهكذا نرى بأنّ غياب الأمان (Security) ما بين القوى المؤلفة للحكومة قد انفرط كلياً، وكان على كل وجود أو مُكوّن من تلك الوجودات أن يهتم بحاله لأن الأطراف الأخرى كلها تنوي الشر أحدهما للآخر، وعليه فإن منطق الأشياء تستدعي حماية نفسها من الضربة المفاجئة التي قد تأتيه من أي بل من كل طرف من الأطراف. . . وهكذا انعكس هذا الجو ليس فقط على الأحزاب المؤتلفة مع الوجود الإسلامي، بل على كلّ الوجودات السياسية التي تجتمع تحت قبة البرلمان ومن ضمنها تجمع دولة القانون الهش الذي يعيش أوقاتاً صعبة جداً وربما كما يعبر عنه في الأدبيات (كراكب الأسد) يهرب منه الناس ولكنّه هو الأكثر خوفاً. . . .

وفي ظلّ هذا الواقع المحموم تجاذبت القوى السياسية وتصارعت بنوع

من العدوانية التي لا نجدها في طبيعة الصراعات السياسية الدائرة في العالم كما مثلاً في لبنان، وأعتقد بأنه لولا الوجود الغربي التحالفي لرأيت العجب العجاب في الصراع ما بين هذا وذاك. وليس (بداحس والغبراء) وتاريخها و(حرب البسوس) ببعيد عن تراثنا وواقعنا. . . . صحيح أن هنالك أكثر من نَفَس وأكثر من توجّه وأكثر من مصلحة، ولكن الولاءات البديلة لعبت دوراً رئيسياً على حساب الولاء الوطني وهو الجامع الكبير القوي لكل الفُرقاء السياسيين في العالم كما هو في (البوسنة والهرسك)، وفي (كرواتيا) و(كوسوفو)، أو في أفريقيا فيما بعد مذابح (رواندا) وغيرها مثل جنوب أفريقيا وما شابه. . . .

والمشكلة الكبرى في الوجودات السياسية الدينية العراقية (الأصلية) هو أنها وجودات (إيديولوجية) (حزبية) وهي من أعقد القضايا فيما لو تواجهت في حسم صراع سلطوي، وهو ربما الوجود الوحيد في العالم اليوم الذي يحمل نفس القاعدة الفكرية لاستمرار الصراع لو اعتبرنا الصراع الكنسي الأوروبي أولهما. . . . وربما الأقرب من كلّ ذلك هو الواقع اللبناني الذي لولا الحرب الأهلية وإفرازاتها في السبعينيات من القرن الماضي ونتائجها الملموسة التي أثبتت بأن الغالب والمغلوب لم تلدهم أمهاتهم لحد اليوم، بل الكلّ غالب والكلّ مغلوب. . . . . لولا تلك التجربة فإنه سوف لن يتحسس أولئك الفُرقاء ماذا يعني شركاء الوطن في المنطوق السياسي الحسّي. . . . . وهكذا واعتماداً على إفرازات تلك الحرب ودروسها التمس اللبنانيون هذه الحقيقة واقعاً فعلياً وليس نظرياً سياسياً بعد أن دفعت الطوائف ثمناً باهظاً وبشكل وحشي إلى أن وصلت إلى النقطة التي قالت فيها الأطراف بأجمعها بأنّني حتى وإن كنت الرابح فأنا الخاسر. . .

ولذلك فإنّ حزب الله اليوم قد يحافظ على قوة أو وجود (عدوه اللّدود)

في الوقت الذي له الإمكانية لمسحه من الأرض عسكرياً ولكنّه - أي حزب الله - من مصلحته أن يحافظ عليه، وأن يمنع أي وجود آخر للتقرّب منه لأنه من المستحيل اليوم أن يستقر النظام اللبناني وأكرّر (اللبناني) بدون وجود ذلك التشكيل المزعج المرعب الشكاك المحارب البغيض. . . . . . فعلى الحزب أن يستوعبه بكلّ ما فيه من سيئات، وما أكثرها وأصعبها، في الوقت الذي يحافظ الحزب، على وجود ذلك التشكيل. . . . . . ويذكرني هذا الموقف في عالم الطب بمثَل قريب المعنى وهو أن البعض من الأمراض عندما تبقى في الجسم فإنها تمنع المرض الأصعب من أن يُهاجم الجسم وربما يقتله، فعليه أن يتعايش مع مرض مُزمن بسيط مزعج من أن يواجه مرضاً صعباً وقاسياً. . . .

هذه الوجودات السياسية (الإيديولوجية) التي نتحدث عنها في حالتنا الراهنة تمتلك من الحس الفكري والثيولوجي والتاريخي ما لا يمكن النقاش في معتقداتها لأنّ الوجودات الإسلامية العراقية تختلف عن نظيراتها الأممية في أنحاء العالم في طريقة فهم كلاً من الجانبين للآخر. . . . . فاللبناني مثلاً الإسلامي حسم أمره في معرفة خطوطه الحمراء، أما العراقي الإسلامي فإنه لمن الصعب وفي هذه الظروف أن يتصور أو يعتقد بوجود خطوط حمراء. . . . . بل يعتقد بأنه هو الذي يضع للآخرين تلك الخطوط الحمراء، وأنه مُحصّن بل يملك ما لا يملكه الآخرون في شتى وجوه السياسة، فهو يعتقد بأنه لا يخسر شيئاً في حالة نشوب أية أزمة أو معركة فنتائج المعركة ليست بأسوأ مما هو الآن عليه من صراعات ونزاعات. .

أمام هذا السيناريو المعقد (بالثيولوجي + السايكولوجي + التاريخي) كان أمام دولة الرئيس المالكي أن يجد الطريق للوصول إلى توافق مقبول مع

ممرات مليئة بالأشواك وبالمشاكل الكبرى في ظل غياب كامل لنظرة استراتيجية وطنية شاملة من قبل الفُرقاء والشركاء السياسيين في العملية المحاصصاتية وقد كان أمام هذا السيناريو على رئيس الوزراء أن يتخذ خطوتين مهمتين. . . . . .

أولاهما: هو كسب القطاع الشعبي من الناس، وذلك من خلال تقديم خدمات حقيقية. . . . بالإضافة إلى تحقيق الأمن. . . . ولم يتحقق كلا الأمران لأسباب بعضها خارجة عن إرادته وبعضها من خلال إهمالها من قبله من خلال عدم الاعتماد على قدرات تكنوقراطية لبناء العراق في شتى أنواع الخدمات. . . . . . بالتأكيد كان أمام دولة الرئيس ربما خيارات أهم من ذلك لأنه ليس من قبيل الإنصاف أن نعتقد عكس ذلك، ولكننا في ذات الوقت لا نرى بأن استعارة مستشارين عالميين من شتى أنحاء العالم فيما يخصّ الصحة أو السكن أو البناء الحضري بمهمة صعبة أو أنها معجزة، أو أنها شيء مستحيل لأن الممارسة البنائيّة التي نتحدث عنها هنا كانت قد مورست قبلاً في دول كثيرة من العالم، وهنالك أبطال لها ومتخصصون في هذا الجانب معروفون من قبل الحكومات الفتية التي غالباً ما تستدعيهم لبناء جانب من جوانب الدولة. . . وفي اختصاصي الصحي فإنه ليس من الصعوبة توفير تلك الكوادر أو المستشارين الذين لهم القدرة على بناء صحة العراق وبُناها التحتية. . . . . . كذلك يمكن لي أن أتكلم بعض الشيء عن السياحة وعن السكن وعن الكهرباء وهي التي تتبع لنسق واحد في معالجتها. . . . . . صحيح أن رئيس الوزراء أحاط نفسه بمجلس أو هيئة للمستشارين، ولا أعرف عددهم ولكنهم وبغضّ النظر عن الأسماء فإنّهم (بيروقراطيون) عاجزون عن العمل وعن التقديم، وهو شأن معظم المتخصصين من العراقيين أو أصحاب الكفاءات (الحكوميين) وربما وجدته

في كلّ مفاصل الدولة - بشكل عام - ولا أعني اسما معيناً من الأسماء بل أنّ الناتج هو الذي يتكلم. . . .

وثانيهما: هو الخروج من شرنقة (الفئوية) إلى فضاء الوطن، بحيث أن العراقي يُدرك بأنّ المالكي للجميع وليس رجل فئة أو حزب أو مذهب أو مدينة أو انتماء بل أنه لكلّ الشعب العراقي وذلك بسبب تجاربه السابقة - أي الشعب - المريرة التي خاضها مع الأنظمة السابقة والتي أدّت به إلى تبني الاعتقاد السائد شعبياً بأن السيد المالكي أسيراً لقرارات تُملى عليه من النُخبة، أو أنه محكوم بها، أو أنه لا يتمكن من الخروج من واقع التشكيلة الضيقة التي حجر بها نفسه.

وهكذا رأس السيد المالكي الوزارة لأربعة سنوات لم يتمكن من بناء شارع واحد، أو مستشفى واحد، ولم يتمكن من أن يُغيّر من قانون صغير يهم المواطن ويهم حاجته إلى الدولة التي تملك كل شيء سواء أكان ذلك من باب الخدمات أو من باب التخلص من البيروقراطية الحكومية أو رفض الوضع الفئوي الذي يسود العراق بكامله.

أنا على اطلاع بأن السيد المالكي ليس بتلك الشخصية التي تُفكر بالمنظار الضيق فيما يخصّ الجانب الفئوي، أو الجانب المذهبي، أو الديني. . . فكما ذكرت في نطاق الفصل الأول من هذا المقال بأنّ المعيار للشخصية الرئاسية بشكل عام هو سجلّ الانجاز لا غير، أما التاريخ النضالي فهو لا غبار عليه في تمكّنه من شخصيته كما هو سجل انجازه، وكذلك سجل عمله المؤسساتي وطريقة تفكيره في حل الأزمات ما قبل الرئاسة أو ما قبل الوصول إلى العراق. . . . . ذلك كان كله مملوء بالإيجابيات التي تُرشحه ربما لكي يحتل المنصب هذا أو ما شابه. . . . . . فليس هنالك من شك في طبيعة الشخصية التي يمتلكها رئيس الوزراء هذا

فضلاً عن الوضوح في طريقة تعامله مع الأحداث، وهذا يعني بأنه لم يكن يوماً وخلال مسيرته الطويلة التي ربما بدأت في نهاية السبعينيات عندما غادر العراق إلى سوريا ثم إلى إيران ثم رجوعه إلى سوريا بأن هنالك من فترة زمنية متقطعة، أو أن هنالك انتكاسات في التفكير أو في العمل. . . فقد تجد هنالك كبوات كثيرة وشطحات في مسيرة الكثير من السياسيين العراقيين الموجودين الآن على الساحة، فقد تراه يوماً وهو أقرب إلى رأس النظام السابق أو دولة أخرى لها إيديولوجيتها وبرنامجها الخاص، وفي اليوم الآخر تراه إلى جانب هذا أو ذاك المتناقض له فكرياً وسياسياً. . . . . بل أن شخصية السيد المالكي أظهرت وضوحاً متواصلاً وبدون تلكؤات في خلال الثلاثين السنة الأخيرة ما قبل وصوله إلى الحكم.

كيف نعين المالكي للفوز بالانتخابات القادمة 3 من 5
الحزب أم الفكرة..؟

فلسفة سياسية: إدارة الصراع الإيديولوجي صعب وممّل بل مضني ويحتاج إلى عقل مُبرمج له عُمق في الفهم والاطلاع، وخصوصاً الاطلاع التاريخي والسياسي. . . . . . . فليس هنالك في عالم السياسة من مناورة تحضر على السياسي القيام بها أو التحرك باتجاهها إلّا ما خالف القواعد المبدأية والأخلاقية والإنسانية (البراغماتية). . . أي أنّ الشعب العراقي ربما يغفر لرؤسائه إذا أساءوا فهم السياسة، ولكنّه لا يغفر لهم إن كانوا فاسدين أو لا يملكون حساً أخلاقياً. . . . . وهذا ينطبق ليس فقط على دولة الرئيس المالكي فقط بل على كامل مسيرة المدراء أو رؤساء الدوائر أو غيرها. . . . . . وعليه فإنّ الفلسفة السياسية التي مرّ به (الحزب) أو (التشكيل الإسلامي) الذي قاد العراق في هذه الفترة من الزمن قد لا تكون مفهومة من قبل، فهو عمل مضني وربما أقرب إلى المستحيل. . . . . فعندما دخلت شركة (IBM) العملاقة الكبرى سوق المنافسة في الكومبيوتر الشخصي أصرّت بشخص رئيسها (واطسن) على رأيها في أنها تملك الأفضل، وفعلاً أنها كانت تملك الأفضل. . . . . فكيف لشركة مراهقة مثل (Apple) يقودها شابان يعملان من كراج بيتهم منافستها. . . . . . ؟ فبقيت تصرّ وتصرّ على أنّها الأفضل، وأنه يجب على العالم أن يتغير تبعاً لواقع أفضليتها. . . . . فصُرفت بلايين الدولارات من قبل الشركة الأولى، لأنها

كانت في غاية الاعتزاز في إنتاجها المُميّز. . . . . ولكن أخيراً سقطت هذه الشركة، وتمكنت (ابل) من خلال كلي المراهقين أن تشتري أسهمها أخيراً، وغابت إلى الأبد بسبب الخطأ في تقدير حاجة السوق وحاجة العقل الانساني. . .

إنّ دولة الرئيس المالكي يعيش الآن أزمة كبرى (ربما لا يُدرك هو عمقها أو ربما يدركها) تلك هي كما تُسمى في اللّغة الأصولية (البُلغة) وهي (أزمة الانتماء) التي لم يتمكن المجتمع العراقي من تفسيرها بالطريقة التي يجب والتي يفهمها السيد المالكي أو يفهمها النخبويون من الحزب الإسلامي (الذي ينتمي إليه المالكي)، وبذلك تحوّل الأمر إلى قضية مبدئيّة إيديولوجية. . . . . . . فكيف له وهو الانسان الملتزم (المتشرّع) أن ينساق إلى رأي الأكثرية في المجتمع، مع اعتقاده بخطأ ذلك الرأي ومعرفته التامة بأنّ المسيرة التي سلكها السابقون من المناضلين أن تتحول إلى كيان من تُراث فقط، ويحلّ محلها كيان آخر هشّ ليس له إلّا الاسم بل إلّا المصالح الانتخابية. . . . . ؟

تماماً مثله كالمثل الذي قدمته توا (IBM&Apple). . . وهكذا عاش ويعيش السيد المالكي المحنة الكبرى في جدليّة العلاقة ما بين التنظيم (الحزبي الفئوي الايديولوجي) الذي ينتمي إليه وما بين الانتماء القطري (العراقي). . . . . . خصوصاً وأنّ المجتمع العراقي حساسّ جداً من تاريخ البعث في استئثاره بالدولة و(تبعيث العقلية والدولة العراقية) (Bathification) وهو كذلك ما يقوم به الإخوان المسلمون الآن في مصر في (أخونة الدولة)، وقد وقف الشعب المصري بقواه المتعددة (ما عداهم والسلفيون) أمام طموحات الإخوان التي هي ربما أمر يجب أن يتعبّدوه في مسلسل تراثيات الفكرة الايديولوجية التي ألزموا أنفسهم بها.

ومن هذا المنطلق فإنّ أمام السيد المالكي أن يفكّر بالخيارات التالية، وهي الخيارات العملية التي تفتح أمامه طريق الرئاسة القادمة، وربما تفرش له البساط الأحمر إلى قصر الرئاسة، وهي ليست حلولاً سحرية أبداً، وإنّما هي وصفات طُبقت سابقاً ونجحت في بلدان قريبة من العراق كتركيا ومصر وغيرها.. وعدم الفهم لا يعني أبداً خطأ تلك الفكرة أو النظرية التي يتبناها الحزب الحاكم، في ذات الوقت فإنّه وبنفس المنطوق لا يدلّ على جهل المواطن العراقي..... وإنّما بسبب القصور في العملية (التسويقية) التي لم يتمكن التشكيل الحزبي ذاك من الوصول إلى عقلية المواطن العراقي...... وعندما يتواجه التشكيل الحاكم أو يصطدم بعقلية المواطن فإنّه يجب عليه أن يُغيّر من فلسفته أو طريقة تسويقه للفكرة التي يتبناها، أو أنه إن أمكن وهو عمل أكثر صعوبة من الأول في أن يُغيّر من عقل المواطن العراقي بكلّ فئاته وأطيافه وتشكيلاته ضرراً والذي ليس بالضرورة أن يكون الأفضل.... الخيارات...

- الفصل الفعلي (الواقعي) ما بين الايدولوجيا (الثيولوجية الحزبية) وبين السياسة (اللّاثيولوجية) وهذا ما يترك للجميع حرية الحركة في فضاء الابتعاد عن الإحراجات الشرعية والدينية التي تواجه الحاج أبو إسراء[1] في عمله السياسي أو في توافقاته مع هذا أو ذاك..... أي بعبارة أخرى النموذج الفكري (لحزب العدالة والتمنية التركي).
- النموذج العراقي والمصري (دولة القانون) و(حزب العدالة والحرية) في أن يتمّ خلق كيان يترأس به الحزب الفعلي الحاكم (الدعوة) وهذا النموذج أثبت فشله الفعلي في كلّ الأقطار التي حاولت استعماله كما

(1) هكذا هو لقب دولة الرئيس المالكي أو كما يناديه به الحزبيون.

هو الآن في مصر، وكذلك في تونس من خلال حزب النهضة لراشد الغنوشي.

- التفهم الواعي لعملية الموازنة في النظر إلى الأهداف التي تهم الحزب (حزب السلطة) والتي تهم المالكي شرعياً، في مقابل النظرة البعيدة في نقل العراق إلى مصافي الدول الكبرى..... هذه النظرة التي ملخصها: أن لا يكون المالكي رئيساً للحزب، وإنما شخصية تؤمن بأفكاره وتوجهاته في الوقت الذي لا تُملي عليه أية أحزاب أخرى أو مؤسسات رأيها إلّا من خلال دستور الدولة (حادثة الرئيس الاشيقر ليست عن الواقع ببعيد)، وبدلاً من ذلك ترك المقعد الحزبي والاعلان للشعب العراقي بأنه وجد من نفسه بأنه الأكثر قدرة على الحركة باتجاه المسافات الفكرية للآخرين بشكل متساوٍ، وأنه ما دام يحتل الموقع الرئاسي فإنه يجب عليه أن تكون له القدرة أن يكون له انتماءات متعددة، بل إنّه عضو في كلّ تنظيم، وفي كلّ حزب، وفي كلّ تشكيل لأنّه نبض العراق وسلطته وهو لا يرى في أفضلية هذا على هذا إلّا من خلال التزامها بالدستور الذي توافقت عليه كلّ الأطراف.
- الطلاق بالثلاث مع التشكيلة الحزبية التي ينتمي إليها وهو أمر شخصي بحت ليس لنا أن نناقشه لأنّه لا أعتقد بأنّه يخدم التوجهات الوطنية باعتبار أن الطلاق في العُرف الشرقي يعني الاستعداد للحرب وهو بالتأكيد أمر مرفوض في منطق العقل ولا أعتقد بأنّ ذلك خيار عملي.

شعور المواطن العراقي في ظاهرة (التحزب الإسلامي) يشوبها الكثير من الشكوك أقلّ ما فيها هو الشكّ في أن الحزب الإسلامي طامح إلى السلطة شأنه كشأن أي حزب آخر وهنا الطامة الكبرى، وإن كان البعض من الإسلاميين من يستصغر ذلك الرأي الجماهيري ويتجاهله بل لا يحسب له

حساب، ويعتبره بأنّه لا يهمه، بل قد يعتبره حسنة أحياناً... ومهما قيل في هذا أو ذلك فإن ذلك التشكيك أو الاتهام هو العامل الذي يسحب الشرعية الدينية من أصل وجود الحزب الاسلامي، وهو من الأمور المهمة التي يجب على الأحزاب الإيديولوجية الإسلامية أن تعطيه غاية الاعتبار والأهمية...... فلم يكن في مخيلة العراقي بأن التنظيم الإسلامي يحمل ذات الأهداف التي يحملها العلمانيون في نظرتهم إلى الحكم، لأنه يعتقد بأنهم أرفع من الدخول في هكذا مهاترات، ولو كان ذلك ممكناً أو مُحبّذاً لبادر إليه السادة الأجّلاء من مراجع الدين الكبار...... بل كان يرى بأن الهدف الأكبر للحزب الإسلامي لا يختلف عن مسيرة الأئمة الاثني عشر ومسيرة التابعين لهم في أنهم أكبر من كرسي الحكم، وأروع من أن يستهلكهم البريق التسلطي.... ولذلك فإن المواطن العراقي يرى في الأحزاب الاسلامية بأنها تتخفّى تحت أسماء برّاقة لكي تُظهر شيء وتُبطن شيئاً آخراً وهي عملية تسطيح لعقلية المجتمع العراقي واستغفاله بما فيه من قدرات وطاقات......

فربما (الدعوة) هو الحزب الإسلامي الوحيد الذي يملك نظرية تُراثية تنظيمية في الوسط الشيعي في الوقت الذي يماثله الإخوان في هذه الصفة في الطرف السني، أما الأحزاب الأخرى ما هي إلّا تشكيلات أعلنت مبادئها منذ اليوم الأول لتأسيسها، وهو تحقيق غاية مُحدّدة في الدولة، أما (الدعوة) فإنها الوحيدة التي تمتلك رؤية في بناء مجتمع إسلامي، ولم نجد هنالك أي تشكيل آخر على حد علمي في الوسط الشيعي من يملك هذه الرؤية منذ ربما بداية القرن الماضي والى الآن.

هذه الرؤية في منظور (الدعوة) إما أن تكون قد تغيّرت على ضوء الأحداث الأخيرة وهو ليس بالأمر المعيب..... أو أنها لا زالت تمتلك

ذات المنظار ولكنها تُخطط للوصول إلى واقع الحكم من خلال الكواليس للوصول إليها من خلال مناورات سياسية، وهي تنتظر الفرصة المناسبة للانقضاض على الواقع التوافقي والبرلماني الحالي بطريقة أو بأخرى. . . .

ليس هنالك احتمال آخر في مضمون هذا الإطار. . . . . . وأحداث مصر وتغيير الدستور من قبل زعيم الحركة الايديولوجية الإخوانية واضح للعيان. . . . مع أن البعض لا يقول بهذا ولا بذاك، وإنما يقول بأن مشروع المجتمع الإسلامي مُجمّد أو أنه تُرك إلى مراحل تاريخية خاصة تعمل على تنضيجه في الوقت الذي يقول (سلفيو الحركة. . . حركة الدعوة): حتى ظهور المهدي (عجل الله فرجه). . .

كل هذه الأفكار ليس بالأفكار المعلنة في مسيرة التنظيم إلى الأطراف المشاركة في العملية السياسية الاسلامية أو غيرها أو القريبين من الخطوط التغيّيرية الفكرية. . . وفي ذات الوقت لم يُقدم التنظيم أياً من الدراسات الاجتماعية أمام عموم الشعب في رؤيتهم الحقيقية لواقع الحكم الآن ومرحليّته في مستقبل العراق. . . وهذا ما ترك الكثير من أبناء الشعب العراقي أن يعيش ظروف التشكيك في مصداقيّة تلك الأهداف والتي هي أفكار مُشعّة وتغييرية مهمة. . .

ماذا أريد أن أقوله هنا. . . . . . . ؟ هو ليس الوضع بذاته فيما إذا فكرت (الدعوة) بهذا الاتجاه أو بذاك. . . . . . فهذا تابع لها أولاً وأخيراً، ولكنني أقول بأنّ الافتراضات التي يُفكر بها التنظيم لمن المنطقي أن تنفصل عملياً واستراتيجياً عن واقع الصراع السياسي الدائر في العراق وفي ظلّ الوجودات البرلمانية، لأنّها عملية تخصّ التنظيم ذاته ولا تخص أي فرد آخر. . . . . . . وعليه فإنّ رئيس وزراء (العراق) (كدولة) يجب أن لا يحترق بنار التشكيك ونار التخيّلات الاجتماعية، والتصورات الصوفيّة وما

أكثرها........ في الوقت الذي يمكنه من الخروج من هذا المأزق في أن يعفي نفسه من رئاسة الحزب ويُحرر بذلك عقل المواطن العراقي من تساؤلات الشك التي تدور في ذهنه وهو ما سوف يؤثر حتماً على فرز البطاقة الانتخابية التي سيدلي بها المواطن..

ففي الانتخابات السابقة كان المالكي قد انتخبه الشعب لأنه الرئيس بدلالة أنّ حزبه لم يضم أكثر من 15 مقعد فقط من مقاعد البرلمان تقريباً 4.5% وهذا لا يُعتبر نصراً حاسماً بل واقعاً غير إيجابياً والذي يفرض على قادة الحزب أن يفكروا في أسبابه في الوقت الذي كان المتوقع لهذا التنظيم العتيد الذي صارع الطاغية دهراً وقدّم ما قدّم من تضحيات بنسبة أكبر من ذلك بكثير، بل كان يجب على الحزب الشيعي الوحيد في العالم الإسلامي أن يكتسح كلّ مواقع ليس فقط الإسلاميين الآخرين فحسب بل العلمانيين أيضاً..... مع أنني شخصياً وللأمانة العلمية لا أعوّل أبداً على الواقع الانتخابي لعام 2010 أياً من الاستنتاجات الفكرية بسبب التخبط الكبير في التوجّه الانتخابي، وتدخّل أكثر من عامل من العوامل الدينية خصوصاً في الأمر مما حوّل القضايا إلى صراعات تحمل أكثر من مفهوم بحيث صار من الصعب التوصل إلى استنتاج فكري أو جماهيري دقيق.

أين هي شخصية المالكي في الضمير العراقي..؟... هنالك شيئان منفصلان في عقلية المواطن العراقي أولهما هو شخصية المالكي كرجل، وشخصيته كرئيس وزراء..... هذان الرافدان ربما هما ما يُفكر دوماً بهما المواطن ويربط فيما بينهما بحيث يعطي ويأخذ كل منها إلى الآخر..... هنا قد أنقل رأيي الشخصي أحياناً، ولكنني أنقل بالأساس رأي الشارع وهو المهم من خلال العلاقات والحديث والايميلات وبقيّة الوسائل التي أقرأها أو أراها..... مع أنني مؤمن بأنّ الإعلام قد ظلم أبو إسراء ظلماً كبيراً

أمام الماكنة الإعلامية الهائلة التي سُلّطت بشكل مكثف من قبل أصدقائه وأعدائه. . . . . أمام واقع بائس من جهود إعلامية يملكها هو في قناته المتهرئة (العراقية) ومن تبعها، وهو أمر مفروغ منه في ظل غياب كامل للطاقات والقدرات الإعلامية التي كان له بل يجب له إن كان قد استعار خدماته منذ اليوم الأول لتوليه السلطة. . . . . .

أبو اسراء الشخص. . . . رجل متزن لم يحكي تأريخه أي سوء، لا فيه ولا في مسلسل انتمائه العائلي، عاش فقيراً وكافح في حياته، انتقل من العراق إلى سوريا ثم انتقل هنا وهناك إلى أن استقر به المقام في بيت متواضع في أحد أحياء العاصمة السورية وبشكل فيه الكثير من التقشف والزهد والصبر. . . . . . وهذا أمر ربما يعرفه الكثيرون ممّن كانوا حوله ومن الذين عرفوه قبلاً، فلم يجدوا فيه إلّا الإنسان الكبير ذو القلب الواسع والعقل النير. . . . . . أما تاريخ عائلته فهو أكبر من أن يُذكر هنا في هذه السطور فأجداده من المشاركين في مسيرة الثورات العراقية الكبرى (محمد حسن أبو المحاسن)[1] وهي عائلة لها عمق وتاريخ كبير. . . انحداره من طويريج (الهندية)[2] المدينة الملاصقة إلى كربلاء التي تزخر بالكثير من الطاقات العلمية والفكرية. . .

لم يعرف عن المالكي ما يسيء إلى أي من جوانب شخصيته بأنه قتل يوما أو اعتدى أو مارس عملاً مُنافياً للأخلاق والعرف، بل يعرفه الكلّ في مسيرته بصدق وعمق تفكيره منذ ربما بدايات وعيه. . . . . . أبو إسراء متزوج وهو رجل عائلة معروف في إخلاصه لمفاهيم العائلة. . . . . صفاته الأخرى خجول مهذب لا يحمل روح العداء تجاه المعارضين لرأيه،

(1) http://en.wikipedia.org/wiki/Muhammad_Hasan_Abi_al-Mahasin.
(2) http://en.wikipedia.org/wiki/Al-Hindiya.

واثق من رأيه إلى حدّ كبير وهي المشكلة الشخصية التي لها دور كبير في انعكاساتها على الأداء السياسي، وهي التي توارثها في تاريخه وتربيته الحزبية والاجتماعية، وربما كانت مسيرة المجتمع تعتبر صفة الإصرار على الرأي هي قوة نابعة من الثقة، واعتقد بأنّ هذه الصفة لا يتفرد بها المالكي لوحده، وإنّما هي صفة تلازم ربما أقول (الكثير) من القادة السياسيين الدينيين، وهي كما ذكرت صفة قاتلة في المسيرة السياسية، وربما المسمار الأول في نعش الانحسار الحزبي الإسلامي في عالم السياسة. . . . والصفة القاتلة الأخرى كانت (الأذن المفتوحة) لهذا وذاك، وتواصل اتخاذ القرارات على (وثيقة السماع) لا على وثيقة الأرقام، وهي الصفة الاجتماعية التي أصابت المالكي في مسيرته الحزبية السياسية، بل أنه ضحية الواقع الاجتماعي أكثر مما هي صفة كوّنها الرجل لذاته، فهو في واقعه إنسان منفتح لا يرى في الآخرين صفات السوء، حتى وإن كانت موجودة، ولكن هذه الصفة تنتفض وتكبر بازدياد الأعداء وغياب الأمان من حول الانسان. . . . . . فتزداد عنده صفة الشكّ وتتعمق صفات الميل نحو السلبية أكثر ممّا هي نحو الإيجابية. . . . . كما أنها الصفة التي ينفذ من خلالها الوشاة وناقلو الكلام والنمّامون.

كيف نعين المالكي للفوز بالانتخابات القادمة 4 من 5
الاسم والـمُسمى

ماذا سببت تلكما الصفتان على أداء المالكي خلال فترة ترؤّسه الحكومة من 2006 إلى هذا التاريخ. . .؟ وهما صفتا (الوثوق المفرط بالرأي) وصفة (الشك الأسود واتخاذ القرارات على السماع) وكيف انعكست على أداء الحكومة وعلى علاقته بالأطراف التوافقية الأخرى التي تشاركه العملية السياسية. . . . .؟

- **عبادة الرأي الشخصي**[1] المنطلق من التربية الاجتماعية والتربية الفكرية، وإن كانت مهمة وفعالة على المستوى الأكاديمي، والمستوى الفكري فإنّها سلبية في الجانب السياسي وفي الجانب الدولي، وقد أدّت هذه الصفة إلى أن يرى رئيس الوزراء في الاستفادة من تجارب الشعوب الأخرى والاستشاريين نوعاً من القدح بتفكيره أو في إدارته، ولذلك لم تجد هنالك للاستشاريين التكنوقراطيين ومن المتمكّنين العلميين من وجود في طاقم السيد المالكي. . . . . بالتّأكيد أنا أذكر هذا فقط، وفقط من الجانب التكنولوجي والجانب العلمي والجانب التطويري المعرفي، ولا أتكلّم عن الجانب السياسي وعن قادته، مع

() http://en.wikipedia.org/wiki/Cult_of_personality.

أنّني في الأصل سياسي، ولكنني لا أريد إلّا أن أتكلم بلغة الأرقام التي أعرفها فقط، أما إذا أردت الكلام بما يحقّق هذا المعنى من المنظور السياسي فإنّني أقول أيضاً بأنّ السيد المالكي لا يمتلك أيضاً مستشارين سياسيين عمالقة بعيدي النظر كما هم شأن المستشارين المعروفين في العالم المتقدم الذين يضعون للرّئيس برنامج التفكير والإدارة. . . . ولكي أكون مُنصفاً مع الحاج العزيز فإنني سأجد له تبريرين بهذا الجانب، وهما تبريران واقعيان، ولكنهما ليسا مقبولين في عرف الدولة وبنائها. . . هذان المبرران أولهما بأنه كان يرى في الحزب الذي يرأسه هو ما يُمثّل الجانب الاستشاري له، وثانيها هو الشّك الكبير في أي مستشار عالمي، لأنّ السيد المالكي يعتقد وربما كلّ الوجودات السياسية الدينية الأخرى (بنظرية المؤامرة) وبأنّ الجميع يتآمر على أصل الفكرة، فكرة الحزب الإسلامي وأنّ هنالك مؤامرة مُدبّرة سلفاً لذبح هذا الحزب أو هذه الشخصيات التي انبلجت في ليل في غفلة عن مسار الزمن. . . . . . . في الوقت الذي من واقعي الشخصي أرى بأنّ الكلّ يعيش نفس الهاجس في ظلّ غياب الحكومة القويّة.

- **غياب الجانب التوثيقي** في نقل المعلومة وهي كما ذكرت صفة اجتماعية من جرّاء اعتماد المجتمع على ثقافة السماع، وليست ثقافة التوثيق، فالجيل الذي عاصر فترة بداية الستينيات إلى هذا الوقت ونما وعيه السياسي والاجتماعي خلال تلك الفترة تراه قريباً أو بعيداً ما يتعامل مع ثقافة السماع كمرجع أولي له في تقييمه أو في نظرته إلى الأمور، إلّا أولئك الذين مارسوا العمل التجاري (Business) في خارج العراق لسبب بسيط وهو أن العمل الاقتصادي يُعلّم الانسان أن لا يعتمد إلّا على وثيقة الرقم لأنه يدفع به إلى الخسارة المادية الكبرى

وهي إحدى أهم الطرق لتعلّم الانسان...... هذه الصفة التي تحسستها من الحاج (كما يحلو للبعض أن يناديه به) من خلال موقفين فقط، والتي أحكم عليه من خلال ذلك، أما الحوادث الأخرى التي هي استنتاجية فإنّها كثيرة جداً وليس لي التطرق لها لأنها كما ذكرت لم تحدث أمامي بحادث توثيقي....... هذه الصفة لم تُعبّد الطريق للعلاقة الحسنة مع الأطراف السياسية الأخرى المشاركة في العملية السياسية في الوقت الذي كان يجب على السيد المالكي في أن يتحلى بأكبر قدر من الاستيعاب للآخرين لأنه أب الكلّ، وأقوى من الكلّ وأعمق من الكلّ، فهو المرشح ربما الوحيد الذي كان عليه أن يتحلّى بصفة الأبوة لأنّه القوي وهو الوحيد من له القدرة على امتلاك تلك الصفة.

أبو اسراء المالكي الرئيس..... لا تتجاوز القدرات السياسية عن القدرات الشخصية التي يتمتع بها السيد المالكي..... فالشعب العراقي لا يغفر لرئيس كفوء لا يملك عمقاً مبدئياً في شخصيته، وعندما نزن شخصيته في موقعه الحالي نجد ما يلي: نجد شخصاً متزناً، عميق النظرة، واثق من نفسه حريص على الوطن يتحرّك من خلال وسع أفقه لا من خلال انتمائه المذهبي، أو القومي، مع أنّ البعض يأخذ عليه الطرف الخفي في ذلك هو الانتماء الحزبي الذي يبدو للآخرين من الشعب العراقي بأنه حساس له لأنه أمر يبدو جديداً عليهم وعلى تفهمهم للواقع الحزبي وعلاقتهم مع الرئيس...... فلم يمر على تاريخ العراق رئيساً له موقعاً حزبياً كما هو السيد المالكي إلّا صدام، ومن الصعوبة بل من الظُلم أن يُقاس هذا بهذا فأين الثرى من الثريا... ولكن المواطن البسيط يحسب بأن الرئيس المخلوع كان يتستّر بحزبه في تطبيق طموحه الشخصي، ولذلك فإن أقرب طريق إلى قلب الرئيس هو من خلال حزبه، ولذلك انتمى الكلّ له

لكي يصل إلى بركات القائد الضرورة. . . . من المُجحف حقاً أن ينظر الشعب العراقي إلى المالكي بنفس الميزان الذي كان ينظر به إلى صدام رئيس لحزب (باطني) لا تُعرف أهدافه بالضبط، ولا تُعرف نظرته الوطنية العراقية. . . فهل كان صدام يُمثل الحزب في مواقفه. .؟ أم لا . .؟ وهل هو ترديد لمواقف حزب البعث. .؟ هو بالتّأكيد كان يقول نعم إنّه هو الحزب، والحزب هو صدام. . . هذا المفهوم من الظُلم أن يلحق الحاج أبو إسراء في الوقت الذي جاء في تأريخ متوالٍ أي أن الشرائح الاجتماعية التي اكتوت من واقع (التوحّد الشخصي-الحزبي) لا زالت موجودة وحيّة، ولذلك فإنّها تبقى تثير تساؤلات بل شكوكاً كبيرة على العلاقة التي بدت بأنّها غامضة لهم، والغموض عُموماً يُثير الشكوك، والشكوك مطمح للشيطان، والعراقي اليوم لا يحتمل شكوكاً أكثر ممّا تحمّل من زمن النظام السابق. . . . . وماذا بعد. . .؟

- ليس رئيساً **شعبياً** بالمعنى المُتعارف عليه في صفات القائد. . . مثلاً الرئيس البرازيلي (سيلفا)[1] أو الرئيس الأمريكي أو الرئيس الروسي، فدولة الرئيس المالكي يخرج إلى جمهوره بشكل متشنج ويغيب بشكل جدي. . . .

- ليس الرئيس **المنفتح** اجتماعياً. . . . . . فلم يُشكل أي مكاتب لمعالجة واقع الظلم الذي يُصيب المواطن العراقي، ولم يبادر لا حزبياً ولا اجتماعياً إلى تناول المشاكل الكبرى التي تركها النظام السابق، وإنّما اكتفى في الجلوس في قصره وكفى. . . . . . بعكس الرؤساء الناجحين العالميين الذين يطلّون على مجتمعهم من خلال حوارات مفتوحة

(1) http://en.wikipedia.org/wiki/Luiz_In%C3%A1cio_Lula_da_Silva.

أسبوعياً أو من خلال مجالس شعبية وأكرّر شعبية وليست رسمية.

- ليس الرئيس الذي **تفهم** حاجة مجتمعه..... بالتّأكيد ربما تفهمها في بعض الأحيان، ولكنّني أنقل تماماً واقع الشارع، فالنوايا الحسنة غير كافية لتحقيق الأهداف... فمشاكل وتعقيدات الدوائر والقوانين الحكومية تأكل الناس بل تُدمّر فيهم وطنيتهم، وأبو إسراء لم نره يوماً بادر إلى معالجتها....... من المنطق وأنا أكتب ذلك أن أقول بأنّ ذلك ليس من صلاحياته (هذا أنا) أما المجتمع فهو لا يعرف ذلك، بل كان يطمح في أبو إسراء أن يكون شخصية تعيش في خيال الواقع العراقي والتي كان يذوب في مفرداتها ذلك الذي يقول (إنّها عفطة عنز).

- أبو إسراء لم يقتل **روح الجشع** وسرقة المال العام، ولم يُعيد الحق إلى أهله، ولم يفصل أولئك الفاسدين المحسوبين على حزبه أو تشكيلته أو ممن هم قريبون على متبنياته المبدأية الدعوتية أو غيرها، بل إنّه سار بنفس نهج سلفه السيئ الصّيت (مع تنزيهنا له) في الاعتماد على المرتشين، والوشاة والكذابين والسارقين، وممن كانوا هم أعمدة النظام السابق (مع أنّ الواقع الذي أعرفه عن هذه الشخصية بأنّه ممن يزن قول يا صفراء يا بيضاء.......)، وفي غمرة التظاهرات التي انطلقت في العام الماضي كنت في بيروت واجتمعت مع أحد السياسيين المصريين الذي ذكر كلمة جميلة هي من باب النكتة ولكنّها تحوي على تعبير شعبي لحد ما عندما قال: اسمه نوري المالكي، ومهنته صدام التكريتي.

- أبو إسراء **لم يبكِ** يوماً على دمعة أم عراقية انسحق وليدها في هجمة إرهابية شيطانية أو تعوّق زوجها من خلال شظية ضربت عموده الفقري

وتركته مشلولاً . . . . مع أنّه كشخص له نفس أكبر من جُراحات كلّ شعبه . . . . .

- أبو إسراء **لم يعالج** التشنج مع القيادة الدينية التي غضبت عليه ربما على طريقة حكمه منذ أكثر من ثلاث سنوات، وإنّما أدار لها ظهره، وقال لها إلى حيث ألقت رحلها . . . . . تلك القيادة التي لم تُنافسه على منصب، وإنّما أرادت له أن يكون رمزاً وطنياً .

- أبو إسراء لم يعالج، بل لم يبادر لمعالجة مشكلة **الفقر** الهائلة التي تعصف في العراق (أعتقد وليس هنالك أرقام مؤكدة بأنّ نسبة الفقر تتجاوز 50%) في بلد ينام على بحر من الذهب . . . . لم يهتم أبو إسراء بكلّ ذلك بل قرّب إليه كلّ أولئك الذين يكتنزون الذهب والفضة . . . . وأعتقد بأنهم هم الأولياء الصالحون وإنّهم ليسوا (شورى التجار) . . فالفقير ازداد فقراً والغني ازداد ثراءاً . . . . .[1].

- أبو إسراء لم يهتم لحجم **عوائل الشهداء** الضخمة (لنأخذ فقط شهداء الدعوة) ولم يهتم لهم وأراملهم، وأولادهم، وأحفادهم . . . . . . صحيح أنّ الدولة وضعت هنالك ما يُسمى مؤسسة الشهداء[2]، ولكنّنا لسنا في مجال تناول الحديث عنها لأنّها جرح آخر لا نريد أن نذكره الآن . . . .

- أبو إسراء لم **يبنِ مستشفى** واحدة . . .[3] نعم ولا واحدة . . . ولم يبنِ

(1) www.nationmaster.com/index.php.
(2) http://www.alshuhadaa.com/
(3) أعطيت مقاولات لأكثر من 80 مستشفى في عموم العراق منذ أيام دخول قوات التحالف قيمتها تجاوزت 6 مليارات دولار ولحد سنة 2015 لم تدخل إلى الخدمة مستشفى واحدة، كما =

شارعاً . . . ولم يبنِ كلية راقيّة . .[1] ولا حتّى عمارة، ولم يشيد مدينة حديثة، ولم يفتح طريقاً أو يبنِ جسراً . . . .

- أبو إسراء لم يهتم ببناء مؤسسة لمعالجة **الحالات النفسية** المرضية (Psychiatric Clinic) التي تعصف بالشعب العراقي، والتي بغيابها سيستمر الإرهاب يتبرعم ويتحوّل الشعب إلى أدوات سهلة وطيّعة بيد قوى الإرهاب العالمية الغاشمة.

- أبو إسراء لم يبحث عن الوطنيين الحقيقيين لكي يكونوا له **مستشارين**، بل أن مستشاريه كانوا من العيّنة التي تتزاحم مصالحها مع مصالح الدولة . . . . .

- أبو إسراء لم يجلس يوماً لمراجعة **حساباته** في تغيير بطانته بل تركهم كما هم يضعون له الرأي، يقرّبون له البعيد، ويبعّدون عنه القريب (مع احترامي لهم جميعا).

- أبو إسراء لم يبادر إلى إعطاء كل عراقي **دارا** كما هي الدول الغنية النفطية، ولم يبادر للاهتمام بمعيشة الفقراء (Social Services) في مساندة عوائلهم، وعوزهم بل تركهم لرحمة الظرف القاسي الذي دمّر فيهم روح الوطنية.

ولكن أبو إسراء ليس هو ذلك الإنسان الذي يحتمل أن يرى عين طفل باكية على أمه لأنّه ذو روح إنسانية كبرى، فصفاته لا تختلف عن صفات أي

= أن قوات التحالف بنت مستشفيات في العراق تركتها وزارة الصحة العراقية على حيطانها الخارجية ماعدا مستشفى البصرة (لورا بوش) لأطفال السرطان والتي تعمل الآن وكأنها عيادة خارجية و ليس مستشفى سرطان.

(1) www.webometrics.info.

قائد آخر له وزنه وقدره في مسيرة الأمم والتي ربما من أهمها سواء أكان قائداً سياسياً أو تجارياً هو أن يتحلى بعواطف الغرائز التي يحملها الانسان الحالي كالحب والسماحة والتجاوز والاحترام والعائلة والتفاعل مع الآخر. . . . . كل تلك الصفات تراها مجتمعة في شخصية الحاج كما أعرفه شخصياً، وليس هنالك من نقلها لي، وهذه الصفات هي التي تُبنى عليها صفات القائد السياسي. . . . تروى قصة بأن دخل وكيل لأحد الخلفاء عليه في بيته فوجده يُلاعب صغيره على صدره فقال له يا أمير المؤمنين كيف تُقلّل وقارك بهذه الحالة. .؟ فقال له الخليفة إن لم تكن رحيماً على صغيرك فلا أتوقع منك أن تكون رحيماً على الرّعية ثم عزله. . . . .

ولكن السؤال الكبير هو لماذا كلّ ذلك. .؟ لماذا نتلمس النتائج عكس المبادئ. . . . .؟ ولماذا لم يرَ الشعب العراقي نتائج روح القائد. . .؟

هنالك ستة احتمالات لذلك بلحاظ هذا الأمر نُشير إليها تباعاً:

الاحتمال الأول: إنّه عاجز عن التغيير، ويعيش مأساة الصراع ما بين المبدأ وبين الواقع الذي لا يمتلك أن يُغير منه شيئاً، وأنه أمام استحقاق عليه أن يؤدّيه، وهو البقاء في السلطة لأنّ القادم بالتّأكيد هو أسوأ مما هي الأمور عليه الآن. . . . . (مثال حكم الإمام علي مع الفارق في التشبيه).

الاحتمال الثاني: إنّه لا يعلم بما هو خارج النطاق الرئاسي، والمنطقة الخضراء، وهو حبيس أفكار المنطقة الخضراء وحبيس ما تُنقل له من أفكار، وإنّه يعتقد تماماً بعكس ما هو قائم في واقع الشعب العراقي، بل أن الأحداث تُنقل له بالعكس بالضبط كما هي قصة (ملابس الملك) المعروفة.

الاحتمال الثالث: إنّه يعلم بالضبط ما يدور حوله، ولكنه محكوم بمستشارين أو بهيئة عُليا حزبيّة تتحكم في قراراته وفي خطواته. . . . أي أنّ المعلومة صحيحة، ولكنّ الحلّ هو بيد حزبه (مثال السلطان عبد الحميد).

الاحتمال الرابع: أنه لا يريد أن يعلم الحقيقة لأنّ العلم بالشيء هو واجب انساني ووطني ومبدئي، وبما أنّ الحمل أكبر من قدرته فإنّه يغمض عينيه عن الواقع، ويترك علاجها إلى قوى أخرى أو قوى صدفيّة تأتي من الخارج أو من الداخل، بل أنّ الحلّ سيأتي وحده أو أن الشعب سيتعوّد على هذه الحالة، وتتحوّل إلى حالة غير استثنائية في تفكير العراقي (مثال الرئيس المخلوع السابق مع الفارق في التشبيه).

الاحتمال الخامس: الانتظار ولحين انتهاء مدة الرئاسة والاكتفاء بما تمّ تحقيقه لأنّ الأمر أصعب من أن تتمكّن شخصية مثل المالكي أو حزبه من القيام بالمهمة وفي ظرف أربع سنوات، وإنّما الأمر يتطلب أن يكون عنصر الوقت حاضراً إلى أن تصبح الافرازات السياسية مهيأة في تناسبها مع الوقت للتغيير. . (النموذج اللبناني).

الاحتمال السادس: أنه يعلم بالضبط ما يجري في الشارع ولكنه يُعوّل على القوى الغيبية في التدخل في الّلحظة المناسبة لأنّ الأمر الذي حدث منذ 2003 وإلى الآن كلّه هو أمر غيبي. . . وصوله إلى السلطة، إسقاط صدام، تغيّر العقلية الغربية والعقلية العربية، وصول الحزب ذاته الذي ينتمي إليه المالكي لكي يكون رئيسه الجعفري الأول المباشر بعد سقوط الصنم كل تلك الأمور تسير في نطاق الأمر الغيبي وليس لليد الإنسانية أي دور في تغييرها. . فلماذا لا يكون التغيير في واقع الحكم في العراق أمراً غيبياً بحتاً. . . ؟

بالتّأكيد لكلّ من تلك الاحتمالات الستة قرائن وشواهد فالبعض يقول بهذا، بينما الآخر يقول بأخرى ولكنّها عموماً تدور حول هذه النقاط الستة. . . . فعندما يُفكّر المواطن العراقي جدّياً في إعانة المالكي برئاسة أخرى عليه أن يتفهم بالضبط دوافع الانتكاسات والإحباطات التي تواجه

حكومة المالكي من خلال الواقعيّة التي تواجهه في مسيرة الحكم، في الوقت ذاته على الطرف الآخر أن يتفاعل من الواقعية الشعبية (صحيحاً أو خطأً) وهذا معناه أن يستبق المالكي الأحداث وأن يسأل نفسه الأسئلة التالية:

السؤال الأوّل: هل حققت البطانة التي تحيط بي طموح الناس. . .؟ عليه أن يجيب على ذلك.

السؤال الثاني: هل النتائج متوافقة مع التوقعات. . . .؟ عليه أن يجيب على هذا أيضاً.

فإذا أجاب على هذين السؤالين أو أحدهما بالنفي وبالتّأكيد سيكون الجواب سلبياً لأنّه من المستبعد أن تكون إيجابياً. . . . . . فعليه إذن شأنه كشأن أي تاجر أو اقتصادي أو رئيس أو مدير مؤسسة أن يقوم بالتالي:

- استبدال الجانب الفلسفي أي نظرية العمل.
- استبدال الجانب التنفيذي أي المدراء.
- استبدال الهدفيّة الانجازات.

ولكي يقوم الرئيس المالكي بذلك أمامه هنالك ثلاث مسؤوليات كبرى بهذا الاتّجاه. . . . . وذلك بناء على واقع الفشل الذي مُنيت به الإدارة الحكومية الحالية أو السلطة التنفيذية. . . . . . إما إذا كان هنالك من يقول بعكس ما هو كائن فعليه أن يتوقع الأسوأ في مسيرة العراق، بل على مسيرة التنظيمات الاسلامية عموماً وبالذات التشكيلة التي ينتمي اليها السيد المالكي. . . . . فالسفسطائية والعفوية في النظرة إلى بناء قطر وخصوصاً العراق يعني بأنّ هنالك شيئاً جوهرياً في عقول أولئك السادة. . .

كيف نعين المالكي للفوز بالانتخابات القادمة..؟ 5 من 5 الصفقة...

المسؤولية الأولى: هو تغيير الفلسفة (فلسفة العمل) وأعني به هو أن تكون هنالك استقلالية فكرية أو انتمائية للسيد المالكي، بل أنه على الحزب أو التشكيلة التي ينتمي إليها أن تتفهم أهمية الاستقلالية السياسية لرئيس الوزراء الحالي، باعتبار أن الحزب الذي ينتمي إليه هو ليس إلّا حزباً ايديولجياً، وليس حزباً سياسياً بالمعنى العام، أي شبيهاً بالحزب الجمهوري أو الحزب الديمقراطي أو العدالة والتنمية التركي، أو الأحرار، والعمال البريطاني، أو غيرها من الأحزاب التي تسعى إلى إثبات برنامجها السياسي في الحكم، أما الأحزاب الإيديولوجية فإن الصورة تتبدل كلياً، وتكون الأهداف الإيديولوجية هي الأساس بينما تنحسر الآراء والطموحات السياسية إلى الدرجة الثانية في أهداف الحزب. . وليس نحن هنا في محل التقليل من أهمية الحزب الايديولجي، خصوصاً حزب السيد المالكي، ولكننا ما نريد قوله هو ما يلي:

- ليس هنالك من حزب إيديولوجي نجح في مسيرة بناء الدولة - أية دولة - منذ أن ظهر الإسلام أو حتى ما قبل الإسلام لكي يكون نموذجاً يتفهمه الناس ويتفهمه السياسيون وكذلك رجل الشارع العادي. . فقد عفا الدهر تماماً عن فكرة الحزب الإيديولوجي الطامح إلى الحكم.

- غالباً ما تتعارض الأهداف الإيديولوجية مع التوجّهات السياسية، ولذلك فإنّ الصراع سرعان ما ينشب ما بين الأعضاء الطامحين إلى الفكرتين كما هو الآن في مسيرة (الإخوان) المصريين.

- الحزب الإيديولوجي دوره ليس قيادة الدولة، وإنما الإشراف على الدولة في المسيرة أو التنفيذ، وبنفس المنطوق نقول بأنّ الدولة ليست بديلة عن الحزب الايديولوجي..... وما ينطبق على الحزب الايديولوجي ينطبق على الدين عموماً.

- لا تمتلك الأحزاب الإيديولوجية الإسلامية نظرية للحكم - ومنها حزب دولة الرئيس المالكي مختلفة - عما يقرّه الدستور أو تقرّه بقية التشكيلات الأخرى الإسلامية غير الإيديولوجية، ونفس المنطوق ربما ينطبق على أطروحة الإسلام السياسي عموماً سنياً كان من ناحية الفقه أو شيعياً. (ماعدا نظرية ولاية الفقيه) التي هي مثار بحث فقهي ما بين فقهاء الشريعة ولم ينتهِ السجال منها حتّى الآن.

- لا يمكن للحزب الإيديولوجي الديني أن يكون بديلاً عن المؤسسة المرجعية الدينية العراقية المعروفة (بالحوزة) فيما يخصّ تشريعات الحكم ومتبنيات الفقه الإمامي بلحاظ الانتماء الفقهي لحزب رئيس الوزراء.

وهكذا نرى بأنّ الحزب الإيديولوجي الذي ينتمي إليه السيد رئيس الوزراء لا يخدم تطلعات مستقبل وطموح وصوله إلى سدّة الحكم ثانية لو بقي منتمياً له، ويستمد منه نظرية فلسفة الحكم أو فلسفة العمل السياسي..... في الوقت الذي يستلزم على ذلك التشكيل أن يضع أهدافه المعروفة والمُعلنة باتّجاه موقع الحزب من مؤسسات الدولة عموماً، وهذا كما ذكرت في موقع الترشيد أو موقع التوجيه، وليس في موقع الوصاية أو

غيرها. . . . ومع أن ذلك بالتّأكيد قد يتعارض مع دور المرجعية الدينية في النجف التي لا تقبل بديلاً لإشرافها على الدولة، ولا ترى من جهة مثل حزب رئيس الوزراء له من القدرة الفقهية والقدرة الاجتهادية في وضع مفردات وأدبيات الحكم في العراق. . . . . . بل أنها - أي الحوزة - ترى بأنّ على الأحزاب الإيديولوجية الدينية العراقية أو الشيعية بالمنظار الأعم أن تذوب في محيط الحوزة وان لا تتبنى العمل السياسي الطامح في الوصول إلى الحكم، وإنما ترى بأنّ الحزب الإيديولوجي الديني يتبلور دوره في مهنة الإشراف السياسي على الجناح المرتبط به كما هو حالة حزب العدالة والتنمية التركية الذي يضم جناحاً إخوانياً ثيولوجياً مهمته فقط إشرافية توجيهية (Recommendation) والتي يرأسها مجموعة من الإخوان السابقين معظمهم يعيشون في أمريكا، ولكنهم على صلة وثيقة بجوانب العملية السياسية. . . .

وقد حاول الرئيس السابق للإخوان الأتراك نجم الدين اراباكان (ت 2011) أن يؤسس حزباً علمانياً ويتستر خلفه الحزب الديني (الإخوان)[1] كما هو الواقع في العراق في طريقة حزب رئيس الوزراء الآن، ولكن ذلك لم ينجح، بل أنّ (رجب طيب ارودوغان) عارض الفكرة وقال لأستاذه اراباكان: بأننّا يجب أن نكون واضحين مع جماهيرنا، ومن الخطأ أن نخدعهم في أننا نُظهر حزباً علمانياً ونتستر عليه بحزب إسلامي إخواني أو غير إخواني، ولذلك فإنني أغادرك الآن لكي انضم إلى الجماهير التركية إن قبلتني على علمانيتي فهو خير لنا، وان رفضتني فإنّه قرار المستقبل. . . . وهكذا غادر اردوغان الحزب وأسّس هو ورئيس الدولة (غول) بالإضافة إلى (اوغلو) الحزب الجديد العلماني الواضح الذي بُنيّ

(1) http://en.wikipedia.org/wiki/Necmettin_Erbakan.

على مبادئ وقيم الإسلام، ونجح بصورة لا تقبل الشك ونقل تركيا من الدولة رقم 111 عالمياً إلى الدولة العاشرة في العالم اليوم.

ولكن المشكلة الكبرى في العراق وفي محنة الأحزاب الإيديولوجية هو وضع الحوزة العلمية المرجعية التي لا يختلف على قيادتها الدينية كل شرائح المجتمع، وإنّها فقط هي المؤهلة لاحتلال هذا الدور، ومن يحاول المنافسة فإنّه بالتّأكيد سيفقد مكانته الاجتماعية والدينية وكلّ ما يتعلق بوجوده في عالم السياسة..... وهو رأي يكاد الجميع يتفق عليه وربما ليس هنالك من معارض له، ولعله من أكبر المحن التي تواجه الأحزاب الشيعية هو عدم قدرتها على امتلاك أي موقع سياسي إلّا من خلال الشعار الديني فقط، وهي المحنة الكبرى التي ابتليت بها السياسة العراقية في هذا الوقت، والتي هي محور الصراع ما بين الوجودات الشيعية عموماً والوجودات الدينية السياسية الأخرى شيعية كانت أم سياسية... فالوصول إلى سدة الحكم في منطوق الطائفة الشيعية لا يمكن له أن يتّم ولم يتم مسبقاً إلّا من خلال عباءة المرجعية، وبدونها فإنّ الشرعية الانتخابية، والشرعية الحاكميّة سوف تسقط عن كلّ من يتولى هذا المفهوم..... ولذلك فإنّ الانفصال ما بين حزب المالكي، وبين واقعه كرئيس وزراء لا يمكن له أن يتم وفي مثل هذه الظروف، لّأنّ ذلك يُعرّض الحزب ذاك إلى إشكالات شرعية كبيرة وضخمة، ولا يمكن له منافسة المرجعية الدينية في امتلاكه للشرعية التي تملكها الآن..

ولقد حلّت هذا الإشكال وبصورة مجرّدة الأحزاب الإسلامية الأخرى التي تولّدت ما بعد التحرير مثل (الصدريين) و(الفضيلة) التي حددت منهجها السياسي بصورة واضحة يفهمها المواطن العراقي الحالي بصورة غير معقدة، وهو ما فتح أمامها الباب لكي تكتسح الساحة الشعبية على حساب حزب رئيس الوزراء.

ولكن هل يقبل الطرفان السيد المالكي والحزب المنتمي إليه الصفقة (The Deal). . . ؟

الصفقة التي تقول ما يلي: يبقى هدف الحزب هدفاً تغييريّاً لأبناء الأمة (وهو الهدف الأصلي الذي وضع أسسه القادة التاريخيون العظام من أمثال الشهيد الكبير الصدر الأول (ت 1980) والحاج المؤسس عبد الصاحب دخيل (ت 1974) ودوره يتبلور في الانتشار بين صفوف الأمة، وينافس في عمله هذا مواقع الصراع الحضاري الغربي الذي دخل بكلّ ثقله إلى العراق بعيداً عن الطموحات السياسية في الوقت الذي يخير الإنسان المنتمي في ذلك الحزب إمّا أن يكون ايديولوجيا بعيداً عن السياسة، أو سياسياً بعيداً عن الحزب الايديولوجي. . . . . فلكلّ دوره في بناء الأمة وتغييرها ودور هذا مكمل لدور ذاك، وليس هنالك من تعارض فكري أو عملي فيما بينهما.

كذلك تقول الصفقة أن يخرج السيد المالكي رسمياً من الحزب الايديولوجي ويؤسس حزباً سياسياً (دولة القانون، أو العدالة والتنمية أو ما شابه) ويتحول إلى رمز سياسي شعاره الانجاز وقوته التنفيذ. . . . فالتشكيل الأول سوف يهيئ الأرضية الكبرى لمبادئ الإنسان، ومبادئ القيم المبنيّة على تاريخ التضحية، وتاريخ مسيرة العظماء، ويحاول أن يُوسّع من قاعدته ما بين العمال والفلاحين وطلبة الجامعة والمثقفين وغيرها، ويرفد في ذات الوقت المرشح القريب من توجهاتهم سواء أكان ذلك السيد المالكي أو غير المالكي لأن هذا الحزب ربما سيكون الوحيد في مسيرة الطائفة الشيعية الأمامية في العراق من يمتلك تلك القدرة في التحرك وفي تغيير الحكام ودوره (مع عدم التشبيه الكلي هو دور بكركي في الطائفة المارونية مع وجود الفاتيكان التي تمثل مرجعية النجف). . . . ومعناها هو أن النجف التي

سوف لن تتعامل مع الأفكار السياسية سيترجمها الحزب إلى مفاهيم واقعية على ارض الواقع.

لنلقي نظرة وبهدوء على هذه الصفقة (The Deal) أو (الفكرة) ولنتجرّد قليلاً ونعيش محاسنها في ظرف العراق الحالي والمستقبلي....... بالتأكيد ستكون لها انعكاسات إيجابية جمّة على شرط تفهمّها وعدم إجهاض مصداقيتها.

المسئولية الثانية: استبدال المدراء..... وأعني بهم طاقم الحكومة بدءً من المحيطين بدولة الرئيس من المستشارين والقانونيين والمعرفيين والاقتصاديين واستبدالهم بشخصيات أخرى...... صفات تلك الشخصيات الأخرى أن تمتلك سجلاً إنجازياً في مشروع بناء الدولة (أي دولة) وهؤلاء بالتأكيد ليسوا موجودين في العراق، لأنّنا لا نملك ظرفاً كان يجب أن نبني دولة على أنقاضه، وإنما أولئك الخبراء والمعرفيّون هم شخصيات في العالم من تلك التي بنت دول الاتحاد السوفييتي أو أوروبا الشرقية المنهارة أو تلك التي بنت دبي وقطر وعمان والسعودية.... هؤلاء الخبراء هم غالباً معرفيون غير سياسيون... والمعرفي دوماً يحترم نفسه، ويحترم عقله بأن يبقى بعيداً عن مطبّات السياسة، وتجنب الطرق غير العملية السياسية أو غير السياسية، بل إنّه يعيش عالم الأرقام..... هؤلاء هم من يُدربون الكوادر العراقية لمستقبل بناء العراق ما بعد السنين العشرين القادمة، لأنّ السنين العشرين الأولى ليست من النوع التي تقبل المجازفة في استعارة أي من الخبرات العراقية التي أثبتت فشلها في بناء الدولة مع احترامي للجميع....... وهذا يتطلب من دولة الرئيس أن يكون مقياسه في الانتقاء هو الخبرة والمعرفة فقط، بعيداً عن محسوبيات الصداقة أو العائلة أو حسن الكلام أو غيرها من الصفات التي لا تقدّم ولا تؤخر في

عملية البناء. . . . . ثمّ يخصّص تقريباً كلّ ميزانية الدولة مع قروض ضخمة كبرى لإقامة البنيّة التحتيّة للعراق بكلّ ما يحتاجه من الطرق والنقل والاتصالات والطب والزراعة والصناعة والقانون والتشريع وغيرها من أمور حيوية لا تعدها هذه الصفحات القليلة لو أردنا أن نفتح ملفها. . . فالسيد المالكي لم يحقّق أي شيء من ذلك، ولم يضع لبنة على لبنة كما يقول المثل العربي.

استبدال المدراء ينطبق ليس فقط على مستوى المحيطين بدولة الرئيس، وإنّما يشمل الوزراء ونوابهم والمدراء العموميون بأجمعهم بل وفي كلّ الوزارات والمؤسسات التي للدولة صلاحية التحرك فيها. . . . . .

المسؤولية الثالثة (الفنية): استبدال الهدفيّة والانجازات. . . . فقد اعتمدت وزارة السيد المالكي في تنفيذ أعمالها على فكرة النظام الاشتراكي، وهذه الفكرة من الصعوبة أن تُطبّق في زمن انفتاح السوق الحالي، فقد حرص النظام البائد في السيطرة على مفاصل الدولة والخدمات وذلك لإحكام سيطرته على أرزاق وخدمات الناس. أمّا الآن فإنّه لمن الصعوبة تطبيق ذلك المفهوم المعقد وهو النموذج الذي أثبت فشله على الواقع العراقي، بل ازدادت النقمة على الدولة، وعلى الكثير من مسئوليها، وخصوصاً على جناب دولة الرئيس. . . . . بالتأكيد هنالك الكثير ممن يرى في التحول من النظام الاشتراكي إلى النظام الحر هو نوعاً من التعارض مع المصلحة الشخصية، ولذلك فإن ذلك البعض من أعمدة الدولة تقف موقفاً متشنجاً من هذا الأمر[1].

إذن إلى أين نتجه في الرؤية مما يتعلق بالمنهجية والهدفيّة. . . ؟ لست

(1) بحوث في معالجة أزمات الحكومة، د. صلاح شبر، بغداد، 2011.

مفتخراً بأنني أضع منهجاً للتحول الاقتصادي من النظام الحكومي إلى نظام السوق، وإنّما هو نظام ربما اتبعته كلّ الدول العالمية سواء أكانت اشتراكية أو إنّها نصف حكومية، فتحوّلت المؤسّسات الخدميّة التي تُديرها الدولة إلى مؤسّسات خاصة أو مشتركة مع التّأكيد على سيطرة الدولة على جانب السيطرة النوعية (QC) وهذا من شأنه أن يُقلّل من حجم الفساد بشكل كبير، ويرفع من قدرات الانجاز ويفتح على العراقيين الباب واسعاً للثراء والعمل والتوجّه إلى الانجاز بدلاً من اعتماد الأموال الحكومية في الوظائف وفي السرقات. . .

كيف نبدأ. . . . . .؟ أكرّر إنّه ليس حلاً سحرياً، إنّه أمر صار اليوم من تطبيقات الماضي، بل أنّ الدول العالمية اليوم دخلت في الشركات المتعددة التي لا تمتلك أي منها رأس المال بل تمتلك المعرفة. . . . فالحرب اليوم هي حرب معرفيّة، وليست حرباً تملّك كما كانت سابقاً وفي زمن الحربين الأولى والثانية. . . . . على أية حال سأضع الحلول في نقاط سهلة. . .

- **تبيع** الحكومة كلّ الخدمات إلى القطاع الخاص أو المختلط على شرط أن لا تكون الشركات تلك عراقية (عذرا) ولكنّني أعنيها. . . . فكلّ خدمة من قبيل الكهرباء، الصحة، البناء، الصناعة، البنوك يجب إعطاء قيادتها لأي قطاع خاص أو عام، ويجب أن لا يكون ذلك قبل توفير ثلاث خطوات أولهما هو إقرار قانون السيطرة النوعية (المستقل). . . . وثانيهما إقرار قضاء (مستقل) و(متخصص) بالإضافة إلى نظام بنكي فعال (أمريكي الطريقة وليس أوروبياً).

- تضع الدولة **قانوناً** فعالاً للاستثمار. . . غير القانون الحالي البائس، بل يجب أن تُدار كلّ عمليات الاستثمار من قبل قطاع عالمي متخصص يمكن الاستعانة به من خارج العراق وخصوصاً من أمريكا أو ماليزيا والصين على شرط أن يكون خارج النطاق الحكومي.

- يتم وضع نظام **ضريبي** فعال ومتمكن لأنّ الضرائب تُعتبر دخل لا يقل عن ثلث حجم أو أكثر إيرادات النفط، في الوقت الذي تُقلل الدولة اعتمادها على واردات النفط.

- تقرّ الحكومة نظام (**المساعدات الحكومية**) (Social Services) وهو التزام كلّ فرد بمن لا يتمكن من المعيشة ضمن الحد الوسطي للدخل كما هو نظام الدول الغربية، هذا بالإضافة إلى نظام السكن لمحدودي الدخل وبشكل بحيث يكون لكل عراقي من سكن يملكه لنفسه.

- توزيع **البنى التحتية** الضرورية للعراق ما بين دول العالم المختلفة، فمثلاً الصحة لكندا، النظام المالي لأمريكا، النظام الاتصالات لبريطانيا، نظام النقل لروسيا، نظام القانون لفرنسا. . الخ، وأن تكون العقود طويلة الأمد على أن يتم دفعها من أموال النفط التي ينتجها العراق. . . . . بمعنى آخر أن تشترك مصالح الدول العظمى مع مصلحة العراق لكي تُحافظ على أمن واستقرار البلد.

- تُفتح باب **العمالة الأجنبية** تماماً وبدون تحديد كما هو واقع الإمارات، لأن ذلك سوف ينعكس إيجابياً على كفاءة عمالة العراق وعلى بنائه وليس العكس.

- تحرير **البنوك** تماماً من السيطرة الحكومية مع وضع ضوابط صارمة على قانون البنوك.

- تفعيل سوق **البورصة** مع إخراجها من عباءة الحكومة وإناطتها بمؤسسات عالمية مهمة لإدارتها.

- تفعيل عمل **القضاء** والمحاكم بشكل ينافس الوضع الغربي بحيث يضمن ذلك لرأس المال في الاستثمار.

- وجوب إقرار (**نظام صحي**) للعراق من قبل هيئة متخصّصة قادرة..... بالتأكيد ليست عراقية، وأفضّل إما أن تقوم تركيا أو السويد بذلك أو ربما كندا، فزميلنا أرودوغان انتخب لثلاث دورات رئاسية لأنّه أقرّ (قانون صحي) لتركيا، هذا بالإضافة إلى أمور أخرى، ولكنّ المحلّلين العالميين لا يختلفون على أهمية هذه النقطة له.

بالتّأكيد هنالك مخاطر كبرى لهذا النهج، وسوف يُفسّر بالاتجاه الخاطئ من قبل كلّ القوى المستفيدة من إبقاء الوضع كما هو عليه، وخصوصاً السياسيين والبرلمانيين والوزراء ومساعديهم، وربما كلّ القطاع الحكومي الحالي لأنّ النظام الجديد لا يسمح للوزير أو عضو البرلمان أن يحوز سائقاً واحداً، بل عليه أن يدفع لذلك السائق مرتباً من جيبه، أو أنّه يجب عليه أن يقدم انجازه الشهري إلى رب عمله وإلّا فإنّ الطرد مصيره.....

الايجابيات الاجتماعية لخطة التنمية هذه......

- توجّه المجتمع العراقي إلى **العمل** والتنمية والثراء الفعلي.
- رفع قيمة **التعليم العالي** وتنشيطه وتقوية جانب البحث فيه.
- تقليل **الإرهاب** بنسب كُبرى.
- رفع مستوى **الرّخاء** الاجتماعي، وتقليل الفواصل ما بين الطبقات الفقيرة والطبقات الغنية.
- إعادة البناء **الحضري**، ونمو مدن جديدة في العراق على أسس علميّة تُوفر خدمات المواطن.
- ظهور الطاقات **الإبداعية** العراقية ثم تصديرها إلى الخارج للمساهمة في نقل التكنولوجيا والعلوم إلى الدول المحيطة فيما بعد.

- توفير جوّ مناسب لنموّ الأفكار الإسلامية **لعملية التغيير** للحزب الذي ينتمي إليه السيد المالكي وبناء المجتمع الإسلامي عالي القيم، وهي المبادئ الأساسية التي وضعها الشهيد الصدر الأول والتي أكّد بأنّها لا يمكن أن تنهض إلّا ضمن مجتمع علمي، ومحيط يسود فيه الرّخاء الاقتصادي. . . ولا ينطبق ذلك فقط على مستوى الحزب الإيديولوجي الوحيد (الدعوة) وإنّما سيكون الجوّ خصباً لنموّ الأفكار الدينية الأخرى التي تعيش ضمن هدفيّة نموّ الجانب الفكري وليس التشنجي (اقرأ كتاب منابع القدرة. . للشهيد الأول)، كما أنّ الأحزاب الأخرى الإيديولوجية أو غير الإيديولوجية ستتنافس على حلبة الفكر وليس حلبة السياسة.

- سيكون **الدين** والجانب التشريعي منه المتمثل بالمرجعية الدينية عيناً ساهرة على تشذيب القيّم الحياتيّة، والقيّم السلوكيّة التي يمارسها الناس. . . فالأفكار الواعية التغييريّة لا تنمو إلّا في مثل هذا الجو، نفس الشيء ينطبق على الفكر الإرهابي الذي ينمو دوماً في الجو المخالف لهذا التوجّه وهو جوّ الحرمان والفقر والطبقيّة والتناحر.

- سيتحول العراق إلى **(هارفارد)** الشرق الأوسط وسيكون قبلة العالم الإسلامي في التزود بالعلم المتشرب بالمبادئ، والمفاهيم والقيّم لانّ العراق كأرض وكتاريخ مؤهلة في أن تكون المنطلق للتغيير العالمي في الشرق بل في العالم.

ولكن هل للسيد المالكي أن يُحقق هذا البرنامج في هذا الظرف. . . ؟

من الصعوبة الجواب عليه على مستوى التفاصيل (الفعل) ولكنّني لا أجد الاستحالة في منطوق (القوة) أي الجانب النظري، السبب لأنّه كان قد طُبّق سابقاً وفي الزمن القريب في دول كثيرة. . . . . فالمالكي الآن رئيس وزراء، وهو يمتلك الآن أعلى مركز في العراق. . . . بيده الجيش والداخلية والقوى الأمنية وكلّ المؤسسات الثانوية غير الوزارية مثل البنك المركزي والرقابة المالية وغيرها. . . بمعنى آخر إنّه يمتلك ما لا يقلّ عن 60% من مفاتيح القوة في العراق. . . ولكي لا أستمر في الشرح أحبّ أن أروي لدولة الرئيس تجربة مشابه لواقع العراق. . ماليزيا التي هي الآن تُصنف في عداد مقدمة دول العالم الثاني، وصل إليها رئيس وزرائها مهاتير محمد بالانتخاب كما وصل جنابكم إلى ذلك، فوجد أمامه برلمان كما هو برلماننا يجتهد في إحباط خطط الرئيس لكي لا يقال أن هذا هو انجاز صار في زمانه، وبذلك عمل جاهداً على منع تسجيل حسنة له. . . . جلس معهم حذرهم بأنّه إمّا أن يُعطى صلاحيات كاملة في بناء ماليزيا، أو أنّه يحلّ البرلمان بالتعاون مع الملك، أو يطرد كلّ الوزراء وممثلي البرلمان، وأنّه أمام ذلك على الشعب الماليزي أن يغفر له دكتاتوريته هذه. . . . . . تعالت أصوات هنا وأصوات هنالك، وبدأت جبهات المعارضة تتبرعم من هذا النائب، ومن ذاك الوزير. . . . فما كان منه إلّا أن أخذهم كلّهم (الوطنجية) ورمى بهم في (سنغافورا) (كردستان العراق) والتي كانت تابعة إلى ماليزيا. . . حتى إذا ما انتهى بخمسة وعشرين سنة من بناء ماليزيا الحديثة إلّا وتجد أنّ الكلّ قد طأطأ له رأسه اعترافاً بقدراته ووطنيته وإصراره على العمل. . كلّ ذلك قام به بعد أن استعار خدمات استشاريين كبار من شتّى أنحاء العالم وخصوصاً من الولايات المتحدة الأمريكية وهي الآن عادت تطالبه بأن تستعير مستشاريه رداً للجميل. . . . . .

على السيد المالكي ولكي يقوم بذلك أن يخطو سياسياً ضمن التوجّه التالي:

- أن يضع برنامجه **الإنمائي** على حسب ما ذكرناه آنفا في النقاط العشرة، وهذا معناه أن يقوم بدراسة المشروع الوطني هيئة كبرى دولية وليست تمنيّات، وإنّما وثائق محبوكة من قبل مؤسّسات تنموية عالمية تشترك بها حكومات العالم المعنية، وبالاشتراك مع قدرات شركات هائلة عالمية مثل (PriceWaterhouseCooper)[1] أو غيرها . . . .

- يعرض برنامجه أمام البرلمان، وبشكل تفصيلي أي **تسويق** الفكرة لكلّ فرد من أفراد البرلمان ثم يُطالب قادة التشكيلات السياسية أن يُوقّعوا على تبني البرنامج. . . .

- الجهات الرافضة لها حلّ إمّا **الطرد** (الطرد إلى سنغافورا العراق) وإمّا إقناعه حسب طموحه الشخصي الذي ينظر إليه، ولهذا مداخل كثيرة لسنا في مجال البحث فيها الآن.

- استعارة جهاز ضخم **أمني** من إحدى الدول العالمية الكبرى لإدارة الواقع الإرهابي بل كلّ ما يخصّ المخابرات وأنظمة الرّقابة كما هو الحال الآن في دبي أو فيما هو داخل أمريكا. وهذا الجهاز هو جزء من منظومة دولية مع صفقة تجارية كبرى، أي بمعنى آخر أن تشترك مصالح تلك الدولة مع مصلحة استقرار العراق، وهذه الدول كثيرة كما أعتقد ربما كل دول العالم الغربي ما عدا فرنسا، هذا بالإضافة إلى الصين.

---

(1) http://en.wikipedia.org/wiki/PricewaterhouseCoopers.

- السؤال عن أحوال الشعب **أسبوعياً**، واطلاعه على تفاصيل الخطة التي أمدها 15 إلى عشرين سنة، ودعوة أبناء الرافدين إلى التعاون معه، والصبر على اجتياز المحنة التي استورثها من الأنظمة العتيدة السابقة.
- التأسّي بالشعب بل **بأفقرهم**، وأن يلتزم كلّ من يدّعي مساندته لمسيرة عمل المالكي إلى التخلي عن ممتلكاته أو عقاراته أو ما شابه، ومن يفكّر في أن يبقى على ما هو عليه فله الحقّ في ذلك على شرط خروجه من عباءة الحكومة ومراكزها ويذهب إلى أرض الله الواسعة للعيش فيها أو التمتع بما جمع من أموال وعقارات.
- أن لا يفصل المالكي شخصه عن الرمز الكبير أو **المثل الأعلى** الذي ينظر إليه في مسيرة عمله السياسي والاجتماعي، وهو أمر لا بدّ وأن يختلقه المالكي لنفسه ويشيعه في عموم شعبه سواء أكان ذلك المثل الأعلى أبو تراب أو غيره.
- أن **يُسوق** المالكي موقفه السياسي والاجتماعي إلى العالم، وإلى الشعب العراقي بشكل علمي دقيق ومبرمج من خلال جهاز إعلامي متخصص يتمّ استعارته من خارج العراق، لأنّنا لا نملك قدرات إعلامية فكرية وإنّما نملك إعلاماً ذيليّاً مرتزقاً بائساً..... يتم ذلك من خلال شراء الأقلام والأصوات والإذاعات والجرائد وما إلى ذلك ضمن ميزانية مالية كبيرة.
- القانون.... **القانون**..... القانون...، القوة... القوة.... القوة....، المبدأ.. المبدأ المبدأ...... ثلاثية لا يمكن التخلّي عنها في أي وقت من الأوقات.
- حلّ **إشكالات** كلّ دول الجوار مع العراق بإعطائهم ما يريدون بالتّأكيد

ضمن عقلانية سياسية واقعية. . . . . . وإعطاء كردستان الوضع الذي تراه مناسباً وحلّ كلّ الإشكالات من قبل محكمة العدل الدولية في لاهاي.

- الاستفادة من قدرات الدول الكبرى التي تشترك **مصلحتها** مع مصلحة هذا البرنامج.

لقد تغيرت دول كثيرة في العالم باتباع الأسلوب العلمي في مواجهة المشاكل. . . . . فعندما نُفكر في أن نبني العراق فإنّه يجب على رئيس السلطة التنفيذية أن يُفكّر بالمشكلة بطريقة صحيحة، فإنّ حلّ المشكلة مهما كبرت أن نُفكر فيها بطريقة صحيحة، ومن الصعوبة بمكان حلّ المشكلة إذا نظرنا إليها بطريقة خاطئة. . . وهذا كلّه هو من يشترك به وفي تقييمه خبراء الرأي والمعرفيّون والوطنيّون، فقد كانت هنالك كلمة لأحد أكبر قادة الدول العالمية في وقت الأزمات والتي اضطر شعبه أن يُقيله وينتخب رئيساً آخراً، وعندما سئل الرئيس الأول عن الفرق ما بينه وبين الجديد قال بكلمة كلّنا سمعناها ولكنّنا لم نتبيّنها. . قال: لأنّه وطني ومخلص. . . . . . وأعتقد ذلك في أبو إسراء كما هي مفردات العقل.

الخاصرة المؤلمة في الانتخابات الكردستانية[1]

يبقى الوضع الكردي مشكلة كبرى للعراق وتبقى نتائج الانتخابات التي ستعلن قريباً والتي أجريت في الجمعة 20 من شهر سبتمبر 2013 بمثابة الاختبار لجميع الأطراف الفدرالية والمحافظاتية. . وتنعكس خطورة هذه الانتخابات على شكل التركيبة العامّة للعراقيين، فهنالك من يُراهن على أن تكون الواقعية في الحكم لدى الأكراد قضية نموذجية إلى بقية المحافظات التي تسعى في الحصول على ما تمكّن الأكراد به أن يحصلوا عليه، البعض الآخر وخصوصاً الحكومة المركزية ترى من مصلحتها في تشتّت الواقع الكردي إلى فئات ليسهل لها فرض واقعيتها التي تنطلق من مفهوم الدولة المركزية.

والأكراد أنفسهم وفي ظلّ الواقع الحالي بدأت هنالك ثقافات تظهر في المجتمع الكردي ينادي بالحداثة والتطوّر بشأن التخلّص من إرث الماضي الذي تسيطر عليه الروح العشائرية القديمة التي انقسمت إلى فئتين: فئة البرزاني[2] وفئة الطالباني[3] بتسميتهما (التقدّمية). . . . . فقد تغيّرت الكثير من مفاهيم الشعب الكردي ومن خلال الانفتاح الذي عاشه ما بعد عام

---

(1) نشر في سبتمبر عام 2013.

(2) http://en.wikipedia.org/wiki/Kurdistan_Democratic_Party.

(3) http://en.wikipedia.org/wiki/Patriotic_Union_of_Kurdistan.

1991 باتّجاه الدّولة الحديثة التي يطمح لتحقيقها وهو في واقع الأمر قد سبق الشعب العراقي الفيدرالي في وصوله إلى تلك الحالة من التفكير الحداثي.

وفلسفة التغيير التي اعتمدها الشعب الكردي بأنّ تتحوّل الدولة العراقية إلى دولة فدرالية، والأكراد يُمثلون المُكوّن الثاني في التركيبة الإثنية (Ethnic) فهم ليسوا طلاب انفصال كما تحاول القوى القديمة إظهارهم أمام الواقع العراقي. فمعظم قادتهم تعلّموا ودرسوا في الغرب وشاهدوا التجربة الغربية التي تُطبّق في ألمانيا أو بلجيكيا أو فرنسا فيما يخصّ واقع الجاليات أو الأقليات التي تعيش ضمن تلك الدولة. بالمقابل تنوي الأحزاب الكردية الكلاسيكية نعت حركات التغيير تلك بأنّها مطيّة دينية أو مطيّة غربية لا تتناسب مع الواقع الكردي. مع أنّ الواقع فيه من ذلك الكلام الشيء الصحيح.

يعيش الأكراد ما بين الطبقات الاجتماعية المتباينة في الحالة الاقتصادية، كما يضم النسيج الكردي منظّمات مختلفة إسلامية ومتطرّفة، وهي المنظمات التي تجد من واقع التفاوت الطبقي له من مجال خصب في العمل والتوسّع، تلك المنظمات ومنها (أنصار الإسلام) وغيرها هي منظّمات إسلامية تؤمن بأسلوب العنف في التغيير، وهذه منطلقة في تصوّرها من واقعها الاقتصادي المزري الذي تتفاوت فيه الحالة المعاشية بين الطبقات، فالفقر عامل مهم وكبير في تركيبة المجتمع الكردي الذي تعود جذوره إلى الستينيات والثمانينيات من القرن الماضي عندما كان دخل الشعب الكردي في حرب استنزاف مع الحكومة المركزية.

ويرى الإسلاميون بأنّ القوتين الكبيرتين الّلتين تسيطران على الواقع الكردي هما أساس المشكلة التي تواجه كردستان، ولذلك فإنّه لمن

المُجدي الدّخول في صراعات مسلّحة وتحويل الإقليم إلى ساحة مواجهة. . . . . من جهتهم (جبهة التغيير) لا ترى في ذلك من طريق لهم إلّا من خلال رفع مستوى الأكراد ومستوى الواقع الاقتصادي للإقليم. هؤلاء هم قدرات شبابية وثقافية ليست بذي انتماء إيديولوجي، وإنما هم عبارة عن قدرات وطنية تريد بالشعب الكردي أن يكون بالمستوى الاجتماعي والصحي والفكري القريب من نظيره في إيران مثلاً أو في تركيا لحدّ ما، بل أن مثله الأول هو الجاليات الإثنية في الغرب.

في الظرف الحالي مصاعب التغيير تقف تجاهها فلسفة الحزبين الكرديين الّلذين استورثا الإقليم من خلال إرث صراعهما مع الحكومات العراقية السّابقة وهذا أمر شبيه كثيراً بما كان عليه الإقطاع في لبنان في سيطرته على الحالة السياسية وتحكّمه بمقدّرات البلد. والحزبان الكرديان من جانبهما يريان حقهما في الإرث وأنّهما هما اللذان أوصلا الإقليم إلى ما وصل إليه من التقدّم والانفتاح، وعليه فإنّ الكلام حول تخفيف قبضة هذين الحزبين قضية بعيدة المنال. مع أنّ الواقع والحالة الدولية تقرّ بأنّ الأكراد إن لم يتخلّصوا من الإقطاع السّياسي فإنّه من الصعب جداً أن ينتقلوا من حالة التأخّر إلى حالة التقدّم المنشود.

وكانت الولايات المتحدة والغرب عامة حذرين جداً في تغيّر المعادلة السياسية في إقليم كردستان، مع أنّ الدّول المحيطة بالعراق كإيران وسوريا وتركيا لهم رأي مُحدّد حسب قربهم وبُعدهم من مفاهيم الدولة التي يطمح إليها هذا الفريق أو ذاك. فحزب الطالباني ومن خلال واقعه يرى بأنّ العلاقة مع الإيرانيين قضية أساسية، بينما يتردّد كثيراً في العلاقة التركية. في ذات الوقت البرزاني له مواقف غالباً متناقضة في الشكل العام ولكن كلي الحزبين عموماً يعيشان هاجس التغيير الذي سيحدث يوماً ما سواء قبل

الحزبين به أم لا، لأنّ الواقع الفكري والثقافي للأكراد في تقدّم مستمر وعلاقتهم بالغرب وبدول الجوار في أحسن حالها وهذا ما كرّس حالة البحث عن صيغة أخرى غير صيغة الفكر الإقطاعي السياسي الذي تُديره الآن القوى المُتحكّمة في قرار كردستان.

تبدأ حركات التغيير التي حدثت في العالم تماماً كما بدأت حركة الحداثة التي تبناها الواقع الكردي والمتمثّلة الآن بحركة احتجاجات سلمية بعيدة كلّ البعد عن العنف والمواجهة، والتي ترمي أساساً إلى التركيز على الشعب الكردي قبل غيره من المكونات العراقية. فطريقه الوحيد هو فقط العملية الديمقراطية التي يتمكن بها من تغيير معادلة التركيبة التي يسيطر عليها الحزبان اللذان يملكان قدرات كبرى بما يتعلق بتركيبة الدّولة وتركيبة الإقليم.... فالتغيرات الكبرى التي تتغير على أساسها الدول تكون إمّا من خلال غزو خارجي كما هو واقع لبنان في عام 1982 أو من خلال انتفاضة جماهيرية عارمة. والخيار الأول والثاني صعب جداً في ظلّ هذا الظرف حيث يملك الحزبان قوى كبيرة مخابراتيّة وتسليحيّة وغيرها من الأمور التي يصعب فيها قيادة مظاهرات جماهيرية عارمة. بقي الحلّ الوحيد هو التمكّن من تطوير الواقع الكردي إلى الدّرجة التي تتمكن القوى المثقّفة من أن تدرك أهمية التغيير في حياة الكرد.

أما القوى الإسلامية التي تشارك في التركيبة السياسية فإنها في الغالب الأعمّ ينتمون إلى الإخوان، ولكنّهم بنفس منفتح مع وجود تيارات إسلامية متشدّدة كما ذكرنا.

وضع الإقليم في العراق كوضع (كيبك) في كندا المقاطعة الفرنسية التي حاولت مراراً الانفصال عن الوطن الأم، ولكن كلّ تلك المحاولات فشلت لأنّ التصويت لم يأتِ بنسبة كبرى للحصول على أكثرية مريحة 65%...

والعامل الاقتصادي هنا يُعتبر من أهم العوامل التي تفرض واقعيتها في مثل هذه الحالات، فلقد كان السبب المباشر لفشل صيحات الانفصال في كيبك هو الواقع الاقتصادي المتردّي الذي تعيشه كيبك' حيث ترفض فيه الشركات العالمية الاستثمار في المقاطعة بسبب القلق من الوضع السياسي ودعوات الانفصال.

في كردستان العراق لا تمتلك هذه الأرض من قدرات تُمكّنها من أن يكون لها وافر من القدرة الاقتصادية في رفاه المجتمع، ولذلك فهي تعتمد الآن على الحكومة المركزية في وضعها الاقتصادي وعلى واقع الاستثمار، حيث تمكّنت الحكومات المتعاقبة من توفير بيئة صالحة لنموّه خلال السّنوات العشرة الماضية.

في الدول المتقدمة تشارك الحكومات المحلية الفقيرة الولايات الغنية في الثروة ولكن بشروط من أهمّها هي المشاركة في الحياة السياسية الفدرالية واعتبار المقاطعة جزء من البلد الأم (كندا) والعمل على بناء الاقتصاد الكندي والذي من خلاله يبنى الاقتصاد المحلي (المقاطعة).

هذا الواقع ليس له من واقعية في المفهوم الكردي، بل أنّ الحكومة الكردية في المحافظات الثلاث تسير باتجاه (تكريدها) عن اتجاه (تعريقها) وهذا معناه أنّ مصطلح التكريد لا يعني الجانب الثقافي، لأنّ التكريد الثقافي حقّ واضح من حقوق الأكراد أولاً وآخراً. وإن ما أعنيه هنا بالتكريد هو الجانب السياسي الذي ينقل الإقليم إلى أن يتحرّك بشكل وكأنّه منفصل عن العراق بشكل علاقاته وشكل إدارته للموارد وما إلى ذلك، مع أنّ ذلك هو أيضاً حقّ طبيعي لكلّ من يفكّر في الانفصال من محافظات العراق أو أي دولة من دول العالم على شرط الحصول في الانتخابات على نسبة مريحة 65% فيما لو قرّر الانفصال قادة المجتمع السياسي.

وكيبك الآن بعد النكسة الكبرى التي أصيبت بها في عام 1994 وفشل محاولة الانفصال عاشت من أتعس أيامها فيما يتعلق بجانبها الاقتصادي، فبقيت عبارة عن مقاطعة لا تأثير لها في القرار السياسي الكندي الفدرالي. وقد دخلت الآن مُجدّداً لكي تبني علاقتها الفدرالية مع المركز بشكل وكأنّها بدأت من نقطة البداية.

يجب على الأكراد أن يضعوا نظرية العلاقة مع المركز وهذه النظرية ذات شقّين:

- الشقّ الأوّل هو الانفصال وهو كما أرى حقّ طبيعي لأيّ شعب وأي طائفة أو محافظة في العالم على شرط موافقة الأغلبية المريحة كما ذكرت.
- الشقّ الثاني هو البقاء ضمن الدولة العراقية، وهنا يجب عليهم أن يضعوا سياسة تعكس في مسيرتها فائدة الطرفين ومصلحتهما، وما لم يتمّ ذلك فمن الصعوبة جدّا أن تتمكّن من المحافظة على الموازنة تلك.

فمن الخطأ جدا لكلّ مُكوّن من المكوّنات الفدرالية بأن تحارب سياقات الفدرالية في الوقت الذي لا زالت تعيش الحالة الفدرالية مع المركز كما هو واقع الأكراد الآن في المحافظات الثلاث. وإنّه لمن المفهوم بأنّ الرأي الكردي ينطلق من حالة الحزبين الكبيرين وعلاقتهما مع السلطة، هذا بالمفهوم العام خطأ، لأنّ الفدرالية أو الانفصال قضية غير سياسية، بل هي حالة دولية اجتماعية تتعلّق برأي الشعب في انفصاله أو بقائه سواء أكان الانفصال كليّاَ كما كانت تطالب به كيبك أو كونفدرالياً أو فدرالياً كلّ تلك الحالات على الشعب الكردي أن يُحدّدها وهي ليست بالقضية التابعة لقرار سياسي كما نعتقد، وأنّ السياسيين هم من يرى ذلك أو ينفيه. . . . هنا هي

الخاصرة الموجعة لكلي الطّرفين الأكراد والحكومة المركزية. . . . . ما نُشاهده الآن في كيان الدولة العراقية هو أنّ الولاء الكردي للإقليم أكثر بكثير مقارنة بالولاء للوطن الأم العراق. وهذا عنصر الإخفاق في العطاء وفي مسيرة الدولة، وهذا ما يجب معالجته من قبل السياسيين الأكراد أو العرب.

بالتّأكيد هنالك أكثر من رأي في الأسباب التي أوصلت الشعب الكردي إلى اتّخاذ هذا القرار ولكنّه أخيراً أمر لا يخدم بناء الوطن ولا يخدم مصالح الشّعب الكردي.

من أهم شعارات الانتخابات التي تنطلق في (كيبك) في أوقات الانتخابات البرلمانية المحلية وكذلك في (تايوان) هو نوعية العلاقة مع المركز (كندا) و(الصين) والتي من خلالهما يمكن معرفة توجّهات الشعب الكردي في قبوله بهذا المرشح أو ذاك من خلال شعاراته الانتخابية التي تطالب بالتقرّب، أو الابتعاد، أو بناء علاقة مميزة، أو الانفصال أو ما إلى ذلك من صيغ كثيرة والتي على ضوئها يتمّ اختيار الناخبين.

إنّني أرى بأنّه قد آن الأوان لمناقشة موضوع الشّعب الكردي والمحافظات الثلاث بكلّ شفافية وانفتاح من قبل كلّ الأطراف المعنيّة، أعني الحكومة المركزية أو الحكومات المحلّية للإقليم وذلك بتقرير مستقبل العلاقة ما بين الطرفين. كما في نفس الوقت فإنّني أرى بأنّ مطلب الانفصال عن الحكومة الأمّ لأيّ شعب من شعوب العالم هو حقّ طبيعي لها وهو لا يقدح ولا ينتقص من وطنية هذا ولا ذاك.

كما في ذات الوقت فإنّه ليس من حقّ الحكومات المركزية أيّاً كانت في أن تمنع محاولة شعب في أن يجد قراره بنفسه سواء أكان ذلك من خلال صيغة انفصالية أو صيغة كونفدرالية أو غيرها، وأعتقد بأنّ الدستور العراقي

يقرّ ذلك (غير متأكد) وإذا لم يحوِ هذه المادة فعلينا أن نُغيّر الدستور للسّماح لشعوب العراق في أن تجد لذاتها طريقاً لحكم نفسها بنفسها إن رغبت، وإن وجدت أنّ ذلك هو أنفع لمصالحها. مع أنّه وفي ذات الوقت علينا أن نقول بأنّ الأمم اليوم تميل إلى التوحّد وليس التجزّؤ، بسبب أهمية الاشتراك في الموارد وفي الثقافة وفي كلّ ما يخصّ تلك الشعوب كما هي تجربة أوروبا وتجربة بورتوريكا وتجربة معاهدة (نافتا) وغيرها من معاهدات كثيرة في العالم التي وضعت الآن باتجاه توحيد طاقات الشعوب وقدرات الإنسان.

من تونس.. شاركتكم مأساة الحسين[1]

حطّت بي الطائرة في تونس العاصمة في اليوم السابع من المحرّم بعد رحلة من العراق استغرقت سويعات، إذ كان علي أن أحضر مؤتمراً دولياً عن تكنولوجيا صناعة القرار الصحي الذي تبنته منظمة الصحة العالمية وهي تكنولوجيا جديدة ومهمة عسانا نتمكن من تطويرها في العراق.

نزلت من الطائرة، وتوجّهت إلى موظف الأمن المسؤول عن الجوازات، وكان شاباً لطيفاً ذو سحنة سمراء، نظر في جواز سفري وقلّبه بيده ثم سألني من أين أنت. .؟ أجبته بكلّ بساطة ماذا يعني جوازي. . .؟ ابتسم وتركني بعد أن أرجع الجواز لي، أخذته وأنا غاضب على طبيعة السؤال الذي لم أتبين معناه.

توجّهت إلى قاعة تسليم الحقائب أنتظر وصولها، وكانت القاعة مجاورة لحد ما إلى شُباك تسليم الجوازات، انتظرت بحدود نصف ساعة، وصرت أتمشى في قاعة السوق الحرّة لأتبين معنى هذا البلد الذي قرأت عنه الكثير، فهو البلد الذي ظهرت فيه إبداعات متقدمة في تاريخ العرب وفي تاريخ الإسلام، فكانت تونس هي البلد الأول الذي ألغى الرق وحرّمه في زمن الدولة العثمانية، في الوقت الذي ثارت الحجاز على العثمانيين آنذاك

(1) نشر في نوفمبر 2013.

بسب اتخاذها خطوة تقليل الرّق أو النظر فيه ثانية فأخمدها العثمانيون بشكل متوحش متناسب مع البيانات التي أصدرها علماء الحجاز في تكفير العثمانيين بسبب معارضتهم لنظام الرق والسبي والجواري...... كما كانت تونس العاصمة التي انطلق منها الشيعة الفاطميون ليقيموا كيانهم في مصر، كذلك الأمر في دولة المرابطون (زيدية)...... وفي العصر الحديث كانت تونس أول من تبنى مبدأ فصل الدين عن السياسة، كما إنّ أول قوانين العصر الحديث في بناء الدولة قد انطلقت من هنا، هذا إذا أضفنا حركة الشهيد الكبير بو عزيزي (ت 2011) الذي كان الشخصية التي فجّرت الربيع العربي. فهذه الأرض دوماً السباقة إلى التجديد والى العطاء.

بحثت عن مكتبة هنا وهناك في المطار لعلي أجد الجواب عن أولوية هذه الدولة في التحضّر، كما في بعض المطارات العالمية، ثم بحثت عن صرّاف لتحويل العملة فوجدت شباكاً، وقفت أقرأ لوحة معدلات تصريف العملات، وبينما أنا كذلك وإذا بشاب يقترب مني صافحني، لم أعرف من يكون، كانت لهجته صعبة بالنسبة لي، قلت له: تكلم إمّا بالفرنسية معي أو الانكليزية، بدلاً من العربية، قال لي: لا سأتكلم ببطء، ابتسمت في وجهه بعد أن ساورني شكّ بأنّه سائق تكسي يُريد أن يعرض خدماته علي، فقلت له مباشرة عن جهتي التي أنوي الذهاب إليها وهي منطقة تبعد عن العاصمة حوالي 75 كم تسمّى الحمامات حيث سيعقد المؤتمر..... قال لي الشاب ألم تعرفني...؟ قلت له آسف أبداً، قال أنا موظف الجوازات الذي كلمك قبل نصف ساعة، تذكّرته، قلت له ماذا في الأمر...؟ قال لي: أنت من العراق، أنا أعرف، ولكن هل أنت من أرض كربلاء...؟ اقشعّر بدني من سؤاله، وكأنّ مصيبة الحسين تجلّت أمامي بفيلم حي بشكل هزّ كياني، ونقلني ثانية إلى كربلاء، وأشعل في داخلي كلّ عواطف كربلاء

ومقتل الحسين. . . . . . إذ إنني كنت خلال الرحلة في لوم كبير مع نفسي في كيف لي أن أترك العراق وفي المحرم وفي الأيام الأخيرة لاستشهاد الإمام الحسين، وأنتقل إلى الجزء الشمالي في القارة الأفريقية في بلد فيه الخوارج. . .؟ وما فيه من المتعصّبين، والسلفية،وأعداء آل البيت في الوقت الذي كان لي أن أعيش مآسي الذكرى، ذكرى استشهاد آل بيت الرسول في بلدي العراق. . . .

كان الألم يعتصر نفسي وينقلني ثانية إلى كربلاء، في الوقت الذي كنت أفكّر كيف سأتمكّن من أن أحضر المؤتمر الذي بالتأكيد ستتخلّله مظاهر من هنا ومن هناك، وجلسات تختلط فيها مشاعر الابتعاد عن مأساة الحسين ومأساة آل بيته. . . . . . . كانت عُقدة الذنب كبيرة جداً تعتمل في نفسي، وأنتظر من معجزة في تلقي أمراً وزارياً أو ما شابه كي أعود ثانية إلى العراق وإلغاء المؤتمر، وكنت أتصور بأنّ هذا القادم جاء لإعلامي بأنّ الحكومة التونسية استلمت إشعاراً بإلغاء المؤتمر.

عشت للحظات في ذهول بعد أن هزتني كلمة (كربلاء) التي نسمعها يومياً ربما في بلدنا آلاف المرات، بل نعيش في المدينة ذاتها، وكأنّ الأمر بالنسبة لنا أمراً عادياً، ولكنها هنا، وفي مطار تونس حولتني إلى كائن يهتز من الداخل بعد أن جاءت في وقت كنت أحتاج فيها أن أصب دمعاتي الخجولة على سيد شباب أهل الجنة.

تماسكت قليلاً ثم أشحت بوجهي إلى الصراف علّني اشتري وقتاً للسيطرة على دموعي التي انحدرت وكأنها السيل بشكل ليس لي أن أواجه كلّ ذلك في لحظات. . . . . قلت له: لا أنا لست من كربلاء، ولكنّني كربلائي الثقافة حسيني الهوى. . . . في الوقت الذي كنت أعتقد بأنّه سوف لن يفهم كلّ ما أقول، بل أن حسابي لمنطق الكلمات هو منطلق من

إحساسي الداخلي إلى أن أقول أي شيء، أو أن أتفوه بما هو في مسيرة الذكرى، ذكرى عاشوراء...... ضحك الشاب وظهرت تقاسيم وجهه بشكل أحسست بها بأنه شاب من البصرة، أو من العمارة، أو ما شابه، فتقاسيم وجهه ليست بغريبة عني، ربما يعرفني، ولكنّه يريد أن يخفي هويته عني... قلت له وبدون أن أخجل من السؤال، هل أنت (مُوالي)....؟ قال لا أنا مسلم بربري قلت له: لا يبدو عليك من البربر، ولكن قل لي ثقافتك.....؟، قال لي: ليس لك في ذلك..... أنا أسالك عن كربلاء فأجبني... قلت سل ما بدا لك..... قال هل جسد سيدنا الحسين هنالك...؟ قلت نعم بالتّأكيد.... قال لي: وأنت ستعود إلى كربلاء...؟، قلت ربّما... قال لي فقط اذكرني هنالك..... ثم قال لي: بأنه يجب أن يعود إلى عمله..... قبّلته من رأسه بطريقة أبوية عاطفية، ثم سألته أن يعطيني اسمه وعنوانه، قال لي: أنا بن يوسف علي ثم كلمة أخرى لم أفهمها ثم ودّعني ومشى سريعاً.

أخذت حقيبتي واتجهت خارج المطار أبحث عن سيارة تاكسي، أو على من يستقبلني في الخارج لم أجد السيارة المخصصة لي هنالك، خرجت إلى الشارع لأعرف الوضع الأمني الخطير الذي حذروني الكثير منه بما يتعلّق بواقع التغييرات التي تحدث في هذا البلد، فبقيت اشتري الوقت لأتبيّن طبيعة التوانسة وطريقة تعاملهم مع الغرباء ومعي بالذات، حيث كنت أخشى أن يكون هنالك ما هو أسوأ فيما يتعلّق بالسلفيين، وطريقة تعاملهم مع الآخرين.

وبعد ساعة من الزمن، بعد أن شارفت الساعة السابعة مساءاً قرّرت أن أستقل سيارة تاكسي إلى الفندق.... صعدت في التاكسي وكنت مستعداً لكلّ ما هو جديد، ثم انطلقت السيارة على الطريق العام متّجهة إلى الجنوب

التونسي..... شعرت أنني لست على ما يرام مع بعض الآلام في حنجرتي، ودرجة حرارتي مرتفعة بعض الشيء..... وما أن صعدت التاكسي سألني الرجل أنت من سوريا......؟ قلت له لا من العراق.. قال:أهلاً بك، قلت: وأنت كذلك... سألته مباشرة: أي التوجهات المذهبية هنا في تونس..... قال: لا أعرف ما تعنيه بسؤالك، ولكنّنا مسلمون علمانيون..... قلت له: وما الفارق بين المسلم العادي والمسلم العلماني...؟ قال لي: المسلم العلماني يشرب الخمر والمسلم العادي لا يشرب الخمر، قلت له: وأنت تشرب الخمر...؟ قال لا، قلت: إذن أنت مسلم. قال أكيد.... أنا مسلم أمازيغي[1]، قلت له: أسالك عن مذهبك ما هو...؟ سكت قليلاً، ثم قال: لا أعرف، ولكن يقولون إنني من الشيعة..... فاجأني جوابه.... قلت له: أنت شيعي..؟ قال: لا، ولكن أجدادي شيعة، قلت له: ما تعرف عن الشيعة...؟ قال إنّ يزيد قتل سيدنا الحسين، ونحن نحب الحسين، ونكره يزيد، قلت: وهل تعرف من هو الحسين...؟ قال: نعم ابن فاطمة، ابنة الرسول، قلت متى قُتل الحسين هل تعرف في أي شهر..؟ وكنت أريده أن يذكر كلمة عاشوراء أو المحرم، لأنّها الكلمة التي تطربني، بل تهزّ مشاعري إن سمعتها منه، وفي لهجته.... قال: لا أعرف، ولكن أعرف بأنّ رأسه دفن عندنا في تونس...

كان الليل قد أرخى سدوله، ونحن في طريق، وقد جلست في الجزء الخلفي من السيارة التي كانت تبدو كأنها (ميني باص)، وجدت نفسي أبكي بصمت، بعد أن ذكر لي رأس الحسين...... أطلقت العنان لدمعاتي

(1) http://en.wikipedia.org/wiki/Berber_people.

الشحيحة تنزل صامتة في تلك الأرض الخضراء التي لم تنسكب فيها خلال القرون المنصرمة دمعة على سيد شباب أهل الجنة. . .

وصلت الفندق دفعت له أجرته وقلت له بعد أن شددت على يده: إقرأ عن الحسين. . . . . تعدني. .؟ قال أعدك، قلت له: سأرسل لك كتاب يصلك على عنوان إحدى شركات الأدوية بعد رجوعي. . . أعطاني عنوانه وعانقني، ثم قال لي أن أردت العودة إلى المطار فاتصل بي.

نمت في تلك الليلة، واستيقظت صباحاً، فوجدت الفندق آية من آيات الفن والجمال في واحة رائعة، وفي جوّ ساحر من الخضرة ومن الحسن، وكان اليوم هو اليوم الثامن من المحرم، إذ كانت الأشواق ترتفع معي كلّما تقدمت ساعات الاقتراب من العاشر من المحرم.

كنت أبحث في وجوه الناس والمشتركين في المؤتمر، وأبحث عن الحسين في وجوههم، أبحث عن دمعات الحزن والأسى والحب، إمّا من خلال لبس السواد، أو من خلال ملامح الحزن التي تنتاب الموالي في هذه الأيام. . . . . . . كان المؤتمر يضمّ مشتركين من أقطار إسلامية وغير إسلامية، فكنت أبحث عن شعار الحب الحسيني المجلل بالسواد (مع إنّني لا ألبس السواد في العراق). . . كانت هنالك سيدتان من إيران وقد توشحتا بسواد الحزن بلون ربطة الرأس، ثم طبيب آخر من إيران أيضا، ثم باحث آخر من الخليج، ثم بدأت أحاول أن التقط من أتوجّس فيهم حبّ الحسين من هنا ومن هناك، اقتربت من ممثلي الأقطار التي تضمّ الطوائف المتعدّدة وجدتهم ذوي توجّهات أخرى ومتعدّدة، تكلّمت مع أحدهم وسألته عن بلدته، وعن اسم عائلته، فظهر لي بأنّه موالٍ يخفي توجّهه الحسيني عن شريكه في المؤتمر، ولكنّه لبس ربطة سوداء في اليوم التاسع من المؤتمر، وسيدة أخرى شابة تلبس منذ اليوم الأول ملابس سوداء يلبسها بعض

الشباب ولا يبدو على شكلها وشخصيتها بالولاء، فهي لا تتكلّم العربية أصلاً بل كان إحساسي يقول بأنّها ربّما محبّة لآل البيت، سألتها مباشرة عن بلدها قالت أنا أمريكية عربية الأصل، قلت وبشكل مفاجئ: ومحبّة للحسين. . .؟ أومأت برأسها علامة الإيجاب. . .

سألت عامل الفندق الذي قدّم لنا الطعام في المطعم عن السيد محمد التيجاني السماوي(1) وبشكل عفوي، حيث كنت أرى في كلّ تونسي بأنّه التيجاني،ذلك الرجل العالم الكبير صاحب المؤلفات الكثيرة القيّمة في تبصّره نحو مذهب التشيع وآل البيت. . . سألت عامل الفندق عن التيجاني السماوي فقط، وفيما إذا كان يعرفه أم لا. . . قال لي انتظر سأعود إليك. . . بعد الانتهاء من ساعات عملي، عاد لي ليلاً وقال بأنّه من نفس البلدة (قفصة) التي عاش فيها السماوي، قلت له هل تعرف شيئاً عنه. . .؟ قال لي: إنّ السلفيين يقولون عنه بأنّه مجنون، وأنّه كفر بالخلافة. . . . . سألته: عن مذهبه، قال بأنه يحب آل البيت فقط وإنّه لا يصلي، ولذلك فإن الله سيغفر له لحبه لآل البيت. حاولت أن أشرح له أهداف آل البيت، ولكن الموقف لم يكن ليسمح بالكثير من الكلام.

كنا تسعة أشخاص حتّى الآن، دعوتهم قبل سويعات من كتابتي لهذا التقرير الصحفي في ليلة التاسع من المحرّم إلى جانب هادئ في الفندق، ثم أحضرت لهم محاضرة من الانترنيت للشيخ السماوي، وكذلك للشيخ الوائلي، وتكلّمنا عن الحسين بالشكل الذي يفهمه هذا وذاك، أملاً أن نبقى في تماس مع القضية، القضية الثورية التي نمت في صدورنا. فكان لكلّ من الحاضرين موقف مختلف عن الآخر،بدأت الشابتان الإيرانيتان بالبكاء

(1) http://en.wikipedia.org/wiki/Muhammad_al-Tijani.

وشاركهم الطبيب الأيراني الذي كان موجوداً، أمّا الرجل من القطر الإسلامي الآخر عندما شاهد المجلس المصغّر لم يتمالك نفسه، وكان شاباً بعمر 45 سنة، وكان يخفي موالاته، حيث انفجر ببكاء شديد طوال المجلس، الخليجي كان يبكي صمتاً وكنت ألاحظ الدمع يسيل على وجهه باستحياء، أمّا التونسيان عامل المطعم، والسائق كانت دموعهم تسيل بهدوء وهما حائران لا يعرفان ما يقولان، وكيف يتعاملان مع الموقف.

أهكذا هو العنوان والحب. . . . . ؟ أهكذا هو الحسين؟ وهل هو عامل مشترك لكلّ أمم الأرض. . . ؟ أم أنّه العنوان الأبرز في مسيرة الطامحين إلى الكرامة. . . ؟ لا أدري، وهل هذه هي رسالة الحسين وهل هي عالميّته في أن تتفاعل مع الإنسان. . ؟ أم أنّني تحت وطأة التقاليد والأعراف. . . . ؟ وهل هي ضريبة الحب الحسيني أن نبحث في قلوب الناس أين يكمن ذلك الحب. . . ؟

أبداً. . . إن قصة الحسين كانت. . . وما زالت. . . وستبقى إلى أبد الآبدين قصة الإنسان الحر بكلّ ما للكلمة من معنىً.

الثيولوجية الأوروبّية في محنة البدوية العربية[1]

قبل السقوط الأوروبّي والنهضة التي حدثت ضد الكنيسة كان هنالك الكثير من الوساطة العلمية والفكرية تحاول أن تغيّر من الموقف الكنسي في تفهمه لواقع التغيّرات في الحياة من خلال الفلسفة الكبرى التي جاء بها عقلاء التيار الفكري الأوروبّي، من الذين صنعوا خطأً فلسفياً لحكم الدول القومية في أوروبا. . . . . كانت تلك المحاولات غالباً ما تواجه بالفشل وليس بالفشل السّياسي، وإنّما بالفشل العقائدي والفشل الفكري والثيولوجي الذي كان يحكم المتدينين المسيحيين الكنسيين من الحاكمين آنذاك. . . .

من الصعوبة بمكان أن نتصور أنّ هنالك عقلين في رأس إنسان واحد، أو كما يُعبّر عنه القرآن الكريم قلبين في جوفه، فالإنسان العقائدي الذي يحمل تصوراً وفكراً وخصوصاً فيما يخصّ الدولة وطريقة إدارتها، ودور السماء والدين في التحكّم بالقوانين قضية ربما أكثر من راسخة في تربية الجيل الجديد من الإسلاميين من مواليد الأربعينيات في القرن الماضي وإلى ربّما الثمانينيات منه. . . . . فلم نر خلال الحقبة ربما القرن الماضي إسلامياً تمكّن من أن يُغيّر من موقفه فيما يتعلق بموضوع الحاكميّة الإلهية للدولة وفكرة الوصاية التي تعترف بها ربما كل الأديان على فكر الإنسان في

(1) نشر المقال في ديسمبر 2013.

علمه وفي طريقة إدارته للدولة وطريقة فهمه للقيم في سيطرة قوانين الحكم الثيولوجية على مسيرة الدولة ومسيرة الحكم... فإن برز هنالك من هو قادر على ذلك فإنّه قد لا يستمرّ إلّا لفترة محدودة، إلّا وتراه يستعيد النغمة التي ابتدأها في أن الحكم هو حكم موروث إلى الثيولوجيين وليس إلى السياسيين..... فمن المستحيل أن يكون السياسي ثيولوجي ولكن لا ينعدم العكس، وهذا ما يؤهل الثيولوجي أن يكون حاكماً وليس العكس...

في العراق لم تعتني الأحزاب الدينية بهذه المشكلة وهي قضية جداً معقّدة بالنسبة لهم، وليس هنالك من يتمكّن فكرياً واستنباطياً من أن يحلّ المشكلة التي تتبرعم من جانبين أولهما جانب (الدولة) والثاني جانب (الحكم) فهاتان المشكلتان لم تحلّا لأكثر ربما من قرون من الزّمن والسّجال فيهما مستمرّ بالرغم من أن الإمام الراحل الخميني (ت 1988) حسم الصراع لصالحه (صالح نظريته في ولاية الفقيه) سياسياً وواقعياً، ولكنه لم يحسمه ثيولوجياً وفقهياً، بل بقي كما هو بل ازدادت التحديات نحو الفكرة الإماميّة الأصلية التي تقول بأنّ الدين ليس بديلاً عن الدولة، وإنّما الدين هو الموجّه والمنتقد للدولة فقط.

أمام هذه الأحداث العظام دخل الائتلاف الحاكم في العراق[1] في صراع أمده ليس اليوم وإنّما أكثر من ثلاث سنوات في انتزاع سلطات أو صلاحيات وضمّها إلى صلاحياته حتى وإن كانت تلك الصلاحيات ليست

(1) إئتلاف دولة القانون هو الجهة التي أدارت رئاسة الوزراء بقيادة المالكي والتي كانت تتشكل من مجموعة من ثمانية كيانات معظمها ذات انتماء مذهبي موحد، وقد فازت في انتخابات عام 2013 ب 126 من أصل 440 مقعداً. راجع في ذلك:
http://en.wikipedia.org/wiki/State_of_Law_Coalition.

من النوع المتعلق بالجانب الاعتقادي الدّيني، ولكنها على أية حال هي إن لم تكن (دينية فكرية) فهي (للمتدينين اعتقادياً) الذين يرون في أنفسهم بأنهم أولى بها من أولئك غير المتدينين من أركان التحالفات التي تحالف معها. . . . . فالقضية كما يقول لك أنا أولى بهذا الإرث منك، في الوقت الذي لم تحل شرعية الإرث أصلاً، فتتحول القضية عندئذ إلى سجال شخصي عنوانه من يملك الأقرب ومن الأجدر في ذلك. . . وهكذا حاول الائتلاف بقيادته لأكثر من مناسبة أن يُعمّق سلطاته القانونية، فاصطدم بمطبّات كبرى وصعبة كان آخرها هو إقالة الشبيبي[1]، ومن قبله الحيدري وغيره من الخطوات التي يراها هو بأنّ الخلفية الدينية التي يمتلكها هي بالتّأكيد تمنحه صلاحية التصرف حتى وإن لم تمنحها له الدولة.

بالأمس وكما رأينا تحرّك الرّئيس المصري مرسي بنفس الاتّجاه وانقلبت مصر على أعقابها وخرجت الجماهير وأسياد القانون ليقولوا له أنت غير دستوري، ولكنه بقي يصرّ على نفس نغمة الإسلاميين في أنّه هو الذي يملك التفويض لأنّه إسلامي (لم يقلها بالتأكيد ولكنها لسان حاله، ولو تمكن أن يقولها لقالها) فهو أقرب إلى مصادر السماء من الآخرين. . . .

كلّ ذلك ليس هو المهم من هذا المقال، وإنّما ما أريد أن أتطرّق له هو العمق الفكري للتركيبة الإسلامية للتحزب الإسلامي في إدراكه لواقع الحكم والدولة، وهذا بالضبط ما انطلق من عقاله في أحداث الرّبيع العربي الذي كان الإنسان يرى فيها بأنّها هي النظرة الواقعية والأطروحة البديلة مع تسويق كبير ومحكم لتلك النظرة، هي نظرة الإسلاميين الذين كانوا مسيطرين على ساحة الفكر الرّبيعي في الوقت الذي عجزت بقية الأفكار الأخرى القومية

(1) محافظ البنك العراقي الذي أقاله المالكي في فبراير 2013.

واليسارية أن تنقل المفهوم إلى الساحة الرّبيعية بشكل يفهمه المتظاهر أو المنتفض العربي ضدّ حكامه. . . .

أكّد الإسلاميون في العراق سابقاً وفي مصر الآن وفي تونس والجزائر وفي ليبيا وفي سوريا بأنّ هنالك شيئين متناقضين، هنالك رأي سماوي وهنالك رأي وضعي وأنّ كلّ ما قام به حكّام الربيع العربي هو تأصيل الفكر المناقض لرأي السماء سواء أكان غربيّاً أم شرقيّاً أم محليّاً، وأنّ سبب كل تلك الانتكاسات التي واجهت العرب هو إدارة ظهورهم لمنطق السماء، ولذلك فإنّهم الآن في وضع أن يعيدوا خيار السماء إلى الأرض. . . . . هذه المفاهيم كانت هي بالضبط مع الاختلاف في الشدّة وفي العنف مختلفة ما بين هذا القطر وذاك حتى إذا ما استتبّت الأمور إلى التيارات الإسلامية في العراق وفي مصر وفي تونس وإذا بصورتهم ظهرت بشكل لا تختلف عن أي سياسي في العالم، أو في تلك الأقطار مع الاختلاف في العقائد المُعتمدة على أقاويل تاريخية ثيولوجية تُعطي الحقّ لهؤلاء وتسحبه من أولئك. . . . وكان هذا التصور ربما وجد طريقه في إقدام الرئيس المصري مرسي على تغيير مواد الدستور إلى ما يُعطي لنفسه صلاحية السيطرة على مجرى القانون وعلى الدستور بحيث تُمكّنه في أن يؤصل الفكرة التي هي أساس التفكير الديني الحزبي الحركي، بأنّهم ورثة السماء في حكم الأرض. . . . .

أنا شخصياً وربما بسبب خلفيتي الدينية، وحتى حينما أكتب في هكذا مواضيع فإنني لا أتردّد بالقول بأنّ السماء لابدّ لها في أن تقول كلمتها في أحداث الحكم، بل أنّ السماء لا يمكن لها أن تكون صامته أمام أمور تهمّ دماء الناس. . . . . ولكنّ السؤال الذي يُحرجني هو أي قانون ذلك الذي وضعته التشريعات السماوية، وأين هي، وما هي عمق قانونيتها. . . .؟ وهل أنّ الحكم مثله كمثل أشياء أخرى عبارة عن أفكار لا يمكن الحديث

عنها أو الجدال فيها في أن نقبلها كما هي. . . كما نتعامل مع الأحداث الدينية التشريعية، التي أمرنا الله أن نلتزم بها سواء أفهمنا قصدها ومغزاها أم لم نفهمه، باعتبار أن العقل الإنساني دوماً قاصر عن فهم غاية وقانون الإله. . . . . . . ؟ فإن كان الأمر كذلك فإنّني بالتّأكيد أذهب مع رأي الائتلاف العراقي ومع الغنوشي ومع مرسي، لأنّني أولاً إسلامي قبل كلّ شيء. . ولكنّني لا أعتقد ذلك أبداً، خصوصاً ونحن نواجه بل نعيش أمام حوادث تاريخية جمّة وكبرى في إن كان هنالك للدين من فرص كان له من الممكن أن يفرض اعتقادياً رأيه في مسيرة (الحكم) والحياة، ولكنّه لم يفرض رأيه، وبقيت هذه هي القضية الوحيدة التي وقف أمامها الدين مُتفرّجاً، بمعنى آخر فإنه - أي الدين - طلب من الناس أن يُبادروا لحلّها. . . . تلك هي (قضية الحكم)، وهي ربما القضية الكبرى التي تركها إلى الناس وإلى حصافتهم، الإسلامي أو غير الإسلامي، وإنما أحال النظر فيها إلى مجتمع الناس أي (الأمة). .

وبهذا المنطوق يمكن لي أن أقول بأنها قضية تحوّلت إلى مسالة أبعد من موضوع الانتماء الحزبي أو حتى الممارسة الدينية، بل أنها قضية تتعامل مع عقل الإنسان لا عقل الإسلامي ولا عقل العلماني أو غيره. . . . . أمام هذه التخريجة فإنني أبداً لا أتوقّف عن الاعتراف بحقّ مرسي أو أي إسلامي في الصّراع على الحكم، واختلافي معه في العنوان فقط لا غير، ذلك العنوان هو تحرير ذلك الصراع من الفكر الديني أو الفكر التكفيري، وإنّما هي منازلة سياسية بحتة، ولا علاقة أبداً لمفاهيم الدين فيه من شيء. . . . نعم من الممكن لكلّ سياسي أن يُجيّر الدين لمبتغاه، وهو وإن كان ذلك مرفوضاً في العرف الديني، ولكن عندما نتكلم سياسة فإنّنا نتكلّم سياسة، وللفقهاء أن يعترضوا على استعمال اسمهم في ذلك الصّراع. . . . . . . فهو

صراع لا علاقة للدين فيه أبداً ولا للموروثات الدينية. . . . . في ذات الوقت أهمس في أذن كلّ الإسلاميين السياسيين قائلاً بأنّ ليس ذلك ما كان هو المأمول منكم، وليست هي أهداف الإسلاميين في الأدبيات، وأمامنا تراث حسن البنّا (ت 1948) وسيد قطب (ت 1966) والمودودي (ت 1979) والشهيد الصدر (ت 1980) وغيرهم من قادة التغيير خلال القرن الماضي.

فإن كانت أوروبا قد طلّقت الثيولوجيين بعد صراع دام قروناً من الزمن ولم يتمكّن عقلاء أوروبا من أن يغيّروا من العقلية الدينية المتحكّمة في تفهم العلاقة ما بين الأرض والسماء، فإنّنا من الصّعوبة أن نصل إلى نفس المطبّ الذي دخلوا فيه وخرجوا منه لتكون الفاصلة التاريخية ما بين ولادة المؤسسين النبيين صلوات الله عليهما هي نفس الفاصلة الفكرية التاريخية التي تتبلور بها عقول تابعي كلتي الديانتين. .

التكفير السياسي.....
متى يُحرّمه القانون العراقي[1]....؟

لعبت القوى اليهودية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية وبعد اندحار ألمانيا النازية دوراً بارزاً لانتزاع قرار قضائي دولي عالمي بتجريم كلّ من ينكر المذابح اليهودية التي قام بها هتلر في أوروبا والمسمّاة (بالهولوكوست)[2] وهذا معناه بأنّ الدول الديمقراطية ملزمة بتجريم وسجن كلّ من ينكر حوادث اضّطهاد البشر ومن ضمنهم اليهود. وقد لعب هذا القانون دوراً كبيراً في حماية الطائفة اليهودية من المذابح والقتل والإبادة على يد الأديان الأخرى، وخصوصاً متطرّفي أتباع الدين المسيحي.

في العالم الإسلامي أصدرت فتاوى كثيرة جداً وقد لا يحدّها عدد في تكفير الكثير من أتباع الطوائف الفكرية الإسلامية الأخرى، ومعنى التكفير هو إعطاء المبرّر في قتل المخالف لهم فكرياً، في الوقت الذي شرّعت المذاهب الإسلامية وخصوصاً الأشاعرة[3] والحنابلة[4] قانون القتل والتخلّص من الكافر. بل أن البعض من مذاهب الخوارج[5] يذهبون إلى

(1) نشر المقال في فبراير 2014.

(2) http://en.wikipedia.org/wiki/The_Holocaust.

(3) http://en.wikipedia.org/wiki/Ash%27ari.

(4) http://en.wikipedia.org/wiki/Hanbali.

(5) http://en.wikipedia.org/wiki/Khawarij.

قتل الجنين في بطن أمه لأنّ قتله وهو جنين يذهب به إلى الجنة، بينما إذا ولد واتّبع ما وجد عليه آباءه فإنّه سيكون في النار، وعليه فإنّ قتل الإنسان الكافر (المخالف) هو أمر (عقلي) (إنساني) على المجتمع المسلم أن يمارسه مع الكافرين من الذين يصدر بحقهم فتوى التكفير من هذا وذاك كما فعلوا في جنين الصحابي عبد الله بن خباب وهو ابن الصحابي المشهور الخباب بن الأرت (ت 37).

فليس هنالك من فئة عانت من التكفير والقدح بتكفيرها أكثر من الطائفة الشيعية على مرّ العصور ومنذ القرن الأول الهجري ثم توالت وكانت على أشدّها عندما استوت عود المذهب من الناحية الفكرية الأصولية فكان الخطيب البغدادي (ت 1042) وابن الجوزي (ت 1116) وابن القيم الجوزيّة (ت 1292) وابن تيمية (ت 1327) وابن حجر (ت 1449) وغيره من علماء الطائفة السنية والذين هم في الواقع علماء الحكام وليسوا علماء (المذهب)، لأنّ الطائفة السنية أو أي مذهب آخر لا يختلف في طبيعة تفاصيله الفقهية عمّا هي ما بين أصنافه وبين الشيعة. . . . . وتستمرّ الأمور لتصل إلى زمان السلاجقة ثم العثمانيين ليصدر مراد الرابع (ت 1620) أمر بتكفير الشيعة، بعده بدأت حملة الوهابية بقيادة محمد بن عبد الوهاب (ت 1792) واستمرّت في المملكة وفي غير المملكة منذ القرن الثامن عشر وإلى الوقت الحالي، وهي عبارة عن فتوى تحلّل سبي وقتل الشيعة باعتبارهم أناس خارجون عن الدين، بل أنّ الكثير من تلك الفتاوى كانت ترى بأنّهم أدنس من اليهود وأنّ قتالهم أوجب على المسلم.

والغريب أنّ القرن العشرين والواحد والعشرين لم يكن القرن الذي رفع مستوى القدرات العقليّة لعلماء السلطان من الذين تستهويهم ظاهرة التكفير والقتل، بل إنّه ربّما من أكثر القرون التي أصدر فيها فتاوى التشجع على قتل

الشيعة في كلّ العالم فهذا. . . . إحسان إلهي ظهير (ت 1987)[1] وذاك عمر الأشقر (ت 2012)[2]، وثالثهم بن لادن (ت 2011) وبن باز (ت 1999) وبن عثيمين (ت 2001)، وما إلى ذلك من أسماء يصعب عليّ حدّها وتسطيرها لأنّها أكبر من أن تُحصى. . . . . . ولم تطال فتاوى القتل فقط من انتمى إلى الدين أو إلى المذهب، وإنّما كان الهدف الرئيس للإرهاب هو منع الفكر الحرّ، والفكر الذي يتعامل مع مفردات العقل، فقد شملت فتاوى التكفير كلّ من الصحفي المشهور حسين مروة (ت 1987) ثمّ الطاهر الحدّاد (ت 1935) وعلي عبد الرازق (ت 1966) وطه حسين (ت 1973) ومحمد أحمد خلف الله (ت 1983) وكذلك محمود محمد طه (ت 1985) وفرج فوده (ت 1992) ونجيب محفوظ (ت 2006)، وأبو زيد (ت 2010).

ولم تقف الحكومات العربية أو الإسلامية من ظاهرة التكفير موقفاً ممانعاً وإنّما شجّعت الكثير من الدول وخصوصاً دول الخليج وعلى رأسها السعودية في دفع أولئك الأشخاص إلى استمرار إصدار الفتاوى وصبّ النار على الزيت في القتل، وهذا شيء مؤسف كثيراً ونحن في العقد الثاني من الألفية الثالثة في عالم إعادة حقوق الإنسان وانتشار منظمات حمايته ورفض أهانته بسبب انتمائه الفكري.

فأوّل دولة من دول العالم الإسلامي التي بادرت إلى (تجريم) فتاوى التحريم كانت تونس، وذلك عندما أقرّ البرلمان في يوم 26 من يناير 2014 كما جاء في مادته السادسة بالقول بأنّ القانون يعطي للمواطن (حرية

(1) http://en.wikipedia.org/wiki/Ehsan_Elahi_Zaheer.
(2) http://en.wikipedia.org/wiki/Umar_Sulaiman_Al-Ashqar.

الضمير) ومنع (دعوات التكفير) وهي الفقرة التي ينتظرها كلّ مواطن عربي يريد أن يمارس حريته في الاعتقاد وفي الانتماء.

جاءت خطوة البرلمان التونسي قضية أكبر من أن توصف، وأروع من أن توضّح، في الوقت الذي يسيطر على البرلمان وعلى نسيج البلد حكومة يقودها تيار (النهضة) الإسلامي بعد أن تمكّن الشعب من استبدال رئيس الوزراء النهضوي بآخر تكنوقراطي وهو جمعة مهدي في بداية الشهر الأول من عام 2014. . . . . . لقد كان المشهد التونسي مشهداً يسير بخطى حثيثة نحو (عرقنة) (من العراق) البلد بعد أن بدأت القوى السلفية التي تتبرعم في غالب الأحيان من الفكر السّني السياسي (أؤكد) (السّني السياسي) وليس (السّني) باعتبار أن الفكر السّني فكراً ليس له من محدّدات ومرجعية فكرية أو فقهية في الاجتهاد أو ما إلى ذلك فكل له الحقّ في إعلان اجتهاده وإعلان قدرته على إصدار الفتاوى التكفيرية. . . . . وقد بدأت العمليات التكفيرية عندما اغتيل المعارض العلماني شكري بالعيد في عام 2013 لنفس الشهر ولنفس اليوم الذي أصدر فيه قرار (التجريم) ثم توالت بعدها الاغتيالات التكفيرية ثم أخيراً اغتيال الشخصية اليسارية المتدينة الحاج محمد البراهمي (ت 2013) بعد أن ظهرت هذه الشخصية كنموذج سياسي إسلامي علماني يرفض احتكار السياسة للدّين وبذلك قتلوه بعد أن توسّعت دائرة التدريبات السلفية السياسية في هذا البلد لتشمل الجوامع والمدارس وبدأ الجميع بالتدريب على (القتال) وبأموال خليجية موجهة لإشعال تونس من الداخل وتحويلها إلى واقع مأساوي كما هو العراق.

في العراق نحن نعيش الآن ربما في فترة سبقت الأنظمة التي تغيرت من خلال الربيع العربي فتجربتنا أطول ولكن خبرتنا أقلّ وأضعف وهو عامل مفهوم من عوامل القدرة المعرفية التي يفتقدها السياسي العراقي أو الديني

السياسي العراقي. فقد ذكرت في مقالي عن تونس[1] ممّا نشر في المواطن بأن (النهضويين)[2] المسيطرين على البرلمان والحكومة تقبّلوا واقع تنازلهم عن رئاسة الحكومة لصالح العلماني جمعة مهدي مع أنّهم قانونياً كانوا قادرين على منع وصول تلك الشخصية إلى سدّة الحكم، ولكن تفهمهم لعجزهم عن قيادة البلد في هذه الفترة فرضت على (معرفتهم) أن يتنازلوا طوعيّاً إلى من هو أكفأ وأقدر على قيادة البلد.

إنّ الإرهاب أو العنف لم يتأتَّ من فراغ في العراق، وإنّما له جذور بعضها واضحة وبعضها مستترة يعرفها المطّلعون والعارفون. من أهم عوامل الإرهاب المستترة هو (المعرفة) و(الكفاءة) التي يفتقدها السياسي العراقي بسبب غياب التجربة وغياب القدرة النظرية لتفهم دور السياسي في البلد وفي البناء. . . . . . فالواقع البدوي لسياسيينا يفرض على مسيرة الدولة أن تكون أسيرة لقانون القوة والاستلاب والغزو والغلبة، وهي قوانين تقرّها أعراف البداوة التي لم تتمكّن الظروف من أن ترفع من تأثيرها في شخصيات السياسيين وبذلك كان الناتج واضحاً جداً في مسيرة بلد يعتبر الأغنى في العالم ولكنّه الأفقر من الناحية المعرفية والناحية العلمية التطبيقية.

وقد آن الأوان لنا أن يتحرك أعضاء برلماننا العتيد في الاستفادة من درس تونس التي كانت ولازالت وستبقى مدرسة كبرى في أوليات الاكتشافات السياسية. . . . . . لنتذكر أنّ تونس هي أوّل بلد إسلامي حرّم (الرق) في الدولة العثمانية، وأوّل بلد رفع شعار (العلمانية) وأوّل بلد طالب العرب (بالحوار) مع الدولة العبريّة. وأوّل بلد حرّرته قادة التغيير من خلال

(1) منشور في هذا الكتاب ص207.

(2) http://en.wikipedia.org/wiki/Ennahda_Movement.

كلمات بو عزيزي (ت 2011) التي لفظها بينما كانت النيران تأكل لحم وجهه (Degage) لتتحول إلى فكر وإلى ثورة أطاحت بكلّ أولئك الذين يصعب عليهم فهم لغة (المعرفة) ولغة (الإنسان).

إنّه لمن العقل أن يقف كلّ من أصدر فتاوى في كفر الآخرين أمام المحكمة وأن يدفع ثمن مشاركته في قتل الآخرين ممّن وجدوا بأنّ الله قد خلقهم أحرارا في اختيار حياتهم وطريقة تعبّدهم في ممارسة شكر الخالق.

تونسة أم صوملة العراق....؟[1]

إنّ كلي القطرين تونس والصومال - مع الأسف - من الأقطار الأفريقية، مع أنّ أفريقيا المعروفة بالقارّة السوداء، تلطّفاً بشعبها وتحبّباً لحالة التخلّف والفقر التي تعانيها والتي أحياناً يقال الأمر بعكس كما هو اسم (البصير) للأعمى والمولى (للعبد) وهكذا هي الّلغة دوماً، ولعلّها السياسة أيضاً. . . . . ؟

والعراق اليوم يعيش أزمة كبرى منذ الانتخابات الأخيرة عام 2010 خصوصاً فيما يتعلّق بمناصب الوزارات الرئيسية كالدّفاع والداخلية والأمن القومي والمالية، وهي وزارات تقع الآن تحت سيطرة السيد رئيس الوزراء المالكي. وهذا وبغضّ النّظر عن قدرة دولة الرئيس من عدمها، فإنّه من المنظار الثقافي يعتبر أمراً صعباً وخطيراً على مستقبل بلد مثل العراق، لما له من انعكاسات خطيرة على واقع مسيرة الدولة المستقبلية، وهكذا نرى الآن الأمور التي تسير هنا وهناك وخصوصاً الواقع الإرهابي حيث يُعتبر ذلك من إفرازات الوضع الحكومي بل أخطرها.

في تونس في فبراير 10، 2014 قدّم رئيس الوزراء (النهضوي) علي العريض استقالته من رئاسة الحكومة بعد أن وصل إلى طريق مسدود في

---

(1) نشر في مارس 2014.

إقناع الشّركاء الآخرين وهم الأحزاب الأربعة بقدرته على الإمساك بملف البلد وخصوصاً ملف المشاكل الاقتصادية والاجتماعية، وأتُخذ القرار من قبل الأحزاب الأربعة باستقالة رئيس الوزراء ليفسح المجال أمام شخصية تكنوقراطية غير حزبية وأشدّد على - غير حزبية - وهو مهدي جمعة (51 سنة) الذي كان وزيراً للصناعة، لكي يتحمّل مسؤولية إدارة البلاد في هذا الظّرف الصّعب. وهكذا قبل الرئيس المؤقّت المنصف المزروقي استقالة (العريض) (النهضوي) ورحّب بجمعة كقائد لدفّة السفينة مع سيطرة (النهضويين) على مسيرة البلاد وعلى البرلمان وعلى تقريباً السلطة التشريعية، ولم تستعمل النهضة الإسلامية صلاحيتها في إيقاف هذا القرار الذي جاء كحلّ إجرائي وليس قانوني من خارج قبة البرلمان. . . . مع أنّ النهضة كان بإمكانها إيقاف الأمر والقول بأنّه غير قانوني أو أنّه فوضوي أو ما إلى ذلك.

وتونس اليوم دولة تعتبر في العُرف العالمي من الدول التي تحترم القانون، وتحترم الثقافة وبالأصل - كما نعلم - بدأ الفاطميون ومن هنالك بإقامة أوّل دولهم، بعدها تطوّرت تلك الدولة إلى أن انتقلت إلى مصر فبنى الفاطميون الأزهر وأنشأوا دولة من الدول التي تُعتبر من دول العالم المهمّة. . . . . . كما نُسجّل لتونس أموراً أهمّها أنّها أوّل بلد في الدولة العثمانية حرّم الرّق، كذلك هي البلد الأول الذي أقرّ مبدأ العلمانية في الدول العربية، والبلد الأول الذي صاح بأهمّية إنهاء الصراع العربي الإسرائيلي على أساس الحوار وإعطاء حقّ العيش لليهود باعتبارهم بشر مثلنا، وكانت الأخيرة هي الدولة التي قادت الرّبيع العربي في العالم فكانت حادثة إحراق الشاب التونسي محمد بو عزيزي (ت 2011) نفسه فانفجرت بعده الأرض تحت أقدام كلّ الحكّام العرب والتي لازالت مستمرة إلى الآن

وهي تنتظر الفرصة للتخلّص من إرث الماضي وزمان الديكتاتورية والحرب الباردة.

امّا (الصوملة) فهو مُصطلح يُطلق على واقع الدّولة الصومالية بعد سقوط الرئيس السابق محمد سياد بري (ت 1995) الذي أطاحت به العشائر في عام 1991 وعندها تقسّم الصومال إلى دول، وبعدها تبنّت الأمم المتّحدة قرار رقم 733 و746 في عام 1992 للتّدخل وإنقاذ البلاد من حرب وتجزئة وتقسيم ومعارك ضارية. ولكنّ الصوماليين لم يدركوا الأمر واعتقدوا بأنّها خدعة أمريكية كما هي عادة العرب فانسحبت القوات الأمريكية بعد أن قام الصوماليون بمذابح ضدّ الأمريكيين وتمّ سحل 13 أمريكياً في شوارع مقاديشو في عام 1992، كما جرى في الفلوجة عام 2004. وكان من الصعب جدّا على دول العالم أن تفهم المغزى من وراء تلك الوحشية اللاإنسانية. وهكذا بقيت الصومال مُقسّمة إلى قبائل ومناطق حتّى الوقت الحالي.

فأين العراق من صوملة أو تونسة اتّجاه بوصلته. . . . ؟

يعيش هذا البلد في أزمة حقيقية صعبة غابت فيها مفاهيم الدولة ومفاهيم الأعراف الدولية، وتحوّل إلى أزمة تزداد تعقيداً يوماً بعد يوم، فالأنبار هي في الواقع عبارة عن خاصرة تُساوم عليها قوى الإرهاب بسبب موقعها وظروفها واختلاف تركيبتها وملاصقتها للحدود السورية والأردنية وغيرها ممّا قد يؤدّي بأن تتحول هذه المنطقة إلى حقل صومالي جديد أو خاصرة مؤلمة لحكومة المالكي. في الوقت الذي تعيش الدولة وحكومتها في أزمة كبرى بفشلها في الإمساك بالملف الخدمي والملف الأمني والاجتماعي مع اعترافنا بأنّ المشكلة هي أكبر من أن نرمي مسببّاتها على عاتق الحزب الحاكم (الدعوة). . . . . . . كما أنّ الأحزاب والتشكيلات

السياسية لا تمتلك رؤية واضحة لواقع الخروج من الأزمة مع أنّها على دراية ومعرفة كاملة في طرق تحصين مواقعها في الوزارات وفي مناطق (الاحتلال) التي تمّ السيطرة عليها من خلال المحاصصة أو من خلال الواقع المذهبي الذي فرض حاله على سياسة العراق.

في تونس هنالك حزب إسلامي وهو حزب (النهضة) بقيادة راشد الغنوشي الذي كان يعيش في بريطانيا وهو الآن يقود العملية السياسية، وهو الذي يمتلك معظم مقاعد البرلمان، والذي على أساس ذلك قاد السّلطة التنفيذية بزعامة (علي العريض) نائب الأمين العالم للحزب في الوقت الذي صوّت الشعب إلى النهضة اعتقاداً بأنّه الحزب المظلوم أو الحزب النزيه أمام ضيق خيارات أخرى غير معروفة لدى الشعب التونسي في ذلك الوقت.... وهنا وقعت تونس بنفس المطب المصري، ولكن مصر تمتلك جيشاً موالياً للشعب بينما تفتقده تونس، والجيش المصري جيش غير عقائدي وهذا ما مكّنه من أن يأخذ زمام المبادرة في التغيير يوم 30 حزيران من عام 2013 وطرد مرسي من الحكم، والذي على أثره كان الكثير يرى بأن الصدى المصري لا بد وأن يتحول إلى تونس، وأن تقوم الجماهير بإسقاط (النهضة) وطرده من البرلمان ومن رئاسة الحكومة، ولكن الغنوشي - وهو الفيلسوف - انحنى أمام العاصفة، وسمح لمظاهرات كبرى أن تنطلق في شوارع تونس، بعدها دخل الحزب في مواجهة مع الشارع التونسي والتي على أثرها قام الشباب النهضوي بمحاولة لإرهاب المجتمع التونسي. ولكنّ الشعب التونسي وقف لهم بالمرصاد وتمكّن من أن يُغيّر في المعادلة.

ويعيش الحزب الآن في أزمة حقيقية بعد أن صار جلياً للعيان ولعموم الشعب التونسي بأن الإسلاميين ما هم إلّا عبارة عن حزب لا يختلف عن

بقية الأحزاب الأخرى التي تطمح إلى السلطة، وأنّ إسلاميته ليست بمنقذ له في الجولة القادمة..... فقوة الشارع التونسي متأتّية من قدرة الحالة الثقافية والديمقراطية التي تتمتّع بها تونس، هذا بالإضافة إلى الروح الوطنية العالية التي يمتلكها المواطن التونسي في احترامه للدولة واعتبارها الأساس في حركته السياسية وهو الولاء الأول في نظرته إلى تونس وليس الحزب أو التحزب أو الفئة أو القبيلة أو ما إلى ذلك والذي على ضوئه وضع (النهضة) استراتيجيته في التحلّي بروح الوطنية في الابتعاد عن احتكار مواقع الدولة، وها هو الآن قد سمح لشخصية غير نهضويّة مهدي جمعة في الوصول إلى رئاسة البلاد والى المبادرة في تشكيل حكومة تكنوقراطية غير حزبية.

إنّ ثقافة الأمم والشعوب تُقاس بمعايير أهمها هو القدرة على العمل مع الآخرين (Tolerance) وخصوصاً المخالفين لهم سياسياً وعقائدياً، في الوقت الذي تعيش الشعوب المتأخرة والشعوب التي تمتلك بقايا البدوية روح التصلب والعصبية التي تنعكس على كلّ مفاصل الدولة والمجتمع بما يسمّى المحاصصة أو الحزبية أو القبليّة.

إنّ الشعب العراقي في هذه الأيام بالتأكيد هو المعني بكلّ ما هو قائم ويجري في البلدان العربية الصومال كانت أم تونس أم غيرها....... فالتغيير هو في الأصل من مسؤولية الشعب، نعم الحكومة تمتلك القوة وتمتلك الجيش والشرطة والمخابرات وبقية أجهزة الدولة، ولكن هذه القوة هي مستمدة من الشعب، وما لم يتعلم الشعب كيفية قيادة نفسه من خلال تغيير حُكّامه بالطرق الديمقراطية المقبولة عالمياً فإنّ الصراع ما بين الفكرة الضيّقة الحزبيّة كانت أم الطائفيّة ستبقى هي المتحكّمة. وهي أفكار غير وطنيّة وغير قادرة على التغيير لا في العراق ولا في مصر ولا في تونس. فتونس كما ذكرت تمرّ بأزمة كبرى، فقد اغتيل في الشهر الأول من سنة 2013 شخصية تونسية معارضة محمد براهمي الأمين العام لحزب التيار

الشعبي، وكذلك المعارض اليساري شكري بالعيد وكان قبلها قد اغتيل لطفي نقض (ت 2012)، ثلاث اغتيالات فقط غيّرت من تركيبة الواقع التونسي وغيّرت من رأي التونسيين تجاه الحزب الحاكم الإسلامي (النهضة) بعد أن اجتاحت تونس مظاهرات عنيفة شملت كل المدن وكل القطاعات مما اضطر أخيراً الحزب الحاكم إلى الاعتراف بفشله في القيام بأعباء البلد من خلال الإقدام في السماح لشخصية تكنوقراطية لتكون أول رئيس وزراء غير حزبي في تونس ما بعد التغيير.

بالتّأكيد الحزب النهضوي لو كان يمتلك العقلية البدوية أو الحزبية الضيقة لتمسّك بالقانون ولرفض أي احتمال للتغيير، بل لدخل في صراع دموي مع الأحزاب الأخرى وربما يقود ذلك إلى توفّر جوّ إرهابي في السماح للقاعدة بإيجاد مركز قدم لها في تونس، مع أنّ الدلائل تشير إلى ذلك، ولكن الوعي العام وعي مميّز لمنع السقوط في مستنقع الإرهاب..... هذا من جهة عقلانية الحزب الإسلامي في التعامل مع المتغيرات، مع أنّه كما ذكرت يمتلك أغلبية في البرلمان وتمكن من أن ينتزع 89 مقعداً من أصل 217 أي 42% وله القدرة على أن يقف موقفاً سلبياً من أن يتم انتزاع مقعد رئاسة الوزراء منه. كما أنه لمن العقل ومن الحضارة من الأحزاب الأخرى المعارضة أيضاً في عدم تجاوز موقع النهضة في تونس باعتباره موقع قانوني تم بالانتخاب.

فالشعب التونسي شعب أمين على حكومته وعلى بلده فلماذا لا يسلك العراقي ذات المسلك في تفاعله مع توجّهات التغيير، بالتأكيد العراقي لا يرغب في أن يقوم بعلمية التغيير بنفسه لأنه لا يثق بانجازاته هو، فقد تم تفريغ هذا الشعب من إيمانه وثقته بنفسه في تغيير واقعه، بل ربما كان الشعب هذا قد مرّ بأدوار لم يتعلم بها عملية التعامل مع تغيير حاله أو حكوماته بالطرق العلمية الديمقراطية، أو ربما لا يعلم بأن لعملية التغيير

طريقاً آخراً غير طريق الدماء والقتال، فإن كان ذلك فإنه قد آن الأوان له أن يدرك بأنّ الشعوب المتقدّمة هي شعوب لا تتغير بالدماء والحروب، وإنما بالعقل وبالمقاومة السلمية.

أمّا الحكام في العراق وأعني حكومات ما بعد التغيير، فإنّه من غير المنطقي أن نوجّه لها اللوم ونطالبها بأن تتبع ما التزم به إخوانهم في حزب النهضة بالسماح لرئيس وزراء ديمقراطي للوصول إلى الكرسي، لأنّنا في هذه الحالة كأننا نريد أن نصنع عسلاً من حنظل، باعتبار أنّ المنطوق العراقي المميز يقضي بأنّ الحاكم لا يمكن له أن يتغيّر إلّا في حالة إدراكه بتوفّر القدرة الشعبية لدى العراقي في النزول إلى الشارع وفي قيادة عملية التغيير بيده لا باتّكاله على الآخرين من الدول المجاورة أو بمقولات سفسطائية أو روائية أو تُراثية أو ما إلى ذلك. . . . فكلّ ما يملكه العراقي الآن أعني به رجل الشارع العادي هو أن صنميّته في المعلومة القديمة المتأصّلة في دماغه التي تقول بأن التغيير يجب أن يكون من الحكومة أولاً وليس من الشارع. وكأنّه يريد أن يقول لكل الشعوب في الأرض بل لكلّ الوطنيين بأنّ وطنية العراقي وخلق العراقي وتفكير العراقي وحركة العراقي مميّز عن بني الإنسان وعلى التاريخ الانساني أن يكتشف طريقة نسمّيها الطريقة العراقية لتغيير واقع السياسة في العراق.

بالتّأكيد لا يمكن لوم الحاكم لأنّ ذلك منطق لا يتوافق مع العقل، فكم من الحكام غيّر نفسه على مدى التاريخ، بل أن التغيير يجب أن يكون من خارج تفكير السلطة من الشعب الذي هو القوة المستمرة والمعين الذي لا ينضب. وأعتقد بأنّنا غير متفائلين أمام حالة الحضارة التونسية الأفريقية بما هو مُقاس على واقع بلدنا، بل أنه يبدو الأفق مدلهماً لينذرنا بأنّنا أقرب إلى الصوملة منّا إلى التونسة.

فهم دور الاحزاب الايديولوجية في العراق: 1 من 4

تمريض الأمة[1]....... وتنزيه ظلم (الدعوة)[2].....

قرأت في اليومين الفائتين مقالين حول (حزب الدعوة) وطريقة تعاطيه مع الأحداث. وكان المقالان جيدان بلحاظ أن كاتبيها كانا - كما أعتقد - من رعيل الدعوة في زمن ما، مع تأكيدي على أنّهم كانوا من القيادات الوسطية في مسيرة الحزب، في الوقت الذي لا يرى الحزب بوجود طبقيّة حزبيّة فيما بين عضويته باعتباره الحزب الشيعي الوحيد على مستوى التأريخ الشيعي. . . . وقد كُتب المقالان من قبل ما يشبه تشخيص طبيب قد تخرج تواً من كلّية الطب ولكنّه ناقص محاولاً مني إضافة ما غاب عن قلمهما من تخصّص متعلق بجوانب لم تظهر أمام الطبيب العام.

في هذا المقال أتطرّق إلى الجانب السيكولوجي للدّعاة وهذا أمر منفصل منطقياً عن جوانب الفكر ومتعلقات العقائد والأفكار والمفاهيم لأنّه جانب متعلّق بذات (النفس) الإنسانية. . . . . والنفس كيان منفصل عن الجانب الفكري أو الجانب العقائدي، مع أنّ لكلّ منهما تأثير على الآخر، كما هو الجهاز الهضمي والجهاز العصبي مع تأثير كلّ منهما على الآخر،

---

(1) نشر المقال في حزيران 2014.

(2) حزب الدعوة الإسلامي الحزب الحاكم في العراق منذ التغيير في عام 2003 والذي تحالف مع قوى أخرى في تشكيل الوزارة.

ولكن تبقى الاستقلالية شعاراً مهمّاً لكليهما في العمل وفي المؤثّرات.

والجانب السيكولوجي للدّعاة المنتمين إلى الدّعوة متعدّد ومختلف في اتساعه، وهنا لا نتكلم عن عموم الدّعاة، بل عن عيّنة منهم، وهم الأقدمون في الحزب من الذين واكبوا مسيرته، كشبيه من نتكلم مثلاً عن الرّعيل الأول من القادة الفلسطينيين أو من المسلمين الأوائل.... فلكلّ منهم قاسم مشترك نفسي يجمع سلوكهم.... فقد تجد هنالك من التشابه الكبير ما بين أبو ذر (ت 32) مثلاً وعمار (ت 37)، أو بين الخليفة الأول (ت 13) والثاني (ت 23) وهذه الصفات تبرز كطبيعة سايكولوجية في التركيبة الإنسانية بعيداً عن واقع الفكر الإسلامي أو القضية (الفلسطينية) أو الإيمان بفكر (الدعوة).... وهذا معناه بأنّ الحديث عن السايكولوجي للدّعاة ليس له من علاقة لا من قريب ولا من بعيد بذات الفكر الدعوتي، أو المنهج أو الأطروحة، وهو بالتأكيد ما يسدّ الباب على الكثير من يحاول التصيد في ماء الاختلافات أو لنقل ما يمكن أن يُشوّه المسيرة أو الشخصيات.

يشترك الأوائل أو من هم في رعيلهم من أسماء منتمي الدعوة الذين لازالوا في التنظيم بصفات تكوّنت كاستجابة لظروف مرّوا بها ربما كلّهم وهذه الظروف هي:

- الخوف والرعب
- التهميش
- العوز

وسنحاول أن نشير إلى التعامل مع ظرف كلّ حالة من هذه الحالات كأنّها (Agents) أو (مُسبب) (علّة) لمرض وليس المرض..... فالمرض هو ردّ الفعل أو الاستجابة التي سنتكلّم عنها في هذا المقال بنوع من

التبسيط لأنّها أمور معقّدة جداً ومتشابكة إلى الدّرجة التي تبدو للعارف وكأنها مائة عامل مرضي يؤثّر كلّ منهم في مائة جهاز عضوي في الإنسان أمام تفاعل بيئي متنوّع. . . . . . هكذا هي الصورة في العموم وهذا ما يفرض علينا استعمال مثال المريض لتقريب المعنى.

ليس هنالك من يختلف عن واقعية المؤثرات الثلاث ووجودها في تأريخ مسيرة الدعاة. . . . فقد واجه الدّعاة تلك الأمراض بعد أن فُرض عليهم ذلك إمّا من قبل الحاكم أو من قبل المجتمع أو من قبل الجهات الدينية المنافسة إلى الدّعوة سواء أكانت حوزة أو غيرها. . . . بمعنى آخر لم يكن وجود تلك المسببات من خيار الدعاة، وإنما أمر مفروض عليهم كما هو مسبب المرض الذي يفرض نفسه على الجسم بسبب توفر عوامل داخلية وخارجية لسنا في مجال بحثها. . . . وما هو مهمّ في هذا المقال هو الاستجابة التي استجاب لها الدعاة أمام حالة الفرض تلك على المستوى الشخصي. . . . . والسؤال فيما لو كانت هنالك استجابات مشتركة من قبل الدعاة، أم أنّ كلّ داعية أو منتم إلى الدعوة قد تعامل بصورة مستقلة عن الآخر. . ؟، بمعنى آخر هل هنالك قواسم مشتركة للاستجابات على سلوك الدعاة والتي على أساسها يتمّ مسح المؤثرات أو الأمراض كما يتناول علم الوبائيات (Epidemiology) مع حركة المرض لتحديد تأثيره ومحيطه. . . ؟ وهذا علم مختلف تماماً عن علم العلاج وعلم الصيدلة وعلم الطب لأنّه مستقلّ في بنيته وفي أصول رؤيته.

نعم بالتأكيد كانت هنالك مشتركات كبرى وصغرى في الاستجابة للعوامل الثلاث (Agents) انعكست على الدعاة المتصدّين للقيادة (من الذين بقوا في داخل التنظيم) كمشترك (أكبر) وعلى المنتمين (العموم) كمشترك (أدنى) تميزت وظهرت ما بعد عام التغيير 2003 وليس قبلها، لأنّ

الظرف لم يسمح بمشاهدة ومعاينة الظاهرة المرضية، باعتبار أنّ لكلّ مؤثر مرضي من ظرف يمكن من خلاله السماح للصفات المرضيّة بالظهور، وخصوصاً في الظرف السلطوي وظرف السيطرة على الحكم بعد أن شاءت الأقدار أن يصل الحزب إلى قيادة العراق من خلال السلطة التنفيذية العراقية. . . . . . وهي مساحة مهمة جداً وغنيّة بالملاحظة كما لكلّ مرض اجتماعي أو حزبي أو فكري أو عقيدي في ظهوره خارج الجسم الإنساني لكي يسهل رؤيته ومن ثمّ تشخيصه.

أدّت تلك (المعللات) (من العلة) الثلاث إلى ظهور ثلاث أمراض (Diseases) وهي قواسم مشتركة كبرى على شخصيات الحزبيين الدعوتيين أهمها هي:

- غياب الأمان (Obscurity).
- الشخصنة (Personalization) بدرجة أقلّ، والنرجسية (Narcissism) بدرجة أعلى.
- التشوش (Disorder) السيكولوجي.

إذن الصورة تبدو هكذا: هنالك ثلاث مسبّبات مرضية (Agents) أفرزت ثلاث أمراض (Diseases) في ذات الوقت ليس كلّ مرض له مظاهر مرئية أي أعراض (Symptoms) فقد يُصاب الكثير بفايروس الأنفلونزا (المرض) مع علامات، كما يُصاب آخرون بدون ظهور (أعراض)، وهنا نتكلّم نحن عن الشخصيات الحزبية التي ظهرت أعراضها. . . . . أما من لم تظهر أعراض ذلك المرض عليه فهو يعتبر في العرف (الفكري) أو (العقائدي) غير مشمول بهذه الدراسة (مع أنّني أهتم جدّا بعدم ترك الأمر على المحمل الحسن في مثل هذه الحالات). . . . . . كما أنّ (العرض) هنا في هذا المقال هو عرض (السلطة) فقط، كما هي دراستي إلى استجابة

مريض (السكري) لحالة (الطعام) فقط، مع أنّ ذلك المرض يؤثّر على النوم وعلى العلاقات الاجتماعية ويؤثر على الجهاز الجنسي والتنفسي وغيرها، ولكننّا هنا ندرس فقط ظاهرة (السلطة) علّنا نُوفّق في المستقبل (لمسح) (Survey) شامل للمرض أو للأمراض مع تشكّكنا في قدرتنا على تحقيق ذلك بسبب غياب التوثيق العلمي والبحث الفكري للمرض ذلك.

إنّ مرض غياب الأمان لدى الدعاة القياديين الذين واكبوا الدعوة لأكثر من أربعين سنة أو ما شابه فرض عليهم في أن يتعاملوا مع منطوق وصول السلطة والقوة بأيديهم بطريقة التمحور والتقوقع بشكل وكأنّه هو الحل (العلاج) إلى بقية مشاكل الحزب أو مشاكل الدعوة، فقد خرج الأمر عن المنطوق العادي المعروف لدى سياقات الفكر أو المسيرة الفكرية للحزب في أن يكون هذا النوع من التنظيم يعيش خارج المسار السلطوي في تعفّفه وفي قدرته عن مواجهة تلك المغريات التي توفّرها السلطة، فلو لم يكن هنالك ظرف - كما اعتقد - لظهور أمراض الحزب لما وجدنا أعراض التكالب والصّراع على السلطة يصل إلى هذا الحدّ من الشدّة ومن القسوة. . . . . . ومقارنة بواقع الإخوان المسلمين في مصر نرى بأنّ الاستجابة هي ذاتها في رؤية الحزب إلى السلطة، مع أنّ المصريين من الإخوان لم يكونوا مصابين بمرض (غياب الأمان) كما هم الدعاة العراقيين من القادة. باعتبار أنّ الإخوان كانوا يعيشون في جوّ من الترف الفكري مختلف تماماً عمّا عاشه الدعاة في حكم البعث في العراق منذ عام 1968 إلى حين سقوط النظام. فقد تمسّك الحزبيون من كلي الفريقين الإخواني والدّعوتي بالحكم بشكل لا يتوافق مع منطوق الفكر الإسلامي أو مبادئ العقيدة التي انطلق من أجلها الحزب الذي كان يرى أن دوره منحصر في تغيير الأمة وليس في حُكم الأمة. . . . . . .

(فالحُكم) أو (السلطة) هو أبعد وسيلة في تغيير المجتمعات، ولنا من تجربة الحكم الإسلامي في كلّ الدول الإسلامية التي ابتدأت من عام 11 هجرية (يوم السقيفة) إلى عام سقوط الخلافة العثمانية 1923، كما لنا من الدولة السوفيتية العملاقة دليل آخر عشناه ربما كلّنا ووجدنا بأنّه تحوّل أخيراً إلى هشيم تذروه الرياح، كذلك الأقرب من ذلك هو الربيع العربي وتحطيمه عروش كبرى وقوى عتيدة وهو في طريقه إلى أن يلف عروش أكبر باعتباره ربيع ينتظر الفصل الجديد من دورة التأريخ أو دورة المرحلة التاريخية. . . بينما بالمقابل نجد بأنّ القدرات التغييرية الأخرى التي (لم تحكم) أي لم تتحرك من منطلق السلطة بل من منطلق التغيير (لبّ الفكر الدعوتي) بأنّها سادت عقل المسلم بل عقل الإنسان كما هو سلوك (أئمة آل البيت) أو مسيرة (فكر) كلّ الأنبياء على العموم (ماعدا سلميان وداود ونبينا (ص)).

لماذا تغيّر مفهوم (التغيير الداخلي) إلى مرض غياب الأمان. . . ثم (عرض) التعلق بالسلطة. . . . .؟ حدث ذلك بسبب (الشخصنة) أو الحالة النرجسية (Narcissism) المرض الثاني في مسلسل الأمراض وهو الذي ضرب في العمق الدعوتي للشخصيات التي تهيأت إلى الإصابة بذلك المرض، فبقي هو القاسم المشترك الأعظم (Dominator) في طبيعة الاستجابة. . . . . فالشعور بالشخصنة مرض خطير يصاب به ربما الكلّ من الناس ولكنّه يتركز ويرتبط بشكل مباشر مع الإسلاميين لأسباب كثيرة أهمّها هي القدرات التي يمتلكها الإسلاميون من الناحية الفكرية والتنظيرية والعلمية بسبب أنّ الإسلامي غالباً ما يكون رجلاً مثقفاً ذي قدرة على القراءة والتأليف والبحث والعطاء وغيرها من جوانب الشعور بأهميته إلى المجتمع والذي يظهر بُعده النفسي في حالة التجاوز لتلك القدرات.

فالدّعاة الأوائل ربما هم العينة الوحيدة من العراقيين في ذلك الزّمن في

الخمسينيات والستينيات من كان ينتقي الكتب والبحث والثقافة والعلم، فتلك المواد كانت مقتصرة على المتخصص فيها وهم علماء الدين أو نخبة قليلة جداً وربما بشيء ما سبقهم إليها اليساريون من العراقيين إن أردنا أن نكون أكثر دقة. . . . . . فقد تعمقت الشخصنة بصورة كبرى لدى الدعاة ممّن بقى في التنظيم، مع أنّ غيرهم ممن ترك التنظيم لم يسلموا من عاديات المرض، وكما نعلم بأنّ الشخصنة هو من أخطر أمراض النفس ليس على المستوى العقيدي الفكري فحسب، وإنّما على المستوى التأثير القيادي والتأثير الاقتصادي والتأثير الأخلاقي وغيرها من الجوانب التي يتعامل بها الإنسان مع المجتمع في سبيل تحقيق الهدف.

ولعلي أحياناً أرى ذات الدعاة والقيادات تعاني بصورة ساركستاكية (بتهكم) (Sarcasm) مع تعملق هذه الصفة في ذواتهم فيروا أنفسهم عاجزين عن كبح السيطرة عليها أو مماشاتها بطريقة أو بأخرى. . . . . . فالدّعاة المغيرين اليوم من أعمدة الحكم والسلطة هم ليسوا ذاتهم بالأمس، بينما نجد النقيض في مثالنا الأمثل الرسول (ص) عندما كانت الوفود تأتي المدينة لمقابلته فكانت تسأل عن من هو الرسول لأنّه كان يتشبّه بضعاف الناس. . . أو مثالنا الأكبر الآخر وهو يقول (لَوْ لَا حُضُورُ الْحَاضِرِ، وقِيَامُ الْحُجَّةِ بِوُجُودِ النَّاصِرِ، ومَا أخذ الله على العلماء أن لا يُقارُّوا على كِظَّة ظالم، ولا سَغَب مظلوم، لألقيت حبلها على غاربها، ولسقيت آخرها بكأس أولها، ولألفيتم دنياكم هذه أزهد عندي من عفطة عنز).

أما (المرض) الثالث فهو (التشوش السايكولوجي) الذي هو نتيجة التغيرات الكبرى التي تُصيب عقل الإنسان الذي لم يهيئ حجم تفكيره إلى ما هو أكبر من قدراته. . . . . ولنقرّب المثال بصورة أكثر. . . . . . . شخصية وصلت إليها رئاسة بلد لم يكن قبلها إلّا نكرة يتسكع وينام على

الطرقات، صدام (ت 2006). . . . ومثال آخر شقي في زنكة من زنكات بروكلين نيويورك أكسبته الطبيعة عضلات كما أكسبت الغوريلا ذلك، وإذا به بطل العالم في الملاكمة تسير أمامه الملايين (عبد العزيز تايسون) (ت 2013). . . آخر فاسق فاجر لا يعلم أي طرفيه أطول تشاء الأقدار أن يصل إلى رئاسة أمة كبرى. . وآخر فقير ضرب الزمن ضربته وإذا به رئيس كبرى شركات النفط. . . . وهكذا إلى أن نصل إلى متهجئ بصعوبة تتغير الظروف في أن يكون قائد ديني. . .

هذه الحوادث عندما تحدث في شخصية الفرد فإنها تغيّر من سايكولوجية الإنسان بطريقة تغيب تماماً عن السيطرة. . . . كما أن تضع لترين من ماء في وعاء لربع لتر فلا بدّ في أن يفيض الزائد وأن يدمر ما حوله. . . . . . وهكذا هو التشوش السايكولوجي الذي أصيب به (الحزبيون) من الدعاة في نظرتهم إلى الحياة والى الحكم وإلى الدين والى الآخرين من الناس. وهو ذاته المرض الذي أصيب به الأخوان مع الأسف في مصر بل كل من وصل إلى الحكم من الإسلاميين مع استثناء (الغنوشي) تونس (إلى الآن) لأسباب لسنا في مجال البحث فيها. . . . . . وهذا المرض ألبس دعاتنا نظارة سواد تتباين درجة السواد في نظرتهم إلى العالم وإلى الأمم وإلى المجتمع وإلى الأحزاب المشاركة لهم في السلطة في العراق، والى أمريكا التي كانت هي اليد التي سلّمتهم الحكم، والى بقيّة من يحيط بنا من تنظيمات وتشكيلات وأفكار. . . وهي حالة سايكولوجية، وليست حالة فكرية سلوكية (أرجو تفهم هذه النقطة). . . . . وهذا معناه أنه يجب على القادة المهتمين بالشأن العراقي ومستقبل العراق ومستقبل (الدعوة) ومستقبل الإسلام في أن يبادر إلى معالجة الأمر مع أننا لا ننصح بالمعالجة أبداً بل ننصح في استبدال هذا بهذا، فالعلاج مُكلف وطويل

وصعب بل غير مضمون شأنه كشأن أي مرض آخر مزمن (Chronic) يصاب به الجسم الذي هو أسهل ما يمكن العلاج فيه مقارنة بأمراض النفس والعقل المعقدة.

إذن أين نتّجه. . ؟ هل نُحارب التحزّب الإسلامي وحزب الدعوة. . ؟ هل نوجّه سهامنا لشخصيات الدعوة الجعفري والمالكي وغيرهم مما ذكرهم المقال السابق. . ؟ أم نُسقط مسعاهم وشخصياتهم. . . بسبب فشلهم في نهضة العراق وتأخير البلد عقود من الزمن. . . ؟

لا أبداً، لا هذا ولا ذاك، وإنّما القيادة هي فرز اجتماعي، عندما تتقاعس الأمّة عن بناء قيادة ناضجة فمن الطبيعي أن تملأ هذا الفراغ قيادات أخرى تعيش على الصدف وعلى التغيرات الاجتماعية وعلى منافع الآخرين. . . . . أنه أمر طبيعي على الأمّة أن تتحمّل تبعاته واستحقاقاته وأن نوقف حملات البكاء على واقعنا وتحميل تلك القيادات الدعوتيّة سبب تأخّرنا ومشاكلنا مع أنّهم مشاركون بامتياز، ولكن محاربة المرض ليس لعنه أو إنكاره بل هو دراسته ومعرفته بالدّقة العلمية ومن ثمّ البحث توثيقياً في سبل العلاج العقلي.

تصرّف حزب الدعوة في خلال الفترة منذ وصوله إلى الحكم في عام 2003 والى حين التغيرات الأخيرة لصعود الدكتور العبادي إلى المنصب التنفيذي بطريقة (حزبية) وليست إيديولوجية وهو أمر لا نستغربه من حزب إيديولوجي، ولكن ما نستغربه هو الفصل الإيديولوجي حسبما هي البراغماتية التي لا تتناسب عموماً مع المسيرة الفكرية للتشكيلات الدينية فضلاً عن شيعيّتها وانتمائها (الصدري الأول) وهم ربما أمر تفرضه (وقتياً) ظروف الصراع، ولكن قوة وجذور الفكرة تبرز في ظرف المرض، كالمناعة (Immunology) ظرفها هو المرض وليس بغيابه. . . . . .

كما تصرّف الحزب أيضاً بمنطوق (الشخصنة) بعد أن تصارعت الأسماء بشكل لم يختلف عن أي صراع آخر من صراعات أحزاب العالم الثالث بأدوات ليست من سنخيّة ما تمتلكه (الدعوة) من تراث وعمق وبُعد نظر، بل من خلال ما فُرض على الحزب من أمراضه الثلاث الكبرى (غياب الأمان، الشخصنة، التشوّش السايكولوجي).

بالتّأكيد للقارئ الّلبيب قدرة على تفهم أبعاد تلك الأمراض وخطرها وتفرّعاتها الاجتماعية خصوصاً في توفّر عنصر (العوز) الذي لم نترك له من مساحة في الدخول إلى مصاعبه باعتباره يفتح أمامنا أكثر من باب على تبعات التصرف التي واكبها العراقيون في خلال الحقب التي حكم بها الحزب منذ التحرير في عام 2003.

ولكن هل يحكم العبادي كما حكم سلفه..؟ وكما هي قدرته...؟ لا أعتقد (حباً) وليس (تهكماً) في القدرة على الخروج من محيط الأمراض الثلاث التي هي أمراض أصيب بها الحزب وليست الشخصيات، فالمالكي والجعفري شخصيات لا يتبادر إليهما (في رأيي) الشك في نزاهتهما مهما اختلف معي القارئ من خلال اتهامي بعمالتي لهما أو ما شابه، ولكنّني أكرّر بأنّ كليهما وأيضا خلفهما العبادي ليس لهم من سبيل إلّا أن يتمّ علاج الأمراض الثلاث على يد طبيب متخصّص بل أطباء وباحثون ذوو خبرة من دراسة وتجربة وبحث ومتابعة، ولا أعتقد (أسفاً) بأن (الدعوة) تمتلك متخصّصين على الأقلّ ممّن أعرفهم وربّما هنالك من لا أعرفهم وهذا ما أتمناه.

إنه ليس من قبيل التجربة أن يعيش العراق لأربعة أعوام أخرى مع سلطة تنفيذية بلحاظ فلسفة الصواب والخطأ أو التجربة، كما هو المرض الذي تُقاس خطورته ليس هو في مجال معرفة القدرة المناعية للناس، أو معرفة من

هو المُمنّع ومن هو الذي سيصاب والتي بالتالي على ضوئه يُقرّر الطبيب نوعية المواجهة والعلاج. . . . . وإنّما الحكم والسلطة هو تخصّص إداري وعلمي وسياسي (وليس للدين من علاقة بهذا التخصّص) كما هو الطبيب والمريض الذي لا يُصاب فيه الأول، ويصيب الثاني باعتبارهما متدينين. . .

أعتذر ثانية عن تعقّد الفكرة وتداخل الأفكار وصعوبة الربط بمراحل الفكرة الثلاث وهذا إن دلّ على شيء فإنّه يدلّ على قصور صاحب الفكرة (كاتب السطور) من أن ينقل الفكرة إلى القارئ في الوقت الذي يرجو من قرّائه الأعزّاء العمل على تقديم الفكرة بصورة أقرب إلى العقل العراقي.

فهم دور الاحزاب الايديولوجية في العراق: 2 من 4

(البريسترويكا) العبادي.....
أم عراق إيديولجيا (الدعوة).....؟[1]

ليس بمستغرب في عالم السياسة أن يفشل تشكيل حزبي أو أن يتمكن آخر من الإمساك بزمام الحكم في أي بلد من بلدان العالم. . . . . فالفشل في عالم السياسة لا يعني نهاية العالم. . . ولكن النجاح هو (نهاية العالم) كما يقولون. . . . !!!

فحيّز الانجاز سواء أكان في عالم الاقتصاد أو السياسة أو البحث العلمي أو في عالم الطب هو (التقديم) أي النتيجة، وهو واقع طبيعي وليس هنالك من ثناء على من أنجز أو برع في العطاء السياسي أو العلمي أو الطبي شأنه كشأن أي نظام في الحياة. . . . (فالطبيعية) هو أن يعمل قانون الجاذبية، أو أن يملك الجسم مناعة، أو أن يُميّز العقل الإنساني الأسود عن الأبيض، أو أن يتمكن السياسي من التفريق بين صديقه وعدوه. . . فمتى ما تم ذلك فليس هنالك من مكرمة لتلك الشخصيات التي حالفها النجاح في الحياة أو في مسيرة الطبيعة أو مسيرة البحث.

غير الطبيعي هو عدم اعتمال قانون الجاذبية أو فشل السياسي في خدمة

---

(1) نشر في اغسطس 2014.

ناخبيه أو الاضطراب في التفريق ما بين العدو والصديق وهكذا..... فالفشل في المنطوق السياسي يُعرّف بأنه الانكفاء عن ما هو طبيعي.....

حزب الدعوة في خلال مسيرته منذ أن تشكّل مجلس الحكم[1] ووصول الجعفري[2] ثم السيد المالكي والى حين فترة الشهر الثامن من تلك السنة لم تسجل تقارير رئاسته إنجازات وطنية على مستوى العراق، وهي الانجازات التي تعارف عليها السياسيون في العالم منها على سبيل المثال:

- ضمان التقاعد وضمان الصحة وضمان التعليم وضمان العمل[3]....
- توزيع الثروة وتدويرها.
- مشاركة المواطن العراقي وإشعاره بانتمائه للوطن.
- أن يدير الدولة هو المواطن وليس (الحزب الإيديولوجي) من خلال آليات الانتخابات.
- تضعيف الحكومة وتقليل تأثيرها بمقابل قوة المواطن ضمن السياقات القانونية.

وهنا لا بأس بمراجعة تعريفات ومعايير الدول الديمقراطية أو الدول المتقدمة التي أقرّتها الأمم المتحدة أو منظمات العالم المتقدم.... هذا في الوقت الذي يرى البعض بسطحيّة المقولات تلك، وتأكيد الانجازات الكبرى التي رافقت مسيرة فترة سيطرة الحزب على السلطة التنفيذية منها:

---

(1) . http://en.wikipedia.org/wiki/Iraqi_Governing_Council.

(2) د. إبراهيم الإشيقر أول رئيس وزراء بعد التغيير وكان يقود وقتها قيادة أمين سر حزب الدعوة.

(3) القوانين الخاصة بما يتعلق بالضمان قديمة سنت قبل أكثر من خمسين سنة في ظل واقع اشتراكي.

- التحسن الأمني، الحرية الشخصية والفكرية، الحرية الاعتقادية.
- تقليل سطوة الدولة إلى حساب الفرد من خلال الوضع الانتخابي.
- حرية الانتخابات ونزاهتها.
- منع العراق من التجزؤ ومن تحويله إلى كانتونات.

ليس لنا هنا في أن نعارض ما يقوله أولئك المتحمسون إلى نظرية القدرة التي اكتسبتها الدعوة كحزب حاكم في تحقيق منجزات كبرى وعمليّة تخص إستراتيجية العراق كبلد وليس الفرد. . . . وكل ما قيل في هذا السياق يقترب بشيء ما من الصحة كاقترابه من الخطأ بنسب متفاوتة. . . . . ففي عالم السياسة إما أن نتخذ من معايير الأمم المتحدة مقياساً لمعرفة جوانب الخلل في الحكومة العراقية، أو أن نضع مقياساً لأنفسنا انطلاقاً من المقولة التي يتشدق بها العراقيون دوماً: بأننا نمثل نموذج خاص مما يجعلنا خارج معادلة المقاييس العالمية. . . . . بالتأكيد هذا القول فيه الكثير من الخطأ وهو أمر يجب أن تتثقف شعوبنا على رفضه وعلى استحالة تبنيه لأنه يستبطن الكثير من التناقضات التي تسير بالبلد إلى هاوية كبرى لا تُحمد عقباها.

فالمقياس الوحيد الذي على الحكام أي حاكم أو سياسي أن يعتمده هو مقاييس (العالمية) ومقاييس الأمم المتحدة في الإجابة عن إنجاز أي كتلة حكومية أو مؤسسة دولية. . . . . وقد حاول الاتحاد السوفيتي السابق قبل أن ينهار أن يُطبّق معايير وضعها لنفسه وأراد أن يلغي من خلالها المقياس العالمي، ولكن كل ذلك لم يستمر بعد أن تحولت تلك المقاييس إلى قوة مدمرة لذات النظام فصار أثر بعد عين، كأنه جبل من ملح.

لم تنطلق الدعوة في معاييرها في الانجاز من المعيار الدولي ولا من سياقات بحوث الدولة الديمقراطية، بل أنها انطلقت عموماً من خلفيّة

إيديولوجية وهي الخلفيّة التي بنى عليها الحزب كيانه ومسيرته وخلال أكثر من ستة عقود من الزمن. . . . . . . نحن هنا لسنا قضاة في تقرير خطأ المنهج الإيديولوجي أو صحته، ولكننا ننطلق من فرضية (العالميّة) في فهم الدولة، والتي لا نرى لها من بديل في عالم اليوم. . . . . فلو أرادت الدعوة أن تعتمد المعيار الإيديولوجي في تقييم مسيرة الدولة، فلنا هنا أن نقف طويلاً أمام نتيجة غير مُرضية لحالة الفكر الإسلامي وملائمته إلى واقع قيادة الدولة وهو أمر ربما يتجنبه الكل فضلاً عن الحزبيين الإيديولوجيين.

فقد سبق الدعوة العديد من الدول الإيديولوجية والتي كان مصيرها ليس بأسوأ من مصير تجربة الدعوة في العراق، وربما الأقرب إلى التأريخ هو مسيرة حزب البعث في العراق منذ عام 1968 وإلى حين سقوطه، وهي تجربة غنيّة ومهمة لكل عراقي سياسي، وهي فترة كافية لتقرير فشل قدرة الحزب الإيديولوجي في بناء الدولة[1]. . . كذلك نجد الحال ربما في حزب البعث السوري في حكمه لسوريا منذ الستينيات من القرن الماضي. كما هنالك ربما أكثر من تجربة في العالم قدمت لنا لمسات كبرى على علاقة الدولة بالكيان الإيديولوجي، وكما ذكرت كان الاتحاد السوفيتي وكل متعلقاته من دول العالم الاشتراكي دليلاً كبيراً عن تجاوز الفترة والتأريخ لفكرة قيادة الدولة من قبل الحزب الإيديولوجي. . . . . . وربما الصين هي الجانب المُناقض لفكرة الخلط الإيديولوجي السياسي، فقد بادرت تلك الدولة ومنذ حادثة (تينيامين) 1989 إلى فصل المسارين. . . . . فقد حكم

(1) أتذكر في هذه المناسبة أن قيادة البعث قد أنشأت في السبعينيات منظمة علميّة إيديولوجية سماها (الحسن ابن الهيثم) أحد باحثيها كان قد ادعى اكتشافه حامضين أمينيين (Amino Acids) مع أن أعدادها ثابتة في الحياة 21 حامض أميني. وقد سمى ذلك الباحث الإيديولوجي الحامضين المكتشفين بـ (بكرين) نسبة إلى البكر و(صدامين) نسبة إلى صدام.

الدولة (أخصائيون) وليس (إيديولوجيون) وتمكنت الصين من أن تصل إلى قمة التقدم والرفاهية خلال فترة ربما قياسية بمعايير التأريخ بحيث وصل فائض الدخل القومي إلى أرقام كبرى لم تتمكن أمريكا والعالم باللحاق بها، وهي أعلى نسبة في العالم على مدى قرون من الزمن في تمكّن الدولة من أن تنهض بهذا الشكل من العطاء.

لم تتوقف مسيرة صراع الفكرتين: فكرة إيديولوجية الحزب الحاكم مع فكرة التخصص (العلماني)[1] منذ أمد بعيد والتي على ضوئها حدث الانشقاق الكبير في التأريخ الإسلامي وفي مسيرة الصراع منذ أيام السقيفة في الحادي عشر من الهجرة النبوية. كذلك حدث في الأيام الأولى لنجاح الثورة البلشفية في عام 1917 والتي كان ليون تروتسكي رائدها إلى أن قتل علي يد التيار الإيديولوجي الذي يقوده لينين وستالين في المكسيك سنة 1940 كما أتذكر. . . . . . ولكن مقتل الأخير لم يقتل الفكرة لأن الأفكار ليس من صنف أن يموت أو يضمحل، نعم قد تضعف ولكن لا تموت على حسب سُنة التأريخ وسنة صراع الأفكار. . . فبعد 65 سنة من تلك الحادثة أعيدت عجلة التاريخ وانبرى إلى تلك العملية شخصية كبرى هي (غورباتشوف) في مشروعه المعروف (البريسترويكا)[2] التي كان يرمي إلى تحجيم الفكر الإيديولوجي في قيادة الدولة السوفيتية وإعطاء ذلك إلى الفكر

(1) العلمانية في الحقيقة هي ليس ضد الدين، وإنّما معناها الانكليزي هو (Secular) التي تعني التحرر من فكر الدين، فالدين سابقاً كان البديل للحياة والعلم والطب وكلّ ما يتعلق بالإنسان، ولذلك كانت الكنيسة تقتل أو تعدم كلّ من يقول بالنظريات العلمية كما أحرقوا كوبرناكيس (ت 1543) وحاولوا قتل غاليلو (ت 1642) لأنهم قالوا بكروية الأرض، في الوقت الذي كانت المسيحية تقول بتسطحها: راجع مادة العلمانية على:
http://en.wikipedia.org/wiki/Secularism.

(2) . http://en.wikipedia.org/wiki/Perestroika.

المتخصص (العلماني) للقيام بمشروع بناء الدولة الحديثة، ولكن الذي حدث هو أن المجتمع الروسي، بل كل العالم الشرقي كانت ردة فعله أكبر بمرات كبيرة من فكرة المشروع، بسب الخلفية التي تركتها فكرة سيطرة الحزب الايدولوجيا ومساوئ إدارته للدولة، فتم رفض أي علاقة ما بين بناء الدولة والفكر الإيديولوجي والتي على أثرها تحركت الشعوب الشرقية وحطمت كل الحزب (الايديولوجي) الشيوعي بشكل من عملية رد فعل عنيف إلى الدرجة التي دفع غورباتشوف ذاته الثمن الكبير بعد أن وجد نفسه بين عشية وضحاها بأنه لا يملك منصب في الدولة، فجلس في بيته بعد أن اعتبر من قادة التأريخ الكبار وقلّده العالم في حينها وسام جائزة نوبل بسبب شجاعته وقدراته الكبرى في فصل المسارين. . . . . وقبل أن ننتقل إلى العراق فقد شاهدنا بأم أعيننا مسيرة حكم إيديولوجي إخواني مصري لسنة من الزمن حتى تم رفضه من قبل الشعب المصري العظيم بل من قبل المنتمين إلى الدين الإسلامي عموماً.

د. حيدر العبادي الرئيس الجديد الذي كُلّف من قبل رئيس الجمهورية لا أدري هل أن سيرته في الإصلاح العراقي سيشابه غورباتشوف في تفهمه لأهمية إبعاد الإيديولوجية الحزبية عن مسار الدولة وتقليدها إلى أصحاب الاختصاص العلمانيين. . . .؟ أم أنه فرع من ذات الأصل، وأن هكذا توجهات فكرية محاطة بفكر التقوقع (Cult). . . . .؟ فلئن كان غورباتشوف قد قاد التغيير ثم تحول إلى رمز كبير تفتخر به وبمنجزاته أمم الأرض في عام 1991 وذلك وبعد أن حوّل العالم إلى قرية سلام في تحطيم أسلحة نووية مدمرة في كلا المعسكرين الشرقي والغربي كان لها أن تُدمّر العالم مائة مرة لو خلقه الله ثانية بعد إبادته. . . هذه الشخصية كتب اسمها بحروف من نور مع أنه لم يتقلد أي منصب فيما بعد إتمامه عملية التحول تلك بل ذهب إلى ضيعته مكتفياً بفكر الإنسان الذي صنعه.

أنا لي في داخلي نداء خفي يحسسني بأن رئيس الوزراء الجديد أكبر من أن يتنازل عن ثقة الأمة العراقية به، وأرفع من أن يُخيّب ظنون المتعطشين من العلماء والمتخصصين والباحثين في اتخاذ دورهم في بناء بلدهم. . . . . هذا الحسيس الداخلي لم يتأتى من فراع، وإنما هنالك أكثر من دليل يدفعني في هذا التفاؤل الذي سيكون (البريسترويكا) العراقي في نقلة البلد هذا إلى أن يكون كما أراد له التأريخ.

فهم دور الاحزاب الايديولوجية في العراق: 3 من 4

ظاهرة (داعش) وأخواتها في العراق.....[1]

هذه هي الحلقة الثالثة من سلسلة الكتابة عن واقع الأحزاب أو التشكيلات الإيديولوجية عموماً في العالم العربي وفي العراق خصوصاً، فقد تكلمت في الحلقة الأولى عن ظاهرة المرض الحزبي، ولكي لا نظلم حزباً ما، وخصوصاً الحزب الذي يمسك بزمام الحكم في العراق كتبنا موضوع أسميناه (*تمريض الأمة. . . . . وتنزيه ظلم (الدعوة). . . . . . .*)، ثم كتبنا الموضوع الثاني وسميناه *((البريسترويكا) العبادي. . أم عراق إيديولجيا (الدعوة). . .؟)*. وهذه هي الحلقة الثالثة في هذه السلسلة التي سميتها ظاهرة داعش مع أنه لمن الأجدر كان المفترض أن تكون هذه الحلقة هي الباكورة في المسلسل ولكن الانسان دوماً في خطأ وفي نسيان وأتمنى أن أكون بعيداً عن تقصّد الخطأ. . . . . .

لم تكن ظاهرة داعش هي الأولى في التأريخ الإسلامي، بل هي قضية تكاد أن تكون عادية، بل هي ملازمة للتأريخ الإسلامي عموماً منذ الأيام الأولى لبداية انتشار الإسلام أي منذ ربما سنة 11 هجرية وهي سنة وفاة النبي الأعظم (ص). . . . . فقد كانت تلك الظاهرة في ذلك الوقت لا

---

(1) نشر في أغسطس 2014.

تسمّى (داعش) أو (القاعدة) أو (جبهة النصرة) وإنما كانت تحت مسميات أكثر مقبوليّة لدى العموميّة الكبرى من المجتمع. . . . . ولنعد قبل ذلك التأريخ شيئاً ما إلى الوراء أي ما قبل مجيء الإسلام أو في حياة العرب منذ أن بدأت مكة في الظهور في سنة 450 ميلادية في زمن قصي الأب (الجد الخامس للنبي) بعد سيطرة قريش عليها. . . . فقد كانت عملية الغزو هي سُنّة وعُرف اعتادها العرب في علاقاتهم وفي طبيعة معيشتهم، وكانوا يعتبرون الغزو عبارة عن عملية (مرابحة) (Business) كما نعتبر اليوم ظاهرة المُتاجرة التي تسود بين الناس أمراً عادياً، بل هو مقبول من كلي الطرفين الخاسر والرابح، لأنها قوانين اعتاد المجتمع على تقبّلها، فليس لي أن انتقم من الشخص الذي باع أرضاً بربح حصله من خلال التجارة، في الوقت الذي كانت الصفقة بالنسبة لي خاسرة، وإنما تقبّل العملية أصبح سياقاً اجتماعياً ليس للجانب الشخصي من تأثير على مسيرته في الحياة.

قريش أو العرب كانت لها موارد للمعيشة هما الرعي والغزو. . . . . كانت هنالك تجارة ولكن كانت محدودة جداً مُقتصرة على أفراد معينين مثل أبو سفيان (ت 30) (Promoter) وعبد الله بن جدعان (ت 1) تاجر النخاسة، والعباس (ت 32) عم النبي (المرابأة) هو وعمرو بن العاص (ت 45) كما أن آخرين كانوا يعملون في تجارة البشر التي ليس هنا من محل لذكرها. ولكن الصفقة الكبرى هي صفقة الغزو (Big Deal) التي كانت تتمّ من خلال سيطرة القوي على الضعيف لينتزع منه ممتلكاته ونساءه وغلمانه وكلّ ما يمتلك بعد أن يقتل رجاله بطريقة وحشية، ولذلك كان العرب في ذلك الوقت يتعاقدون في أحلاف لمنع القوي من الحيف على الضعيف، أو أن يغادر تلك الأرض التي هي أرض العرب ويسيح في أراضي أخرى مثل فارس وسوريا وأفريقيا وغيرها أو في ممتلكات الدولة الرومانية.

جاء الإسلام فوجد هنالك معارضة شديدة لعملية منع الغزو وإيقافه، بل كان الكثير ممن انتمى إلى الإسلام خصوصاً في الوجبة الثانية من موجات الانتماء والذين كانوا من شخصيات قريش المُتموّلة يرون بأنّ الإسلام يوفر قاعدة (شرعية) للغزو من خلال وجوبيّة الانتماء إلى الإسلام باعتباره دين الله ومن يعارض الله يجب غزوه أو قتله.

لم يتمكن النبي من أن يوقف زحف فكرة الغزو[1]، بل إنّه حاول أن يتعامل معها بتدريجية قاتلة بل صعبة أحياناً، فلم يتمكن من أن يُحرّم الغزو ولا أن يُبيحه بل جعل له شروط (فلسفها الفقهاء المسلمون بتفسيرات كانت القاتلة والتي ليس هنا مجال لشرحها، وسنُحاول التطرق لها في الحلقات القادمة إن سمح لنا الناشر)، بل أن النبي بدلاً من ذلك كان يُجهّز كتيبة للغزو ولكنه في ذات الوقت يطالب المسلمين أن يحصلوا على إذن مباشر منه[2] قبل البدء بالغزو، وهذا ما يفسّر لنا بأن عدد غزوات الرّسول هي 28 منها 9 دار فيها قتال حقيقي، السنة الثانية للهجرة كانت تضمّ أكبر عدد للغزوات وهي 8. . . . أمّا عدد المقتولين من كلي الجانبين فكانوا لا يتجاوزون بضع مئات فقط. كما أنّه اتبّع أسلوب التحالفات لتجنب الغزو وهي تحالفات جانبيّة كان يقوم بها خاصته وليس عموم المسلمين لتجنب القتال (انظر الطبري). بل كان النبي في الغالب يُوزّع الغنائم ولا يُبقي شيء لنفسه ولا إلى عائلته (انظر حادثة ذو الخويصرة في ابن الأثير).

بعد موت النبي مباشرة أي خلال أيام تجهّزت حملة عظمى لغزو

---

(1) اقرأ تفسير آية: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِن جَآءَكُمۡ فَاسِقُۢ بِنَبَإٖ فَتَبَيَّنُوٓاْ أَن تُصِيبُواْ قَوۡمَۢا بِجَهَٰلَةٖ فَتُصۡبِحُواْ عَلَىٰ مَا فَعَلۡتُمۡ نَٰدِمِينَ﴾ [الحجرات: 6].

(2) اقرأ حادثة أسامة بن زيد في قتله راعياً استجار بالشهادة فقتله أسامة، شرح ابن أبي الحديد.

القبائل التي تمتلك مال ونساء، وكانت تحمل أسماء (شرعية) وليست أسماء (غزويّة) مثل (حروب الردة) أو (المنع من دفع الزكاة) أو (الكفر بالشرعية)[1] وهكذا حيث استمرت منذ 11 هجرية إلى حين مجيء علي إلى الخلافة عام 36 هجرية فلم تحدث آنذاك أية غزوة في زمانه. ثم بعده جاء معاوية وبنو أمية فانتشرت الغزوات لتشمل كل أمم الأرض المجاورة والبعيدة وكل من يُحيط بالعرب. . . . وكان العرب آنذاك رجال صحراء ذو عصبية وقوة في التمكّن من دحر المقابل خصوصاً وأن العرب كانت تخرج في قبائل باعتبار أنّ المجتمع العربي آنذاك كان مجتمع (حرب) (War Lords) كما هو المجتمع الإسرائيلي الآن (مع الفارق)، وكانت القبائل المقاتلة معروفة لدى العرب مثل بنو هلال وبنو سليم (أنظر مقدمة ابن خلدون) وهؤلاء كانوا (مستأجرين) في الحرب لأنّ قانون الدولة آنذاك كان قانون كما يسمى (الدولة الريعية) (Rentierism)[2] (انظر مصطلح الدولة الريعية في معجم اكسفورد) (وكما هو العراق الآن باعتبار أن الدولة تمتلك وتوزع واردات النفط على المواطنين من خلال عمليات التوظيف أو غيرها) فقد كان نفط العرب في السابق هو (الغزو). . ولنتذكر بأنّ خروج القبائل لحرب الحسين في عام 61 هجرية كانت لنفس الدوافع، ودليله هو حادثة قطع أصبع الحسين للحصول على خاتمه.

عاشت الدول الإسلامية كلها (الراشدية، الأموية، العباسية، العثمانية) على واردات الغزو كما نعيش نحن في العراق اليوم على النفط. . . . هذا الوارد تحوّل إلى ظاهرة تجارية، أي أن القانون الطبيعي للدولة أو المجتمع

(1) أنظر الطبري في تفسيره لحادثة بني يربوع ثم مقتل مالك بن نويرة.

(2) Matthew Gray, A Theory of "Late Rentierism" in the Arab States of the Gray. 2011 Center for International and Regional Studies, Georgetown University School of Foreign Service in Qatar.

لا يستغرب في أن تتنافس قوى همجية كبرى ذات سلطة على واردات المجتمع في الدخول في غزوات كلّ منها للآخر، خصوصاً إذا أدركنا بأنّ الفقه الإسلامي (الأشعري) وهو قانون السلطة والدولة يجعل (الشرعية) مرتبطة بالقوة. . . . . أي بمعنى آخر لا يمكن أن ينال الحاكم شرعيته إلّا من خلال ثلاث (النص، التوريث، والقوة) (انظر ابو حامد الغزالي (ت 1111) في كتابه الاقتصاد في الاعتقاد) والذي يتفق أئمة المذاهب الأربعة بأنّ القوة هي (شرعية) حتى وإن كان الحاكم صبياً أو فاسقاً (لا تستغرب عزيزي القارئ فهذا أمر بديهي في المذاهب الاسلامية) كما لا يجب مقاومته (وهذه قضية ليست من صلب موضوعنا).

وقد تناوبت القوى الغازية في الكرّ والفرّ كل على الآخر وكلّ منهم يحمل شعار الشرعية بطريقة أو بأخرى. . . . . فقد غزا القرامطة وهي قبائل وتجمعات فقيرة وانتشروا في الدولة الاسلامية في نهاية العصر العباسي وسيطروا على الجزيرة واليمن وجزء من العراق وإيران وسوريا وجزء من مصر يقودهم سفاح رهيب هو (الجنابي) وكانوا يمارسون عملية الغزو من خلال منطقيّ القوة والشرعية.

كما غزا الدولة أو المنطقة العربية لنقل العراق البويهيون (اعتنقوا التشيع الإسماعيلي)، وهم قوم جاءوا من بحر قزوين، (الديالمة) وتمكنوا من أن يحكموا العراق وإيران وجزء من سوريا حوالي قرن وعقدين من الزمن (320-447 هجرية) إلى أن جاءت قوى أكبر منهم وأشدّ في همجيتها وهم (السلاجقة) فاحتلوا كل البلاد التي كانت تحت اسم الدولة الإسلامية وهؤلاء أتراك (اعتنقوا التسنّن) وليسوا ديلم وكانوا ذو قدرة أكبر من قدرة العرب على القتال حيث كانوا قد اخترعوا وسيلة (النشاب) بطريقة غاية في الدقة في تحجيم الجيش مهما كانت قدرته (انظر ابن أبي الحديد) حكموا

تقريباً قرن من الزمن من عام (447-552 هجرية) وكانوا هؤلاء ذو صفات غريبة عن مجتمعنا العراقي تماماً (ليس لنا أن نناقش الأمر الآن).

بعدها اجتاح العالم الإسلامي (غزوة المماليك) وهؤلاء قوم ليس لهم آباء (لقطاء) بل إنّهم ولدان تمّت سرقتهم من قبل المسلمين في الغزوات، ثم قرّبوهم لجمال وجوههم إلى بلاط السلاطين ثم تحولوا إلى قوة كبرى هائلة تسيطر على داخل بيوت السلاطين بدأوا منذ عصر المعتصم (ت 229) (أربعة خلفاء من بني العباس قتلهم المماليك، المتوكل (ت 247) داسوا خصيتاه حتى الموت). حكموا من (1159 - 1268) في بغداد. . . . أمّا في الدول الأخرى الإسلامية فقد استمرّ حكمهم وكان آخرهم هو محمد علي باشا (ت 1849) ثم أحفاده إلى آخرهم الذي أسقطته ثورة عبد الناصر في عام 1952.

بعد المماليك جاءت إلى العراق (التتار) القوة التي كانت أكبر منهم وهم الذين دخلوا بغداد في عام 656 هجرية المصادف 1235 م وهم قبائل متوحشة ولكنها تمتلك مبادئ خاصة (راجع كتاب العلامة حسن الأمين) مع أنهم ليسوا كذلك بل كانوا ذو معرفة وسطوة (تحولوا كلّهم إلى شيعة فيما بعد).

بعدها كانت الدولة الايلخانية (أعدل دولة في الخلافة الإسلامية على الإطلاق منذ مجيء النبي) وهم المغول الذين دخلوا الإسلام وكان القادة الذين حكموا العراق هم ولأول مرة عراقيون أبّاً عن جدّ (أنظر الدولة الايلخانية في كتاب شاكر خصباك) وكأنّ هولاكو أراد أن يستغفر لذنبه فترك أمر حكم العراق إلى أهلها.

ثم جاءت بعدهم أقوام ذو قدرات أكبر من عدالة الايلخانيين وهم الخرفان السود ثم دولة الخرفان البيض وهم أقوام أتراك مختلطون من قبائل

بدوية تمتهن القتال والغزو إلى أن جاءت الدولة العثمانية بعد أن دخلها سليمان القانوني طارداً في ذلك الصفويين ثم حملات الكرّ والفرّ بين القوتين الكبريين إلى أن استقر المقام بسيطرة عثمانية عشائرية كاملة على العراق بقيادة حملات غزو منظمة بعد أن يعطى هذا القطر إلى كذا اسم من أسماء الباشوات ليستثمر فيها وليمتلكها كما يشاء له أن يكون كما هو شيخ العشيرة في العرف العربي.

ولقد جرّب آل سعود في ثلاث حملات حظهم في غزو العراق ولكنهم لم يفلحوا بعد أن هدّموا المدن القريبة من الحدود العراقية السعودية النجف وكربلاء بسبب مقاومة أهالي المدينتين وكانت آخر عملية غزو في عام 1922 م بعد أن خسرت الدولة العثمانية الحرب العالمية فقام آل سعود بغزو العراق ولكن قوتهم كانت أضعف مما هي عليه الآن.

دخل البريطانيون العراق بطريقة غزو منظمة في عام 1914 وقاومهم العراقيون في معركة الشعيبة المشهورة ثم ثورة العشرين إلى أن تمكنوا من دحر المقاومة وإقامة حكم في العراق وهو الحكم الملكي إلى عام 1958 فكان هنالك تغيّر في الأسماء وفي المسمّيات، فقد تحوّل مصطلح الغزو إلى مصطلح (انقلاب) وقاد ضباط تجمعهم أهداف واحدة بعضهم كانوا حسنيّ النية كقاسم (ت 1963) وبعضهم غزاة كما كان عبد السلام (ت 1966) تعاونهم في ذلك قبائل عراقية خصوصاً تلك التي تعاونت مع الأتراك ومع البريطانيين وهم ذو أصول تركية في الثقافة، تلك التي تسكن غرب وشمال العراق كعانة وتكريت وراوة وحديثة بالإضافة إلى القبائل التي ترتبط بعلاقات متينة مع الأتراك في الموصل.

في عام 1963 قادت القبائل الموالية للتطرّف المذهبي من غرب العراق يقودهم عبد السلام عارف (ت 1966) بعد أن غدر بأخيه وصاحبه قاسم

(ت 1963) ليقتله شرّ قتلة في انقلاب أو غزوة بعد أن تمّت سيطرته على بغداد وعلى العراق بطريقة مختلفة عن غزوات العهود السابقة بعد أن تحولت المفاهيم من مفاهيم قديمة إلى مفاهيم حديثة.

بادرهم التكارتة في عام 1968 بغزوة أشد من قدراتهم وسيطروا على العراق إلى حين الغزوة الأمريكية في عام 2003.

هذه هي ما يقارب 30% من عدد الغزوات التي حدثت في العراق منذ العصر الإسلامي والتي تبدو بأن أمر الغزو ليس أمراً مستغرباً عندما نكتشف بأن الغزو هو أمر فكري متأصل في ايديولوجية العرب أو المسلمين وكذلك في أدبياتهم وكتبهم.

إذن أين هي الغرابة من غزوة تنظيم داعش للموصل في يوم 13 تموز من هذه السنة، أي قبل يوم واحد من رمز الغزو الحديث (14 تموز 1958)...؟ في الوقت الذي لو تابعنا السرد التاريخي لم نر في غزوة داعش إلّا عملية محدودة في الموصل فقط بينما بقية الغزوات كانت شاملة كبرى وعامة خصوصاً السلاجقة والأتراك...؟

أين الغرابة...؟ ومتى يحدث الغزو..... ومتى تتهيأ الظروف لغزوة سبي وتسري واستحواذ مال وسرقة ممتلكات واسترقاق عبيد.......؟

هل نحن نقول الحقيقة....؟: بالتأكيد...

كلّ الغزوات التي حدثت في المنطقة هي غزوات طبيعية لم تبتكرها داعش ولم تكن هي المُذنبة الأولى مع أنّ للغزو سببين مباشرين وأسباباً كثيرة غير مباشرة.... أهم السببين المباشرين هما:

- ضعف الدولة أو طبيعة الحكم.

- غياب الوطنية لدى المواطن.

والأسباب غير المباشرة كثيرة منها على سبيل العموم لا الحصر:

- قلّة الفهم في قراءة التأريخ.
- الطائفية والتشرذم.
- الصراع على الحكم بين الفرقاء.
- ضعف في إدارة واردات الدولة.
- سيطرة غير العراقيين على مفاصل الدولة.

فهم دور الأحزاب الإيديولوجية في العراق 4 من 4:

ايديولوجية (الحكم)...... وأمريكيّة (داعش)[1]

حار العالم الغربي والشرقي بعد سبتمبر 11، 2001[2] في تفسير الحدث الضخم، فهو لم يتوقع من فكر مُحافظ (Conservative) (السني) أن يهاجم فكراً محافظاً آخر (الكاثوليكي) في الوقت الذي كان كلا الفكريان متفقين على الثوابت الرئيسية، ربما منذ بداية انحسار العثمانيين عن المنطقة العربية في عام 1914....... أمّا العالم الشرقي فكان منبع استغرابه منطلقاً من جهله في أنّ الفكر الذي يعتنقه كان هو الدّافع الذي صنع فلسفة الإرهاب العالمي...... فقد كانت تلك الصّدمة قد فتحت أذهان المسلمين عن طبيعة الفكر الذي يعتنقونه منذ يوم السقيفة[3] المصادف 11 هجرية المقابل 632 ميلادية.

فكان المسلم يعتقد خلال القرون الأربعة عشر المنصرمة بأنّ الفكر الإسلامي الذي يُمارسه هو فكر مطابق لما جاءت به تقارير السماء على يد النبي (ص)، ولم يكن على دراية من أنّ ذلك الفكر قد تمّ اختطافه (Hijacked) من قبل ثقافة أخرى...... ولكي أؤكّد المفهوم ثانية ولكي

---

(1) نشر في سبتمبر 2014.

(2) http://en.wikipedia.org/wiki/September_11_attacks.

(3) http://en.wikipedia.org/wiki/Succession_to_Muhammad.

لا يتّهمني الآخرون بالطائفية، فالاختطاف ارتُكب ليس من قبل (المذهب السني) بل من قبل (ثقافة سنية) وشتّان ما بين المصطلحين، فالمذهب (جزء) من (الكلّ) وهي (الثقافة). فالاختطاف تمّ من قبل (الثقافة)[1] وليس من قبل (المذهب)، فقد يكون الشيعي المذهبي ذي ثقافة سنية، كما قد يكون السني ذي ثقافة شيعية. . . . . وكان قادة الاختطاف هم القرشيون حيث تعود أصول ثقافتهم من (حضارة البداوة) وهي ذات الثقافة التي أرادت أن تحرق إبراهيم الخليل قبل أربعة آلاف سنة من يومنا هذا.

اصطدم العالم الليبرالي بمشروع فكر (ثقافة التسنّن) وهو يستشعر بأنّ تلك الثقافة في تنامٍ بسبب غياب الهوية الواضحة للمسلم الذي اعتقد في حينها بأنّه سوف يلتزم بتلك الثقافة إلى أن تتبين جهة الثقافة أو الهوية البديلة التي فُقدت على مدى القرون الأربعة عشر. . . . . . تصور عزيزي القارئ وأنت تبحث عن هوية، أين ولمن تلتجئ. .؟ بالتأكيد وبلا صعوبة إدراك سوف تتجّه إلى الثقافة التي لها امتداد وعمق وبُعُد وتأريخ ووجود وهي التي امتلأت بها كُتبنا وأدبيّاتنا ومسيرة دولنا وهي (ثقافة التسنّن) التي هي بين أيدينا الآن والتي لا تخلو من بديل على مستوى المفهوم العام. . . .

البديل الذي قُدّم هو (المناقض) وهو (الغرب) وحضارته، وليس هنالك من سبب في أن يلتزم المسلم بحضارة حاربها وحاربته على مدى قرون من الزّمن، فلم يكن أمامه إلّا التقوقع على الثقافة الوحيدة التي أمامه فالتزمها مدافعاً عنها وبعصبية مبالغة ربما ليس حبّاً ولا بغضاً لا بهذا ولا بذاك.

---

(1) وهذا معناه وجود ثقافة مُبكّرة لرسالة النبي في المجتمع المكي، لأن الثقافات تتعامل مع عامل الوقت، ومعناه أيضاً بأن الثقافة المناوئة كانت ذات قوة ومنعة، وهذا ما يُقرّره المنطق بأنّ قريش كانت تُمارس ثقافة بغضّ النظر عن قربها أو بعدها عن مفاهيم السماء.

تطوّرت تلك الثقافة وتحوّلت إلى خطر كبير على العالم، بل على الإنسان من خلال الفكر الثقافي الذي تختزنه في تعاملها مع مفاهيم أساسية أهمّها هو مفهوم (الكافر) ومفهوم (المسلم) ومفهوم (الخليفة) ومفهوم (شرعية القوة في الدولة)[1] وأخطر تلك المفاهيم تنطلق من العقيدة (الأشعرية)[2] التي يلتزم بها ربما 90% من المسلمين وهي التي تُبيح (قتل) الكافر الذي عرّفته وحدّدت صفاته (غير الواضحة): (بأنّه من يصرّ على الصغيرة)، بمعنى آخر أن الكل محكوم عليه بالقتل، مع أن هنالك مدرسة تفرّعت من الأشاعرة تطالب بتأجيل القتل (المرجئة)[3].

إنّ معظم (السّنة) ليس لهم علم بما هو تأريخ هويتهم أو (عقيدتهم الأشعرية)، أما الشيعة فإنهم خارج نطاق المعادلة باعتبار أنّ (الدم) هو فقط من صلاحية (المعصوم). وبسبب هذه الانفصالية السّنية المذهبية عن فكر الأشاعرة انبلج مفهومان وهما مفهوم (المذهب) وهي الجانب (النظري) لتفسير الدين، وهنالك مفهوم (الثقافة) وهو الجانب (السلوكي) أو (الطريقة).

وكان على العالم الغربي أن يبادر إلى حماية حضارته من قُدرات قتاليّة بشرية تُعدّ بالملايين (المسلمون في العالم 1,2 مليار)... فقد سقطت

(1) أنظر الغزالي (ت 1111) في كتابه الاقتصاد في الاعتقاد، وكذلك أنظر الكتاب القيّم لشمس الدين (ت 2001)، نظام الحكم في الإسلام.

(2) مع أنّ النظرية قد سميت بالأشعرية نسبة إلى أبو الحسن الأشعري (ت 324) الذي أصدر بها كتاب أسمه (مقالات الإسلاميين) ولكنها عقيدة كانت مُتّبعة منذ الأيام الأولى للدولة الإسلامية والتي قننت فيما بعد في زمن الأمويين ثم وضعت كنظرية على يد الأشعري الذي استقاها من فكر وفلسفة أبو حنيفة (ت 150). أنظر كذلك:
http://en.wikipedia.org/wiki/Ash%27ari.

(3) http://en.wikipedia.org/wiki/Murji%27ah.

حضارات كبرى ودول عملاقة بسبب غزو أمّة ذات قدرة عددية تقودها فكرة متطرّفة أو تعطُّش إلى غزو أو سيطرة أو حبّ إبادة (كفرة) أو الحصول على (سراري) أو (غلمان) أو غيرها. وهذا التخوف ليس منبعه افتراض من قبل الغربيين وخصوصاً وأنّهم عاشوا لحين تأريخ قريب من سقوط حضارات كبرى على يد المغول أو القبائل الجرمانية أو غيرها.

فالعالم السُنيّ برمّته (مؤهّل) (Vulnerable) للانتماء إلى (ثقافة التسنن) أو تمكّن تلك الثقافة منه لأسباب كثيرة لسنا هنا في مجال لتوضيحها لأنّنا عندئذ سندخل في نفق الطائفية المُظلم وهذا ما أرغب أن أتجنّبه رغبة مني في تأكيد الفكرة المهمة التي أحاول أن أوصلها إلى المواطن العراقي أو العربي أو المسلم........ ظاهرة الكفر العقيدي الأشعري ورؤيته وطريقة تشخيصه وتقسيمه الناس خطيرة جداً على مسيرة الأمم كلّها شرقييّها وغربيّها، فهي هدف مكشوف يمكن تحقيقه (شعبيّاً) إما من خلال هجمات وغزوات تقودها شعوب متشبّعة بثقافة (التسنّن الأشعرية)، أو من خلال عمليات مستمرّة إرهابية في كلّ بقاع العالم إلى أن يفنى آخر (سني ثقافي) على وجه الأرض...... وقد نبّه لهذا الخطر الفقيه الكبير العجوز أستاذ الاستشراف العالمي برنارد لويس قبل تقريباً عشرين سنة[1] ولكن لم ينتبه أو يصغِ إليه أحد إلى حين هجمات سبتمبر 11 عندها انتبه العالم إلى مصداقية نصيحة العالم الكبير.

وتنظيم داعش هو نموذج من نماذج (ثقافة التسنّن) مع أنهم سنّيو المذهب، ولكنهم ذو (ثقافة) تختلف عن فكر (المذهب السني) الموصلي أو الباكستاني أو الدليمي. وهذا النموذج الثقافي يقود الآن مسيرة من شعب

(1) أنظر كتاب: أين الخطأ، التأثير الغربي وإستجابة المسلمين، برنارد لويس، ترجمة محمد عناني، اوكسفورد بريس لندن، 2002.

(دولة خليجية) اعترفت به (كثقافة) وهي في ازدياد واطّراد بسبب وجود دول تحمل التوجّه الثقافي (للتسنّن). . . . . . كما أنّ هنالك دولاً سنّية لا تحمل تلك الثقافة. ولو كان هنالك دول شيعية لأنطبق عليها تماماً ما قلته توّاً - أعني الدول السنية -. . . . . هذه الثقافة هي مركز الثقل وهي القدرة المُحرّكة التي تنطلق منها خطورة الوضع على أمريكا والغرب، بل كلّ دول العالم التي تصفها العقيدة (الاشعرية) (بالكفر) في أن ينبروا للحفاظ على وجودهم وحياتهم من هجمات أو عمليات غزو مليونيّة تقوم بها أفواج بشرية أمميّة لا ترى في الموت والقتل إلّا طريقاً لنيل الخلود الأبدي.

من الصعوبة محاربة العقائد بالسلاح، فلم يروِ لنا التأريخ بأنّ هنالك عقيدة تم إبادتها باستعمال عامل القوة مهما كانت أسس ووحشية أدبياتها، ولو كان ذلك ممكن لتمّ التخلّص من عقيدة الأشاعرة منذ زمن بعيد، ولكن تلك العقيدة كانت هي الفكرة الكبرى والمحرّك الأعظم لمسيرة واتساع الإسلام وسيطرته على العالم ووصوله إلى قلب أوروبا في القرن السابع عشر الميلادي.

كان الرأي الأمريكي يرمي إلى حماية حضارته التي صارت اليوم لا تقتصر على أرض أمريكا أو أوروبا، واستبدال عامل المواجهة المسلحة القتل والحرب إلى (حركة) أو مخطط (عملي). . . فالمسلمون السُنّة بالخصوص في العالم عاشوا ثقافة الأشاعرة (نظرياً) ولم يتحسسوها (عملياً) ولم يدركوا بأن تلك الثقافة سيف ذو حدين، فهي خطرة على المذهب السني ربما أكثر مما هي على بقية أفكار العالم، فعدد ما تم ذبحه من المسلمين السُنّة بسيف (ثقافة التسنن) في العصور الإسلامية أكثر بكثير مما نالته بقية منتمي الأفكار، راجع كتاب الغارات لابن إسحاق (ت 151) وكذلك كتاب د. الوردي (ت 1995) في لمحاته.

فالخطة العملية التي اتبعتها أمريكا والتي تُراهن عليها اليوم هو تغيير محتوى المسلم السني، وتنبيهه إلى عمق وخطر (العقيدة) الأشعرية أو (الثقافة) السنية التي يلتزم بها نظرياً بدون التنبه إلى عواقبها على مستقل أجياله ومستقبل وطنه. . . . . وهذا لا يعني بأن الغرب يحارب العقائد بسبب اختلافه معها، وإنما يعني ذلك هو مراجعة أسس تلك العقائد التي بدأ الأزهر فعلاً في التوجّه إلى النظر فيها مع صعوبة الطريق، لأن العقائد هي أمور بالنسبة إلى العالم السني هي معصومة (Infallible). . المهم. . . هذا من جانب، أما من الجانب الثاني فمن الأهمية بمكان أن يستشعر المسلم السني (الطيّب) ثقل وخطر فكرة (ثقافة التسنن)[1] من خلال سيطرة رواد تلك الثقافة على مناطق السنة مثل الموصل والرقة وديالى ودير الزور والانبار ومناطق حران وغيرها مما يتكاثف فيها الوجود السني انتماءاً. ولو كان في إيران سنة لكانت أمريكا والغرب قد تغاضت عن داعش في تمددها إلى تلك المناطق. .

كما يرشح انطلاقا من هذا المفهوم أن تدخل داعش السعودية (بسبب تأصّل ثقافة وليس مذهب التسنن) وكذلك مرشح أن تكون كل الدول الأفريقية وخصوصاً الجزائر وليبيا (ليس تونس) وكذلك دول الوسط الأفريقي ذو الأغلبية (الثقافية السنية) هذا بالإضافة إلى الأردن وهو المرشح الكبير مع ترددنا في التنبؤ بذلك بسبب وجود إسرائيل كأقرب مسافة لها.

(1) راجع كتاب: ثورات الربيع العربي، النظر من الداخل، عامل ثقافة التشيع، صلاح شبر، دار الروافد، بيروت، 2015.

النتيجة......

دعوت على عمرو فمات فسرني بُليت بأقوام، بكيت على عمرو

الغرب بقيادة أمريكا وأوروبا من حقها أن تحمي حضارتها ومبادئها، كما هو ذات الحق لنا نحن العراقيون أن نحمي مستقبل وطننا وأرضه.... وهنا وباستمرارية صعود (ثقافة التسنن) في العالم كان يتوجب على الغرب أن ينتقي أسلوب المواجهة مع التطرف والثقافة السنية من خلال الوعي فقط، وهذا الوعي لا يتحقق إلّا في أن يكتوي السُنّة في العراق وفي العالم بنار الثقافة المسيطرة على تأريخهم وعلى عقيدتهم (الأشعرية) وهذا تماماً هو الدافع الذي يجعل أمريكا غير مستعجلة في حسم أمر الموصل، ولا هو الغرب، ما لم تصل الأمور في الموصل أو في أي منطقة سُنيّة إلى الدرجة التي يهرب بها المواطن العراقي السُنيّ إلى دولة أخرى كما هاجر الأوربي إلى دولة أخرى وهي أمريكا في قمة السطوة الكنسيّة في القرون الوسطى التي كانت تحمل نفس الثقافة وبشكل لا يختلف آنذاك عن ثقافة التسنن الداعشية.

إن قال البعض أو اتهم أمريكا بأنها ساعدت داعش وساندتها فهو كلام لا يخلو من الصحة، مع تفهم الهدف من وراء ذلك وهو البدء في مخطط فكري اجتماعي من أجل إحداث هوة فكرية لدى سُنّة العالم في المبادرة إلى تنقية أصول العقائد التي تُهدد البشر كلهم لأنهم محكومون بالقتل وبالإبادة مع اختلاف في التوقيت وفي الطريقة التي سيتم بها قتلهم وإبادتهم.

الوقت...؟ أمامنا ربما ليس أقل من خمسين سنة من الآن على تحقيق خرق في جسم الفهم السُنيّ لموضوع (ثقافة التسنن) الأشعرية وإدراك معانيه والمبادرة إلى تصحيحه ومعرفة دوافعه وهل كانت تلك الدوافع إسلامية من منطوق القرآن أم أنها من بقايا الحضارة القرشية البدوية.

لكي لا ننفخ في رماد
الجيش العراقي...

مهداة إلى القائد العام للقوات المسلحة[1]

كانت قريش تُحاصر المدينة في غزوة الأحزاب وكانت الجيوب تحرسها قادة جيش المدينة، شاهد أحدهم حركة في جوف الليل، فاعتقد بأنّ هناك من تسلّل إلى الدّار، فبدأ يرتجف خوفاً وبقي يخشى من دخول البيت، خرجت له كما أتذكر من الرواية صفيّة (ت 20) عمة النبي أم الزبير (وكانت شجاعة) فقالت له: أنّه ليس فارساً لم يصدقّها بسبب وهم الخوف، فدخلت الدار بدلاً عنه فهرب كلباً وعندما تعدّى ذلك الجندي انقلب على قفاه من الخوف وهو يصيح: الحمد لله الذي أحاله كلباً وجنّبنا حرباً.

جيشنا العراقي الحالي أو حتى السّابق لم يكن الجيش الذي نعتقد ببسالته أو قدراته، وذلك بسبب غياب المعرفة والتدريب وعلم الحرب. . . . كنّا نعتقد في السّابق ولازلنا حتّى الآن بأنّ الحرب هي عبارة عن (عركة) يفوز من يمتلك قابلية (الشقاوة) أي فقدان القيم والمبادئ. وهو فهم بدوي استورثناه من تأريخنا القديم ومن طريقة إدارة الحروب التي خاضها العرب على مدى 14 قرناً من طرق همجية في الذبح والقتل

---

(1) نشر المقال في شهر اغسطس 2014.

والتسري والغزو والإبادة. . . . . خذ مثلاً كربلاء، فخ، الحرة، الحيرة، طبرستان، البصرة. .الخ وهي أمثلة أكبر من أن نوضح أو أن نستمرّ في الشّرح. . . . . . . واعتقادنا هذا مبني على مفاهيم خاطئة تركزت في أذهاننا، كما هي قصّة القائد العراقي علي عمر عندما (شوى) جسد يهودي في فلسطين في حرب 1948، أو حادثة (حرق) علي غلام الأسير ذو 80 سنة في قاطع دزفول في حرب إيران والعراق، أو قتل 80 ألف كردي في معركة الأنفال، أو إبادة ربع مليون في مذبحة عام 1991. . . كلّ تلك وغيرها هي بالنسبة لمفاهيمنا - العراقية البدوية - بأنّها شجاعة عسكرية تمكّن بها الجيش العراقي من أن يُقدّم نموذج جديد في عالم المواجهات والحروب. . . . هذا هو المفهوم الأول. .

والمفهوم الثاني، هو أنّ الجيش العراقي في الحقيقة لم يتلقَّ علماً عسكرياً حرفياً لا قبلاً أي في أعوام ما بعد عام 1958 وحتّى الوقت الحالي، بل إنّ معظم علومنا العسكرية معتمدة على مفاهيم بائسة فقيرة مادتها الرئيسية هي الطّاعة للنّظام الحاكم والحفاظ على شكله من غضبة النّاس، وليس الحفاظ على البلد من عدوّ أو غزو خارجي. . . . . فهذه هي اليمن عندما احتلّ الحوثيون صنعاء في 2014 لم يتدخل الجيش باعتبار أن الأمر هو شأن داخلي وليس غزواً خارجياً، والجيش مهمته منع تفكك البلد على أيدي قوة خارجية. كذلك تجد ذات الموضوع مع الكثير من الدول كالجيش المصري والجيش التونسي والجيش الإيراني وغيرها.

فقد عُرف عن العلم العسكري بأنّه تخصّص أعمق من تخصّصات الكثير من العلوم التطبيقية أو البحثية، فهو علم يتطور بتطور الزمن وبتطور المعرفة، كما أنّه يتعلّق لا فقط بالجانب التسليحي أو المادة العسكرية بل بالجانب النفسي والجانب الفكري والجانب الإنساني، فالجيوش المتقدّمة

هي التي تُقلّل قدرات الموت لدى جانب العدو وليس العكس. . . . فالجندي في الجيوش المتقدّمة كان شعاره سابقاً بأن يقتل، أمّا اليوم فشعاره أن لا يقتل في الوصول إلى الهدف. هذا العلم لم أسمع لا أنا ولا كلّ العراقيين بأننا نمتلك متخصصين في دراسته أو في معرفته. بل لم نلحظ أهميته لواقع العراق لأنّ مفهوم الحرب هي (شقاوة) والشقاوة ليست من قبيل أن تُدرّس أو تُعطى إلى الشّقي، وإنّما هي قابلية ذاتية يكتسبها من تركه للمبادئ الإنسانية التي يراها بعين الغلبة وعين الغزو.

فقد اشتهر الباكستانيون بأنّهم أفضل طيّاري العالم، وعُرف الرّوس بأنّهم أفضل قادة المشاة في العالم، كما عُرف الألمان بأنّهم يمتلكون أفضل علم عسكري في الدّروع وهكذا نرى بأنّ العلم العسكري علم تخصصي تُبنى جيوش العالم قدراتها على أساسها لا على أسس البداوة العربية أو العراقية.

هذا من جانب، أما من الجانب الآخر فإنّ العلم العسكري هو علم رغبة أو تخصّص كما هو علم الطب حيث تنمو رغبة الانسان في دراسته من خلال روح الرّحمة والحب إلى الناس، وقدرة التشخيص واتّساع الصبر، كذلك علم الفلك وعلم الهندسة وعلم التأريخ فهي علوم بالأساس تنبع من الرّغبة في الإتقان وفي العطاء. . . . . . لننظر إلى جيشنا العراق لنرى دوافع الانتماء له منذ بداية الخمسينيات، فالمنتمي للجيش إمّا أن يكون ذات توجّه طائفي أو رغبة في اكتساب القوة داخل المجتمع أو حرص على العيش والمال والابتعاد عن الفقر أو غيرها من أسباب يعرفها الكلّ، ولسنا هنا نريد أن نذكرها ثانيةً لأنّنا كلّنا يملك تلك المعلومات عن الجيش العراقي. وهكذا نماذج إن لم تشتعل في داخلها مبادئ الوطنية والإنسانية فإنّه لمن الصّعب جداً أن يتمكّن من يكون في أن يكون عسكرياً حرفياً أو فنياً يمكن أن نطلق عليه مصطلح العسكري.

من الجانب الثاني لنكن صريحين مع أنفسنا بصورة فجّة إن أحببنا أن نكون كذلك. . . . . . ولنسأل أنفسنا ونقول أين هي تجارب جيشنا العراقي في السابق (البطل). . لأنّ الجيوش تنمو معارفها بسبب تجاربها القتالية على مدى فترة طويلة. . لنتذكر تجارب الجيش العراقي ولنقل منذ عهد البعث عام 1968 ونسأل أنفسنا . . . . . . الأسئلة التالية:

- هل حرب قتال الأكراد واستباحة مدنهم فيما قبل نيسان 11 آذار أو في عمليات الأنفال تجربة عسكرية فنية. . . ؟
- أم حرب 73 حيث توجّه الجيش إلى جبهة فلسطين ورجع في منتصف الطريق هي تجربة قتالية. . . ؟
- أم في الحرب العراقية الإيرانية التي ذهب فيها أكثر من مليوني إنسان قتيلاً. . أهي تجربة بطولية. . ؟
- أم حرب الكويت وغزوه أهي تجربة علمية. . . ؟
- أم الهجوم على مدن الجنوب في عام 1991 وإبادة ربع مليون عراقي هي شجاعة عراقية. . . ؟
- أم حلبجة هي إشارة شجاعة امتيازيّة. . . ؟
- أم عمليات الأهوار ومطاردة الوطنيين هي تجربة إنسانية. . ؟
- أم الآن في كلّ منطقة من مناطق العراق وفيما بعد التغيير عام 2003 أي منها هي نموذج لشجاعة أو قوة. . هل مقتل المدرب الرياضي العراقي في كربلاء عام 2012 على يد الجيش هي شجاعة. . ؟
- أم استعار التفجيرات في كلّ العراق والجيش يقف منها موقف المتفرج هي خطة عسكرية. . . ؟

- أم أحداث الموصل وأحداث الهجوم على المعتصمين في الحويجة أو غيرها من مواقف لا تمثل أي قدرة أو شجاعة عسكرية..؟

لا يمكن لأي جيش أن يقوم بواجبه إن لم يتمّ رفع قدرات فكره الفني والوطني، فهي عملية علميّة مهمّة يقوم بها متخصّصون معروفون لهم قدرات على تدريس وتنمية جانب العلم العسكري لدى الشعوب. فقد أستغرب عندما أرى بأنّ القائد العام للجيش العراقي يقدّم مكرمة لكذا عشيرة لقبول تعيين عشرة آلاف جندي في الجيش كرشوة له.

لم تكن مفاجئة لنا هروب الجيش العراقي في الموصل حزيران 2014، ولا الآن في الأنبار ولا في أيّة بقعة من بقاع العراق، فالجيش العراقي هو فقط اسم لا غير، أما داخله فهو أجوف كالطبل.... وأحمد الله بأن العراق مرتبط بمعاهدة حفظ البلد مع الأمريكيين وإلّا لرأينا الانقلابات العسكرية أو غير العسكرية بالجملة.

أبداً لا نتوقع بتركيبة الجيش الآن أن يقوم بما هو مكلّف به، فقادته... كلّهم (أقول كلّهم وأنا متأكّد ممّا أقوله) غير كفوئين وليس لهم معرفة بالعلم العسكري بأي طريقة كانت.

وضباطه من درجة عميد إلى درجة نقيب عبارة عن أمّيين في العلم العسكري وصاروا هكذا بسبب اعتقاد النظام الجديد بأنّ أفضل طريقة لشراء الصوت الانتخابي هو الإغداق على الجيش في الرتب والمراتب.

الضباط الصغار.. معظمهم طائفيون ليس هنالك من سبب في القتال ضد داعش أو غير داعش.

الجنود... ليس هنالك من جندي قتالي اليوم وإنّما هنالك ممّن وفرّت له أسباب الفقر فرصة لكي يعيش ويأكل ويتكسّب بالقوة.

الحل: المعرفة.. المعرفة... المعرفة....

أنا أول الإرهابيّين......[1]

في جسم الإنسان تقريباً ستّ لترات من الدّم، وتُقدّر حجم الضحايا بحجم تلك الدماء فيقال: قُتل ألف إنسان عندما يُهدر العدد (1000) مضروباً في اللترات السّت لكلّ منهم فيكون حجم ما سُفك من الدم هو ستة آلاف لتر من الدم. . . . واللّتر كما هو معروف مليون مايكرون، وهذا معناه أنّ كلّ إنسان يحوي في جسمه على ستة ملايين مايكرون، وحجم المايكرون لكي نُقرّب وصفه للقارئ هو بقدر رأس الدبّوس ويحوي تقريباً ما يعادل ألف كُرية دم حمراء.

أتصفّح الآن في كُتب الأولين وفي أخبار العارفين والمنتفضين فوجدت قولاً لم أتبين لمن ولكنّ أعتقد بأنّه إلى أحد أئمة آل البيت يقول: يؤتى يوم القيامة إلى مثلاً (كاتب السطور) بمحجمة (وعاء) مشفوعاً بنداء الباري عزّ وجل: يا صلاح إنّ هذه هي حصتك من مقتل فلان ابن فلان لنقل الشهيد الصدر (ت 1988) أو فرج فودة (ت 1992)، فأنت شريك مع من قتله مباشرة وهذه هي حصتك. . . . . . هنالك في عالم الآخرة بالتّأكيد محكمة عادلة، فأجيب (أنا) الباري عزّ وجل فأقول: يا إلهي كيف يحصل ذلك. . .؟ فإنّني من المدافعين ومن المحبّين والموالين إلى ذلك الإنسان

---

(1) تشر المقال في سبتمبر 2014.

المظلوم فكيف لي أن أشارك في مقتله. . . ؟ فيردّ الجواب منه عزّ من قائل: نعم إنّك شاركت في قتله بدون شعورك من خلال سكوتك أو كتمانك الاعتراض أو خوفك أو عدم بذل جهدك اللّازم في ذلك أو اتكاليّتك أو ظنونك النفسية أو قلة معرفتك بالمواجهة مع الظالم. . . . . وهكذا يُعرض المظلوم الثاني والثالث الذين قُتلوا في العالم وفي الفترة التي عشت بها في حياتي إلى أن أستلم آلاف المحجمات (الأوعية) التي تحوي كل منها قدراً من الدماء من حجم (1 مايكرون) إلى لنقل (100 سي سي) تُقدم أمامي ويُطلب مني أن أدافع عن نفسي، وأن أبرر سكوتي أو تقاعسي أو ضعفي أو عدم معرفتي أو تماهلي أو اتكاليتي أو جهلي أو استكانتي أو ما إلى ذلك ممّا يملكه الإنسان من مبرّرات وكلّها صحيحة، ولكن السؤال هو هل أنّ حكمة الله ورحمته وعدله تسمح لي في دوام المرافعة ودوام التبرير. . ؟ بالتأكيد لا: فيأتي النداء الأخير في حُكم المحكمة ضدي بأنك بكلّ هذه المحجمات أو الأوعية قد قتلت خلال حياتك ما يعادل (12 لتر) أي شخصين. . . مع حكم المحكمة الربانية في ذلك بإرسالي إلى العذاب النفسي أولاً، ثمّ المادي ثانية.

تصوّر أخي القارئ بأنك اكتشفت نفسك وقد شاركت في مقتل حبيب أو صديق أو أخ أو مواطن أو جار أو أب أو أخ. . . . . تصوّر ذلك فإنّه بالتأكيد أمضّ على النفس من أنّك قاتل فعلاً وعن قصد وبتخطيط مُسبّق. . . . إنه ألم يلازم الإنسان ولا ينفكّ عنه أبداً.

تُشير التقارير التي نُشرت في شهر أغسطس الماضي 2014 عن مقتل حوالي ألف شخص من الأبرياء وجرح حوالي 3500 إنسان بأعمال التفجيرات الإرهابية التي طالت العراق وهو ثاني أعلى رقم خلال 3 سنوات في مسلسل مذابح العراق. وهذا الرقم بالتأكيد هو رقم محافظ جداً، أمّا

الرقم الحقيقي فلا علم لي به، ولكنّه رقم مخيف ومرعب. . . . . . على أية حال فأرقام الأمم المتحدة بغياب أرقام الحكومة مقبولة.

ماذا يعني ذلك. . . . ؟ هذا يعني بأنّني لو تصوّرت بأنّ البالغين في العراق والعقلاء والعارفين والذين تنطبق عليهم صفة المرشح للانتخاب هم عشرة ملايين وهو رقم محافظ أيضاً لأنّ العدد هو ضعف ذلك كما يبدو. وبالجمع والطرح والقسمة ظهر بأنّني أنا شخصياً قد قتلت شخصين منذ عام 2003 وذلك من خلال أنّني جمعت 12 لتر من دماء الشهداء المقتولين والمغدورين الأبرياء في العراق أو (12 مليون مايكرون، أو 12 مليار كرية دموية). . . . . بالتأكيد تزداد المسؤولية وحجم المايكرونات حسب موقع الشخص أو المواطن من المسؤولية في المجتمع وفي الدولة، فبالتأكيد عضو البرلمان مسؤوليته كبيرة جداً، والوزراء والمسؤولون الأمنيون المحترمون هو أكثر بكثير في حجم عدد المايكرونات من الدماء التي لحقت برقبتي والتي سأقف أمام الله وأنا أمام صدمة القتل.

محاربة الإرهاب ليست من مسؤولية الدولة فقط، إنّها مسؤولية المجتمع كلّه، مسؤولية الأهل والابن والطالب والعامل والفلّاح والكبير والصّغير. . . . . وما لم يتسلح المجتمع بمعرفة حفظ البلد فإنّه من الصّعوبة مواجهة القضايا المشتركة التي تتشابه مع قضايا الإرهاب كقضايا حفظ شوارع المدينة أو الأخلاق فيما بين المواطنين أو قضايا الصحة وقضايا التكافل الاجتماعي وما إلى ذلك. . . . هذه أمور تخصّ المجتمع أولاً وهي من مسؤوليته. . . . . صحيح إنّ الأنظمة التي عايشناها خلال الحكم السابق أو من بداية الستينيات فرضت علينا التفكير بأن تتولّى الدولة عنّا القيام بكلّ شيء من التعيين والتوظيف والتعليم والغذاء والعمل والفكر وما إلى ذلك، وهذه الروح الاتّكالية أفقدتنا قُدرتنا على أن نُنشئ مجتمعاً متكافلاً أو

مُجتمعاً مُتلازماً فصار هنالك قدح في وطنيتنا . . . . . فالعراقي ربما هو من آخر الشعوب التي تتحسّس بالوطنية. بالتأكيد سيغضب الكلّ ممّا أقوله هنا، ولكن مهلاً أبداً لا تتسرع خصوصاً إذا عاشرت الشعوب الأخرى كالشعب المصري والشعوب المجاورة للعراق كالأتراك والإيرانيين واللبنانيين وغيرهم، فهم بالتّأكيد أرفع وطنية منّا نحن العراقيين، آسف أن أكشف ذلك ولكن يجب أن أقولها وأن يعرفها الكل وأن يعرف عاقبتها.

اسألني أيّها العراقي مراراً وتكراراً، أين هي الحكومة وماذا تفعل . . ؟ هل هي في سبات. . . . . . . ؟ وهل هي تعيش خارج العقل وخارج التاريخ وخارج مفهوم الوطن. . . . . ؟ وأعني الحكومة بكامل هيئاتها الثلاث وليس السلطة التنفيذية فقط مع أنّ الأخيرة تتحمّل العبء الأكبر. . .

جوابي: الحكومة بما عندها من قدرات وطاقات ومعرفة وعقل وثقافة هذا هو حدّ قدرتها وجُلّ معرفتها، فليس بالإمكان أن تطلب مني مثلاً و-أنا الذي نيّفت على الستين - أن أرفع مائة كيلو غرام أو أن أدخل في مباراة ملاكمة مع محمد علي كلاي، فقدرتي لا تسمح لي بحمل أكثر من 20 كيلو، ولا أستطيع أبداً أن ألاكم أي ملاكم هاوياً كان أم لا . . . . هذا هو بالتأكيد حجم معرفتها، والله يحاسب الإنسان على قدر معرفته لا على ما يعرفه الآخرون منها أو ما يجب أن يكون. . . . . فأنا أب لا أتمكن من أن أطعم أولادي غير رغيف من الخبز وقليلاً من الرّز ولن أقف أمام الله طويلاً، بعكس ذلك الذي وسّع الله عليه أن يُطعم أولاده بما فضّل الله عليه.

حكومتنا العتيدة هذه هي طاقتها، بل هي تعمل ليل نهار وبجدّ وبشكل استثنائي في سبيل إيقاف موجة الإرهاب والقتل، فقد ملأت الشوارع بنقاط التفتيش، وجنّدت حوالي مليوني جندي وضابط أمن وصحوات وما إلى

ذلك لكي تحمي البلد من آلة الموت والدمار، فهي مُبرّءة تماماً ولا يحقّ للحاقدين والمفترين أن يطالبوها بأكثر مما تعمله الآن وليذهب أبناؤنا وآباؤنا وإخوتنا إلى حيث ألقت رحلها. . . . . . . !!! فعدد المايكرونات من ذلك القاني الأحمر لا يخصّهم لأنّهم ممنّعين (Immune) من حسابات المايكرونات من الدماء حتى من عدد الكريات الدموية. . . . . وقد ذكرت بأّنّ في كلّ مايكرون ألف كرية. . !!

في دول العالم المتقدّم أو المتأخّر وأينما يممت وجهك وأدرت ظهرك فليس هنالك بلد في العالم لم يطمع فيه الإرهاب وحتى تلك التي هي أفقر البلاد مثل كينيا أو تنزانيا أو رواندا أو زيمبابوي أو دولة مثل سورينام التي لم يسمع بها ربما كلّ العراقيين. . . . . الإرهاب حقيقة لا إنسانية يوجد أينما حلّ الشيطان، وأينما ضعف الحقّ واستشرى الباطل، تلك الأقطار لم تعانِ مثلما نعاني نحن. . . . . . ومخطئ من اعتقد بأنّ الإرهاب في العراق له خصوصية أو لأنّ العراق بلد الحضارات، أو أن العراق بلد النفط، أو أن الصليبيين بحقدهم سلّطوا الإرهاب للانتقام من هزائم القرون الوسطى. . . أو أن الشيعة بالعراق أناس ذو مبادئ أو قدرات وأن العالم يخاف من مبادئهم ولذلك فقد سلّط عليهم الإرهاب. . . . هذا وهم محض، ومن يُفكر في ذلك هم فقط الطيبون وهو شعار ترفعه السلطات المكلّفة بحفظ الأمن مبرّرين عجزهم عن أداء مهامهم. . . . .

ليس من قبيل الاكتشاف (Invention) في معرفة بأنّ تلك الدّول سيطرت على الإرهاب بالتكنولوجيا، والتكنولوجيا الآن عملية دخلت في كلّ شيء، ورفعت من قدرات العقل وقدرات الإنسان والخير وضيّقت الطرق على الشيطان والإرهاب. فكلّ السيارات التي تُستعمل في تلك الدول (كلّ السيارات) مُراقبة تكنولوجياً من خلال جهاز بسيط سعره لا

يتجاوز أكثر من 200 دولار يوضع أو يأتي مع السيارة وهذا الجهاز له القدرات العجيبة في معرفة كلّ ما في داخل السيارة من أشخاص ومواد، بالإضافة إلى مكان السيارة وأين هي متوقّفة، ومن هو مالكها، ومن أين أتت وما فيها من مواد ممنوعة ومحظورة وما إلى ذلك من الأشياء التي تُمكّن الدولة من مراقبة كلّ شيء وفي ذات الّلحظة ومن لحظة التجهيز أو التفخيخ، أو صنع المتفجرات وما إلى ذلك.... وبإمكان السّلطات التعرّف على المكان الدقيق لها أين هي، ثمّ السّيطرة عليها إمّا من خلال البوليس العادي أو تفجيرها من الجو بطائرات مخصّصة لذلك.

هذه التكنولوجيا لم تعد سراً بعد أن امتلكتها كلّ دولة من دول العالم، بل يمتلكها الآن القطاع الخاص أيضاً.... وهنا السلطات الأمنية لها القدرة على مراقبة كلّ قطعة من قطع الموت أو السلاح الذي يتحرك في العراق أو دخل من خارج العراق وفي ذات الوقت (Real Times) من خلال هذا الجهاز أو شبيهه.

وباعتباري أوّل الإرهابيين - كما أشرت في عنوان المقال - وخصوصاً بعدما عرفت بأنّني إلى الآن قتلت شخصين وأمامي النار الحامية وخوفاً من أن أقتل العشرات من إخواني وأبنائي وأعزائي قرّرت (لغسل العار الذي لحق بي منذ عام 2003 والى الآن) أن أفاتح الطيبين من السلطة التنفيذية المسؤولة عن أمن الوطن، والتي أعتقد ولازلت بأنّها أعجز من أن تُدرك الأمر بصورته مع حُسن نيتها وطيب سريرتها (عُذراً)، فاتحت أحد الأخوة الطيبين من المسؤولين والمعنيين بالأمر فضحك الرجل ذلك عندما شرحت له واقع التكنولوجيا، وقال لي: يا معوّد.... أنت وين وإحنا وين...؟ إنت والله بطران...... سكتت هنيهة وانعقد لساني عن قول أي شيء.... طأطأت برأسي قليلاً ثم نظرت إليه وسألته لماذا أنا بطران..؟

أجاب يا معوّد أنت من صدق تحجي. . .؟ هذي إرادة دولية وبكرة كلّ شيء ينتهي وخلينا بقهرنا. . . . .

لم أترك صاحبي المغفل، أو الطيب أيهما أقول فلك أن تختار، لأنّني أختار الطيب، وقلت له: أخي هذه التكنولوجيا لا تخسر الدولة فيها ولا فلس واحد، إنّ الشّعب، كلّ الشّعب يعيش اليوم مأساة الأمان ومأساة السيارات الملغومة وكلّ فرد على استعداد أن يدفع أضعاف ذلك الرقم (مائتين دولار) لكي يؤمّن سلامته وسلامة عائلته وأولاده. . . والأمر لا يحتاج إلّا موافقة الجهات التنفيذية ودعنا نطبّقها في مثلاً (الجعارة)[1] (عذراً هكذا قلت له وناقل الكفر ليس بكافر) وإنّني شخصيا أتبنّى المشروع، وإن فشل فلا تتحمّل (الجعارة) أياً من المال المصروف. . . . . ضحك واسترخى صديقي الذكي على كرسيه الوفير وقال لي: أنت شنو وطني لو شنو. . .؟ أنت تريد تاكل حلاوة بجدر مزروف. . .؟[2]. . .

لم أجبه وواصلت ولكن بحنق ظهر على محياي وبدأت أشرح أهمية التكنولوجيا للبلد لحماية أرواح أخوتي وأبناء العراق الطيبين الأبرياء، وقلت: هذا الجهاز خلال أقل من 6 أشهر سترى بأنّ حجم العلميات الإرهابية قد قلت إلى 50% وأقلّ من سنة واحدة سنقضي على الإرهاب إلّا ما ندر. . . . لأنّني أعرف بأنّها مُطبّقة في دول الجوار وفي كندا وفي دول العالم، والسائق أو الإرهابي الذي يعتقد بأنّه سيتوصّل إلى الجهاز ويرفعه من سيارته فإنّ التكنولوجيا ستظهر انقطاعه عن الشاشة وهذا معناه بأنّه

(1) هذه المدينة من المدن التاريخية العريقة الضاربة في العمق التاريخي التي كانت تسمى الحيرة حيث كانت آنذاك هي العاصمة العربية التي يتحرك منها الأدب والقدرة العسكرية في مواجهة الأعداء. أنظر تأريخ الحيرة في: http://en.wikipedia.org/wiki/Al-Hirah.

(2) مثل شعبي نجفي يضرب لمن يريد أن يحصل على شيء من لا شيء.

توصّل إلى مكان الجهاز مع استحالة ذلك، وعندها ستكون الفرصة كبرى لمعرفة الإرهابي والإرهابيين. . . . . فإذا تخلّصنا من الإرهاب أمامنا فترة سنتين لجلب رؤوس الأموال الكبرى وسنبدأ ببناء العراق وسترتفع مدخولات المواطن، وعندها سندخل في عصر جديد من القدرة الاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية لأنّ الإرهاب هو العائق الأكبر في مسيرة بناء العراق كما تقول بذلك كلّ المؤسّسات الدولية.

لم يجب صاحبي بل صمت مع إهمال متعمّد، وبينما أنا كذلك، دخل مدير مكتبه ليقول له سيدنا أو سعادة الكذا صار وقت الصلاة وعندك خمسة أشخاص ينتظرون خارج المكتب. .

كربلاء هل تدخلها داعش...؟[1]

يعتصر الألم صدور الكربلائيين، بل كلّ العراقيين من الخوف من أن تصل داعش إلى كربلاء، فهم في موقف مُتردّد بعد ورود الأنباء التي وصلتهم عن سقوط مدن عديدة في العراق حول الموصل ومحافظات ديالى وكركوك. . . . فهل تتمكّن تلك المجاميع والعصابات من أن تُصيب كربلاء وأن تدخلها كما كان سيناريو الموصل. . ؟

لنا هنا بعض ما يُحزن وبعض ما يُسرّ القارئ وكما يقول المثل الغربي (Good First) ثم (The Bad). . . .

أولاً هنالك احتمال ضعيف في تمكّن تلك العصابات من أن تنال من كربلاء، ولكنّها غير مستبعدة بنسبة الاطمئنان التي تقلقنا وتقلق المواطن العراقي. . . نقول بعدم جزم أو استحالة الدخول لأسباب عديدة أهمها: هو أن كربلاء عاشت ظاهرة الاحتلال الداعشي التي كانت تحمل اسماً آخراً قبل قرنين من الزمن بعد أن دخلت كربلاء في عام 1808. . . . . . ففي صباح يوم ربيعي في 22 نيسان المصادف 18 ذي الحجة 1216 هجرية ذكرى عيد الغدير تمكنت قوى ابن سعود من أن تقتل كل من وجدتهم في طريقها بطريقة الذبح بالسيف مع أن المسدسات كانت موجودة إضافة إلى المدافع وغيرها.

---

(1) نشر في آب 2014.

ويذكر المؤرخ العراقي يعقوب سركيس في موسوعته (مباحث عراقية) التي صدرت في عام 1948 ج1 بأنّ الوهابيين بعد أن احتلوا الإحساء الشيعية المجاورة للحدود العراقية (قبل أن تكون هنالك كويت) في عام 1796 وقتلوا مائتين من علمائها وقطعوا طريق الحج كتبوا إلى الوالي العراقي (كان مملوكاً تحت إمرة العثمانيين) سليمان باشا الكبير (ت 1802) في أن يعطيهم غرب الفرات من العراق ولكن سليمان أرسل لهم شيخ عشائر المنتفك (الناصرية) الشيخ ثويني لمحاربتهم، ولكنّه قبل الوصول إليهم اغتاله عبد أسود وهو جالس في خيمته اسمه (طعيّس) وهو يهتف الله أكبر.... بعدها تمكّن الوهابيون من أن ينهبوا كلّ المدافع والعتاد التي كانت ترافق شيخ ثويني وقتل عدد كبير منهم ثم هاجموا سوق الشيوخ (قرية أم العباس) وكذلك السماوة وقُتل شيخ شمّر مطلق بن محمد الجربا، والتي على أثرها كتب ابن سعود الرسالة التالية إلى والي بغداد هذه نصها: (***من سعود العبد العزيز إلى علي (قائد القوات المملوكية) أما بعد ما عرفنا سبب مجيئكم إلى الحسا وعلى أي منوال جئتم، أما أهل الحسا فهم أرفاض ملاعين ونحن جعلناهم مسلمين بالسيف، وهي قرية الآن وليس داخلة في حكم الروم وبعيدة عنكم ولم يحصل منها شيء يسوى تعبكم، ولو أن جميع أهل الحسا وما يليها تؤدي درهماً ما تعادل مصروفاتكم التي عملتموها في هذه السفرة ولا يوجد بيننا وبينكم من المضاغنة قبل ذلك إلّا ثويني فهو كان المعتدي ولقي جزاءه، فالآن مأمولنا المصالحة فهو خير لنا ولكم والصلح سيد الأحكام***). وافق المماليك على عقد الصلح وأرسل الوهابيون بدوياً جلفاً حافي القدمين لكي يوقّع المعاهدة في الوقت الذي تزينت السراي في بغداد باحتفال كبير.

وفي أثناء رجوعه مع قافلته إلى السعودية شاهد أحد الوهابيين شيخ

عشائر الخزاعل يُقبّل ضريح الإمام علي فقتلوه في الحال، ثم دارت معركة كبيرة قُتل الكثير من الطرفين وعندها طالب الوهابيون بديّة القتلى من الوالي فأرسل لهم الوالي عبد العزيز الشاوي (شيخ العبيد) لمفاوضتهم، ولكن الشاوي حوّل مذهبه وصار وهابياً..... حدث بعد مدة قصيرة طاعون في العراق فنزح البعض إلى (الخالص) في شمال بغداد، وفي هذه الأثناء هجم الوهابيون على كربلاء وقتلوا في الصحن الشريف خمسمائة وفي الضريح خمسين(1). ثم بعدها سرقوا كل الدكاكين والمحلات والبيوت والحُلى وكل ما وقعت عليها أيديهم من نفائس بعد أن استولوا على كل مخزونات الضريح ونفائسه، كما حاولوا أن يقلعوا الذهب من المنائر فلم يتمكنوا.... وقد أتهم الحاكم آنذاك وأسمه عمر أغا بأنه كان متواطئاً مع الوهابيين، وإنه كان وراء تدبير حادثة الهجوم، والدلالة على ذلك بأنه هرب بعد الحادثة إلى شثاثة ولكن الوالي سليمان الكبير الذي كان في أواخر أيامه بسبب سنه توصل إليه وقتله.

بعد انتصارهم في كربلاء توجّهوا إلى النجف وبمجرد أن وصلوا هنالك كانوا يقولون بأننا لو لم نكن على الحق لما انتصرنا، فواجههم النجفيون مواجهة الندّ بالندّ فهزموهم شر هزيمة(2) وعلى أثرها نقل النجفيون خُزانة الإمام علي إلى الكاظمية خوفاً من هجوم آخر وهو ما تم فعلاً بعد مضي خمسة سنوات.

---

(1) ستيفن همسلي لونكريك، أربعة قرون من تأريخ العراق الحديث، ترجمة جعفر الخياط، بغداد 1961.

(2) وقُتل من أهالي مدينة النجف خمسة أشخاص وكان يقودها آنذاك الشيخ جعفر كاشف الغطاء (صاحب كتاب كشف الغطاء) فخطب في النجفيين خطبة مشهورة، ثم نزلت النجفيّات إلى ساحة المعركة وهن يشجّعن المقاتلين من كلّ فرقة وهنّ يقلن: أما تستحون على نسائكم أن تُهتك وأموالكم أن تُنهب وتذهب غيرتكم (ماضي النجف وحاضرها، جعفر آل محبوبة).

أمّا في ايران فقد أعلن الشاه فتح الله القاجاري الحداد العام ولبس الكلّ السواد وأرسل الشاه برقية شديدة اللّهجة إلى سلمان باشا الذي توفي في تلك الأيام بسبب الشيخوخة كما أنّ إيران استعدّت إلى الهجوم على الوهابيين بجيش جرّار ولكن الرّوس هاجموا إيران من الحدود الشمالية. . . . . بعد سنة انبرى شخص أفغاني كربلائي ملأته الغيرة الوطنية وأقسم بأنّه سينتقم من آل سعود، وفعلاً تمكّن من التسلّل إلى الدرعية وقتل عبد العزيز بن سعود سنة 1803. وفي سنت 1806 أغار آل سعود على النجف للمرة الثالثة ولكنّ النجفيين كانوا لهم بالمرصاد فقد تمكنوا من أن يقتلوا منهم مقتلة عظيمة فهربوا إلى البادية.

إنّ قوة كلّ عصابة هو ضعف المقابل. . . . فاحتلال كربلاء ودخول الوهابيين كان بتوقيت دقيق في عيد من أعياد الشيعة هو يوم الغدير ولهذا بالتّأكيد معنى نفسي في التأثير على الناس في كربلاء، فقد كان المُحرّك الرئيسي للوهابيين هو ليس احتلال الأرض، بل إنّه كان رد فعل لظاهرة تقارب العلاقة المذهبية بين الشيعة والسنة أي بين إيران القاجارية وبين العثمانيين الحنفية بعد أن حاولت كلتا الدولتان فصل الدين عن السّياسة.

فقد عُقد مؤتمر النجف في عام 1156/ 1743 م، لمعالجة الخلافات الطائفية وقد توصل الطرفان إلى الاعتراف بالتشيع مذهباً خامساً، حدث ذلك في ظلّ ضعف عام انتاب الخط السياسي للدولتين وتصاعدت بالمقابل قوة الجانب الديني (الكارتيل) (السياسي) (أؤكد على ذلك) وذلك بعد أن ضعفت الدولة وضعفت مؤسساتها، وأصبح أمر النزاع على الحكم أمراً أساسياً في سياقات الحكم، بحيث أن الانقسامات والتحزّبات قد صارت لها أولويات في مسيرة الدولة، وهو الوسط الطبيعي والخصب لنمو التيار (الديني السياسي) الذي غالباً ما ينتعش في مثل هذه الظروف بسبب توجّه

المجتمع واعتقاده بأنّ الدين هو المنقذ لواقع البلد المجزّأ، وبذلك تقوى شأفة رجال السلطة الدينيين من المفتي وشيخ الإسلام وغيرهم من الألقاب التي تجدها في الفكر السني والتي لها بالمقابل أسماء مشابهة لدى الشيعة ولكن ضمن محيط لا يبدو بأنّه سلطوي أو متعلق بالدولة، بل هو خفيّ جداً لما للمذهب الشيعي من خصوصية في عدم دخول المعممين ورجال الدين إلى عالم السياسة (ظاهراً). . . . . هذه الطبقة السياسية الدينية العثمانية التي تُعشّش في بلاط العثمانيين (الضعفاء) هي من كانت وراء ظاهرة الهجوم الوهابي بل انطلاق ذلك الفكر في تلك الفترة وتقوية آل سعود على حساب الشريف حسين، وتجده ذاته الآن يعمل في ظاهرة داعش وهجومها على العراق والذي ربما سنتكلم عنه مفصلاً وبالأسماء فيما لو أسعفنا الحظ في القدرة على ذلك.

إنّ واقع الدولة العراقية اليوم هو واقع صراع، وهذا الصراع ليس بالضرورة أن يكون نابعاً من حُبّ السلطة أو عشقها أو التعلّق بالكراسي كما يقول العراقيون، بل إنّه أمر (رد فعل) منبعه من غياب (الأمان Security) للوجودات الحزبية والدينية والطائفية. . . وعندما تغيب الثقة والأمان تتوجه جميع التشكيلات إلى الصراع على المراكز القوية وعلى مصادر المال.

أمام هذا الواقع لم يكن أمام الشعب العراقي إلّا البحث عن طريق آخر يكون بديلاً عن طرق الخلاص من الوضع الخطير، ليس انطلاقاً من وطنية، بل أحياناً من رغبة جامحة للمشاركة في السلطة. . . . . أعلنت الأحزاب والوجودات العراقية التي تُقاوم الواقع الحالي لأزمة السلطة وغياب الأمان (Obscurity) وبصراحة يأسها من التغيير خصوصاً بعد أن ظهرت ملامح التركيبة الحكومية التي يقودها الأخ العبادي وذلك قبل هجوم داعش على الموصل بشهر أو أكثر، وهذا اليأس السياسي انعكس على الكثير من

المُكونات الناشطة التي وجدت أنّ خيار العنف هو الخيار الوحيد في التغيير، وهذا ربما فيه الكثير من الصحة ومن الواقعية ولكن ليس بما هو حاصل على أرض الواقع.

فالهجوم الوهابي في القرن الثامن عشر كانت مادته التي هيأت له هو الشعب ذاته، وخصوصاً أولئك اليائسون من التغيير والذين لم يجدوا غير الحلّ العسكري (حكم المماليك العراق لمدة 85 سنة، وهم أناس غرباء لم يكن لهم صلب أي (نغولة)) وجدت فيهم قوى (الإسلام السياسي) مقدرة كبيرة لهم في تحقيق مصالح أولئك الدينيين المتسيّسين.

ونحن نعاني منذ ربما عام 2011 من مشكلة تفشّي ظاهرة اليأس من التغيير خصوصاً بعدما تعاونت كلّ القوى العراقية (السياسية) مشاركتهم في تقسيم الكعكة (القوى الدينية) الموجودة على الساحة في سبيل الاحتفاظ بالمواقع، في الوقت الذي تُرك المواطن العادي يُعاني من مشاكل جمّة كبرى على مستوى المشاركة في السلطة أو على مستوى الخدمات (الأسماء هي نفسها منذ عام 2003 لم تتغير، أنظر قوائم الوزراء وأصحاب السلطة).

إنّ داعش ليست ظاهرة غريبة عن أحلام العراقيين، فهم أناس عراقيون دفعتهم الظروف إلى أن يسلكوا طريق لم يعتقدوا هم به، بل فُرض على فلسفتهم وتفكيرهم فرضاً وذلك بسبب الواقع السياسي المعقد الذي لم يترك لهم خياراً آخر إلّا أن يتوجهوا إلى (اسم آخر) ذلك هو (داعش) وكأنه عبارة عن ما يعرف في المصطلح الاقتصادي (Franchise) بعد أن تحوّل إلى (موضة) عرفها الناس كما هي موضة المعارضة التي كانت في زمن صدام (الدينية) التي اندفع الناس لها بدون معرفة من تكون هي وما هي أصول فلسفتها، وإنما اجتمعوا حولها بسبب معارضتهم لصدام. انعكس الشيء ذاته على موضوع ظهور داعش على المستوى الدولي والعراقي.

وهنا على السياسي العراقي أن يفكر في معالجة الظاهرة ليس على المستوى العسكري فحسب، حتّى لو تمّ القضاء على ظاهرة داعش الآن وهذا ما سيتمّ خلال ربما سنة أو سنتين، فإن هنالك فكرة داعش وفلسفته ستظهر باسم آخر مختلف عن الأسماء المعروفة. فالوهابية والإرهابية والداعشية لو أفل نجمها فهنالك عَرَض لمرض لم يتم علاجه إلى الآن، وما دام المرض باقٍ حتى وإن تمّ القضاء على العرض فاحتمال انتشاره أمر وارد جداً.

لن تسلم منطقة من (الظاهرة الداعشية) كربلاء كانت أو غيرها ما لم تتمّ دراسة المرض بدقة متناهية ومن قبل اخصّائيين معرفيين بحركة الشعوب وحركة الأمم ونزعات ودوافع الانسان فيما لو انسدّت أمامه طرق التغيير مقابل أن يجد قوى تحكم باسم الدولة تقاسمت فيما بينها واردات البلد، عندها تتوفر لذلك كلّ مستلزمات داعش أو غير داعش (Good Culture).

أتمنى أن تكون الفكرة قد وصلت للقارئ الكريم. . . . . أو أنّني عجزت أن أبسّطها أكثر من ذلك. .؟

بل هل خرجت عن المعتاد في الابتعاد عن سبّ داعش أو غيرها وصرت مثالياً أكثر منهم. .؟ ربما. . . !!

المصادر

العربية

1. التميمي، خالد: محمد جعفر ابو التمن، دراسة في الزعامة السياسية العراقية، دار الوراق، 1996.
2. الخيون، رشيد: الأديان والمذاهب في العراق، دار الجمل، بيروت 2007.
3. العلوي، حسن: الشيعة والدولة القومية، ، مطبوعات CEDI، فرنسا 1989.
4. الغزالي، أبو حامد: الاقتصاد في الاعتقاد، وضع حواشيه عبد الله محمد الخليلي، دار الكتب العلمية، بيروت، 2010.
5. آل محبوبة، جعفر: ماضي النجف وحاضرها، دار الأضواء، بيروت، 1986.
6. ستيفن همسلي لونكريك، أربعة قرون من تأريخ العراق الحديث، ترجمة جعفر الخياط، بغداد، 1961.
7. شبر، صلاح: ثورات الربيع العربي، النظر من الداخل، عامل ثقافة التشيع، دار الروافد، بيروت، 2015.
8. شمس الدين، محمد مهدي: نظام الحكم في الإسلام، المؤسسة الدولية للدراسات والنشر، بيروت، 1991.

9. عبد الرزاق الحسني: تاريخ العراق السياسي الحديث، الجزء الاول، دار الرافدين، بيروت، 2008.

10. لويس، برنارد: أين الخطأ، التأثير الغربي واستجابة المسلمين، ترجمة محمد عناني، اوكسفورد بريس لندن 2002.

الالكترونية في مواقع المعرفة

1. http://en.wikipedia.org/wiki/Abraham_Lincoln.
2. http://en.wikipedia.org/wiki/Abu_Ghraib_torture_and_prisoner_abuse.
3. http://en.wikipedia.org/wiki/Ahmed_%E2%80%98Urabi
4. http://en.wikipedia.org/wiki/Al_Anbar_Governorate.
5. http://en.wikipedia.org/wiki/Al_Gore.
6. http://en.wikipedia.org/wiki/Al-Hindiya.
7. http://en.wikipedia.org/wiki/Al-Hirah.
8. http://en.wikipedia.org/wiki/Ash%27ari.
9. http://en.wikipedia.org/wiki/Ash%27ari.
10. http://en.wikipedia.org/wiki/Aziz_Ali_al-Misri
11. http://en.wikipedia.org/wiki/Barack_Obama.
12. http://en.wikipedia.org/wiki/Berber_people.
13. http://en.wikipedia.org/wiki/Bloc_Qu%C3%A9b%C3%A9cois.
14. http://en.wikipedia.org/wiki/Bush_family.
15. http://en.wikipedia.org/wiki/Cult_of_personality.
16. http://en.wikipedia.org/wiki/Demographics_of_Iraq.
17. http://en.wikipedia.org/wiki/East_Timor.
18. http://en.wikipedia.org/wiki/Ehsan_Elahi_Zaheer.
19. http://en.wikipedia.org/wiki/Ennahda_Movement.
20. http://en.wikipedia.org/wiki/George_H._W._Bush.
21. http://en.wikipedia.org/wiki/George_W._Bush.
22. http://en.wikipedia.org/wiki/Hanbali.
23. http://en.wikipedia.org/wiki/Hong_Kong.
24. http://en.wikipedia.org/wiki/Hugo_Ch%C3%A1vez.
25. http://en.wikipedia.org/wiki/Iraqi_Governing_Council.

26. http://en.wikipedia.org/wiki/Iraqi_National_List.
27. http://en.wikipedia.org/wiki/Islamic_Dawa_Party.
28. http://en.wikipedia.org/wiki/Islamism.
29. http://en.wikipedia.org/wiki/Islamization.
30. http://en.wikipedia.org/wiki/Justice_and_Development_Party_(Turkey).
31. http://en.wikipedia.org/wiki/Khawarij.
32. http://en.wikipedia.org/wiki/Kurdistan_Democratic_Party.
33. http://en.wikipedia.org/wiki/Luiz_In%C3%A1cio_Lula_da_Silva.
34. http://en.wikipedia.org/wiki/Luiz_In%C3%A1cio_Lula_da_Silva.
35. http://en.wikipedia.org/wiki/Mahathir_Mohamad.
36. http://en.wikipedia.org/wiki/Mass_media.
37. http://en.wikipedia.org/wiki/Mohamad_Jawad_Khalifeh.
38. http://en.wikipedia.org/wiki/Mohammad_Baqir_al-Hakim.
39. http://en.wikipedia.org/wiki/Mohammad_Baqir_al-Sadr.
40. http://en.wikipedia.org/wiki/Muhammad_al-Tijani.
41. http://en.wikipedia.org/wiki/Muhammad_Hasan_Abi_al-Mahasin.
42. http://en.wikipedia.org/wiki/Murji%27ah.
43. http://en.wikipedia.org/wiki/Necmettin_Erbakan.
44. http://en.wikipedia.org/wiki/Negev_Nuclear_Research_Center.
45. http://en.wikipedia.org/wiki/New_Democratic_Party.
46. http://en.wikipedia.org/wiki/Patriotic_Union_of_Kurdistan.
47. http://en.wikipedia.org/wiki/Perestroika.
48. http://en.wikipedia.org/wiki/Peshmerga.
49. http://en.wikipedia.org/wiki/Pneumocystis_pneumonia.
50. http://en.wikipedia.org/wiki/Preston_Manning.
51. http://en.wikipedia.org/wiki/PricewaterhouseCoopers.
52. http://en.wikipedia.org/wiki/Puerto_Rico.
53. http://en.wikipedia.org/wiki/Quebec.
54. http://en.wikipedia.org/wiki/Secularism.
55. http://en.wikipedia.org/wiki/September_11_attacks.
56. http://en.wikipedia.org/wiki/State_of_Law_Coalition.
57. http://en.wikipedia.org/wiki/Succession_to_Muhammad.
58. http://en.wikipedia.org/wiki/Taiwan.

59. http://en.wikipedia.org/wiki/The_Holocaust.
60. http://en.wikipedia.org/wiki/Turkish_invasion_of_Cyprus.
61. http://en.wikipedia.org/wiki/Umar_Makram
62. http://en.wikipedia.org/wiki/Umar_Sulaiman_Al-Ashqar.
63. http://www.alkadhum.org/alfurat/pages/tex.php?tid=901.
64. http://www.merriam-webster.com/dictionary/spoil.
65. http://www.vocabulary.com/dictionary/preoccupied.

البحوث الأجنبية

1. Andrew Hammond, Qatar's Leadership Transition: Like Father, Like Son. European Council of Foreign Relations. http://www.ecfr.eu/page/-/ECFR95_QATAR_BRIEF_AW.pdf.
2. Jeremy M. Sharp: U.S. Foreign Aid to Israel, Congressional Research Service 7-5700, RL33222, www.crs.gov.
3. Kornblut. Anne E.: The Bushes and the Jews, Explaining the president's philo-Semitism. http://www.slate.com/articles/news_and_politics/politics/2002/04/the_bushes_and_the_jews.html.
4. Matthew Gray, A Theory of "Late Rentierism" in the Arab States of the Gray. 2011 Center for International and Regional Studies, Georgetown University School of Foreign Service in Qatar.

المواقع الالكترونية

1. www.alshuhadaa.com/
2. www.nationmaster.com/index.php إحصائيات العراق
3. www.webometrics.info

هذا الكتاب

مخطئ من يعتقد بأن التغيير الذي حدث في العراق عام 2003 ذو عامل سياسي بحت كما تحدّث وكتب الكثير عنه، في نفس الوقت يتعمق ذلك الخطأ إذا لم نبحث في الفهم الأمريكي والرسالة الأمريكية الذي دفع هذه الدولة الكبرى على اجتاح العراق بشكل لم يسبقه حدث في التأريخ الحديث أي منذ الحرب العالمية الأولى.

فقد كانت تبعات ذلك الحدث أكبر من ذات العامل الفاعل أي عامل الاحتلال، فقد تكون حساسية المرض على جسم المريض أحياناً أكبر من تأثير ذات الجرثوم المسبب للمرض. فليس من السهولة أن نعتقد بأن الشعوب التي لم تُحرّر نفسها بما تملكه من قدرات وإرادات مهما كانت ضئيلة وغير كفؤءة سيمر عليها حدث الاتكاليّة بشكل طبيعي وعادي. . . . فقد كان الدخول الأمريكي إلى العراق في نيسان من عام 2003 هو من أخطر وأهم التغيرات التي حدثت في المنطقة بلحاظ تبعات ذلك الحدث والتي أهمها هو صعود الإسلام السياسي، وتمكنه من الوصول إلى استلام السلطة وأعني به الإسلام السياسي الشيعي الذي تتعارض أدبياته مع مجمل فلسفة (السلطة الدنيويّة) دينياً وفكرياً واجتماعياً وتأريخياً. . . .

هذا الصعود واستبدال الأدوار مع المُكّون السني (المسييس وغير المسيس) فرض على العراق أن يدفع ضريبة كبرى، بل استحقاق عارم ظهر على شكل مذابح كبرى وإرهاب لم تألفه المنطقة، بل لم يألفه الإنسان خلال ربما قرون من الزمن. . . . كما في نفس الوقت كان رد فعل التشيع السياسي (الحزبيّة) أن يتجه بما يتناسب مع حجم تلك التحديات والظروف المفروضة على الوقائع الجديدة للتغيرات اللوجستية والتي أهمها هو العبثيّة

في التقدير والشللية في فهم حاجة الشعب المواطن العراقي الذي هو المعني أولاً وأخيراً بما يتعلق بمفهوم التغيير وشرعيته التي أقدمت عليه تلك الدولة العظمى في اجتاح البلد.

أثناء عملي مستشاراً لوزارة الصحة في العراق وجدت أنه لمن الحكمة أن أتابع الأحداث السياسية وان أضع لها حلولي وتوجهاتي التي استقيتها من واقع التغييرات الكبرى للدول التي خرجت من نفق الديكتاتورية إلى فضاء الحرية والليبرالية على شكل مقالات ودراسات نشرتها في الصحف المحلية والعالمية وحلقات الدراسة وغيرها وهو ما أعدت قراءته ونشره هنا علّ ذلك يكون مما أعني به الحاكمون في العراق إلى ترشيد مسيرتهم (اليتيمة) و(الهجينة) التي مارسوها خلال ما بعد التحرير والى الآن من عام 2015.

الفهرس

الموضوع	الصفحة

الاهداء 5

المقدمة 7

ورطة المنصب السياسي في الموقع التخصصي 13

لا تكون مؤهلاً للثورة أيها العراقي أسوة بالفرد المصري والتونسي إلا إذا 19

نقاط التشابه والاختلاف ما بين الواقع العراقي وبين الواقع المصري في مفهوم الانتفاضة الشعبية 29

جواب سبب إخفاق العراقيين في الثورة الربيعية... 35

مأزق الإسلاميّين في فراغ الهوية 41

الخاسر الأكبر في مشروع تحرير العراق 49

الطائفي العراقي...... 1 من 2 59

الطائفي العراقي..... 2 من 2 67

السُنّة التاريخية. . . . . وفوز (أوباما) في الانتخابات الأمريكية 75
مفهوم الاحتلال والتحرر. . . . . كردستان مثلاً. 81
دار دور. . . انتخابات المحافظات 1 من 2 89
دار دور. . . . . انتخابات المحافظات 2 من 2 97
تشكيل دولة القانون. . ؟ أيهما الأقرب الثيولوجي أم السياسي 103
الإسلاميون. . . هل هم الأفضل في الحكم. . . . . . .! 119
كيف نعين المالكي للفوز بالانتخابات القادمة؟ 1 من . . . 5 القيادة وأزماتها 125
كيف نُعين المالكي للفوز بالانتخابات القادمة؟ 2 من 5. . . التحزب. 133
كيف نعين المالكي للفوز بالانتخابات القادمة؟ 3 من 5. . . الحزب أم الفكرة. . ؟ 143
كيف نعين المالكي للفوز بالانتخابات القادمة؟ 4 من 5. . . الاسم والمُسمى 153
كيف نعين المالكي للفوز بالانتخابات القادمة. . ؟ 5 من 5. . . الصفقة. 163
الخاصرة المؤلمة في الانتخابات الكردستانية 179
من تونس. . شاركتكم مأساة الحسين 187
الثيولوجية الأوروبّية في محنة البدوية العربية 195
التكفير السياسي. . . . . متى يُحرّمه القانون العراقي. . . . ؟ 201
تونسة أم صوملة العراق. . . . ؟ 207

فهم دور الاحزاب الايديولوجية في العراق: 1 من 4 تمريض الأمة........ وتنزيه ظلم (الدعوة)...... 215
فهم دور الاحزاب الايديولوجية في العراق: 2 من 4 (البريسترويكا) العبادي..... أم عراق إيديولجيا (الدعوة)......؟ 227
فهم دور الاحزاب الايديولوجية في العراق: 3 من 4 ظاهرة (داعش) وأخواتها في العراق...... 235
فهم دور الأحزاب الإيديولوجية في العراق 4 من 4: ايديولوجية (الحكم)...... وأمريكيّة (داعش) 245
لكي لا ننفخ في رماد الجيش العراقي... 253
مهداة إلى القائد العام للقوات المسلحة 253
أنا أول الإرهابيّين....... 259
كربلاء هل تدخلها داعش...؟ 267
المصادر 275

ف